يوم حلو .. يوم مر

يوم حلو ..

ويوم مر..

وهبة ساخنة، واخرى باردة، واختلاط الحابل بالنابل، وكل متناقضين تجمعهما معا، لتعرف كل تجربتنا في الصحافة الاردنية، على مدار العمر..
وحين انهيت الدراسة الثانوية وجدت امامي فرصة السفر الى اميركا، لكنني أصررت على القاهرة، لأكون قريبا من صحافتنا، من ميكي وسمير، واللتين بدأت القراءة منهما، الى الاهرام وروز اليوسف اللتين ما زالتا نموذجي الحلم الصحافي الستينياتي، ومع انتهاء الدراسة الجامعية، كانت امامي فرصة العمل الدبلوماسي، لكنني عاندت والدي فعملت في الصحافة، ليكتب عني وفي صحيفته، "من رأى منكم باسما فليقومه بيده فان لم يستطع فبلسانه، وان لم يستطع فبقلبه، وذلك اضعف الايمان".

* باسم سكجها

كان، رحمه الله، يخشى علي من مهنة حرقت قلبه...
وحين يسألني زملائي: "متى بدأت العمل في الصحافة؟" أجيب: "منذ ثلاثة واربعين عاماً"، هي سنوات عمري الآن، فمنذ تعلمت السمع والنطق. كنت امام حدث يومي يتعلق بالصحافة، فالوزير الفلاني هاتف والدي هائجا مائجا لسبب خبر ما، او الوزير العلاني عاتب على تحليل، او حتى رئيس وزراء يهدد بالويل والثبور وعظائم الامور..
وبشكل او بآخر، فقد ورثت عن والدي صحافة، ولم آرث من صحفه الا اسمها، ومثله تماماً، او اكثر قليلاً، فقد عملت في اغلب الصحف الاردنية من "الرأي" التي استقبلتني عائداً من "البيان" الى "آخر خبر" الاسبوعية التي اسستها فأدخلتني السجن، الى اليومية التي احرقت جيبي واثقلتني بالديون، فمجلة "صوت

وصورة" التي آثبتت لي مقولة استاذي محمود الكايد بان الاردن ليس جاهزاً.. بعد لاستقبال مجلة اسبوعية، الى "البلاد" و"صوت المرأة" والصياد"و"حوادث الساعة" و"السفير" وغيرها من الصحف الاسبوعية التي استقبلتني لاجئا في مرحلة صعبة، فرئست تحرير بعضها، وكتبت باسمي "وباسماء مستعارة، في بعضها الاخر، الى "العرب اليوم" التي عملت فيها مستشاراً لاسبوعين فحسب، الى "المسائية" التي اسستها ولم اندم على تركها ذات ليلة، الى "الدستور" التي قدمتني كاتباً يومياً، واعادتني الى ذكرى حضور طباعة عددها الاول، صبياً صغيراً مع والدي.

وغيرها من الصحف

هو عمر كامل من العمل الصحافي، يجعلني اخرج بانطباعات، دون ان اكتب تاريخاً، منها أننا عشنا عمرنا في لعبة القط والفأر مع الحكومة، أية حكومة، ولست أنسى ذلك الصباح الى ظهر فيه العدد الأخير من صحيفة "فلسطين"، ولا والدي الذي كان يقرأه ويبكي، فقد وئدت جريدة كان عمرها ذلك اليوم اكثر من نصف قرن، والسبب كالعادة ان الحكومة كانت تريد صحافة من نوع آخر..

ولا أنسى، ايضاً، تشبيه واحد من كبار اساتذتنا.. علاقة الصحافة بالحكومات، كعلاقة القردة مع المروض. فهو يحمل سوطه ويستغرق في ضرب قرد، لكن القردة الباقين يسرحون ويمرحون، فيتركه المروض الى قرد اخر، فيسرح ويمرح المضروب للتو وهكذا..

وقد ضيقت الحكومات على الصحافة كثيراً، واثقلتها بالقوانين، وأدخلت اليها رجالها، وسرقت منها رجالاً، واشترت منهم الكثيرين لكن الصحافة كانت تغير الحكومات أيضاً، فمن رجا العيسى الذي كتب على الصفحة الاولى، في منتصف الخمسينيات، "نحن ضد حكومة أبي الهدى" فتغيرت الحكومة حتى اليوم، ظل للصحافة دورها الكبير في التغيير، وأذكر ان شقيق رئيس حكومة فاوضنا مرة للتخفيف عن شقيقه، مقابل عدم تغيير قانون المطبوعات، ولما قلنا له: حكي الجرائد لا يغير شيئاً، اجاب: بل ان جلالة الملك يقرأكم يوميا، وحين تكثر حملاتكم يغير الحكومة!

لكن الحملات تواصلت..
وتغيرت الحكومة..
ولم نكن في يوم أبطالاً، أو خرج منا شهداء، بل كنا نمارس مهنتنا، ونقدم قناعاتنا، فمن حق الناس ان تعرف كل شيء، من الخبر الصحيح، الى الموقف الجريء، فالسلطة الرابعة، التي تتأكد بالادبيات ولا تمتلك الحصانة الدستورية، كغيرها من السلطات، كانت لدينا تعمل بفن الممكن، اقصى الممكن، وتملأ الهامش الذي تسمح به الظروف السياسية المحيطة، وكثيرا ما كانت تضعف السلطة التنفيذية فتقوى السلطة الصحفية، وكثيراً ما كانت تتغول الحكومات، وتستأثر بالساحة برأيها الواحد، لنجد انفسنا في الخنادق نحمي أجسادنا من القذائف المتناثرة حولنا..

ولم نعش، في المرحلة الديمقراطية، رحلة نعيم، بل قاسينا فيها اكثر من المرحلة العرفية، ومنذ البداية عرفنا التوقيف والوقوف في المحاكم، لكنني في يوم وجدت نفسي امام سبع قضايا معا، وكان علي، والكثير من زملائي، أن نقف أمام القاضي بشكل يومي لندافع عن أنفسنا في قضايا كيدية، كنا نخرج منها دوما دون ادانة، لكن السبب الأكيد كان ان نضيع اوقاتنا، وأن نتبهدل، بشكل أو بآخر..
وظهر يوم خميس، كنت الى جانب زميلي الدكتور نبيل الشريف، ننتظر دورنا في قاعة المحكمة، نادى القاضي على الزميل الاستاذ حسين العموش، فجاء من توقيفه بصحبة شرطي، لحيته طويلة، وعيناه ذابلتان، وشعره أ شعث، يلبس رداء السجناء البالي، وقف أمام القاضي الذي سأله سؤالاً واحداً. فلم يجبه، ليقرر توقيفه اسبوعين اخرين على ذمة القضية. مال علي الدكتور نبيل وهمس في أذني: "ألم يكن افضل لنا لو فتحنا محلا لبيع الفلافل؟"...
لكننا نعيش تلك الأوقات الصعبة ونمضي، فنكتب، ونتابع الاخبار، ونواصل رحلتنا في البحث عن المتاعب، راضين مرضيين، غير آبهين بما سيأتي به الغد من هبة ساخنة، أو أخرى باردة، ويكفينا من الدنيا ثقة قارئ، أو تشجيع مواطن قابلنا بالصدفة، فتعرف على أسمنا،وشكرنا على مواقفنا. وقال بحرارة: يعطيكم العافية. فهو الرد الأكيد بأننا على الطريق الصحيحة، أما الحكومات

وحملاتها المنظمة ضدنا فليست اكثر من طلقات في الهواء، لا تدوشنا، بل تقوينا، وثبت لنا أننا نملك المستقبل. حيث حرية التعبير، وحرية المعرفة، وحرية التفكير، مقدسة ومقبلة مهما قاومها أهل الجاهلية، وأهل الجهل..

* كاتب صحفي
جريدة الدستور

قرارات عرفية

ينبغي لأي صحفي في الاردن، خصوصاً اذا لم ينتم للاعلام الرسمي ان يحدد خياراته وانحيازاته مسبقا قبل ان يندفع باتجاه ممارسة المهنة، وتحديد الخيار ثم اقرار الانحياز مسألة شائكة بحد ذاتها، فعلى الصحفي اولا ان يتعرض "للتصنيف" وعليه ان يحدد موقفه من الاشياء ومن المؤسسة، وعليه ان يحرق المراحل لاختيار لغة مناسبة في كتابته الصحفية ترضي ضميره المهني وتكفل له حصة من التنافس وسط مساحة مفعمة بالاحداث كما تكفل له سبل الاستمرار في مزاولة المهنة دون التعرض لما يتعرض له الصحفيون بالعادة في العالم الثالث.

* بسام البدارين

وبهذا المعنى لم يكن سهلا على الاطلاق ان امارس عملي في الساحة كمراسل لصحيفة اجنبية فالمطلوب مني أعداد قصة صحفية تختلف اولا عن الرواية الرسمية وتبحث فيما تحت طاولة الخبر وتتضمن حصة معلومات مختلفة عما تتضمنه رسائل الزملاء الذين يعملون في الاعلام الرسمي أو يراسلون المؤسسات والوكالات الدولية، والاهم ان المطلوب القفز بين تناقضات المجتمع النخبوي واتقاء شر تصنيفات المؤسسة بكل رموزها ومستوياتها.

ومن هنا لم تكن التجربة سهلة على الاطلاق. فالمواقف والسياسات تختلط بالاشخاص والرموز في الساحة، وعندما تتناول سياسة او قضية معينة تصبح بالضرورة مشروعاً مضادا لاحد رموز الحكم او مؤسساته وهذا التضاد قد يكلفك الكثير ابتداء من الضغوط النفسية والأمنية وانتهاء بالملاحقة القضائية او السجن والاعتقال احيانا ومرورا بحجب المعلومات او تمريرها للآخرين من باب "النكاية" احياناً اخرى.

والمشكلة الاساسية التي واجهتني خلال عملي الصحفي في السنوات الاخيرة تمثلت في عدم وجود مقياس او أساس وطني عام وموحد للاشياء والمواقف، اما الوجه الاخر للاشكال نفسه فيتمثل باضطرار الاخرين سواء كانوا افراداً او

مؤسسات "لتصنيفي" في النهاية، وعمليا واجهت حمى التصنيف عشرات بل مئات المرات اثناء عملي الصحفي، علما بأنني كنت ابلغ الجميع بان المعلومة فقط والمهنة هما هدفي وبأنني املك الحق بان لا اكون جزءاً من المؤسسة - وليس الوطن دون ان يعني هذا الحق أنني امثل او اتبنى مشروعا مضاداً.

ولذلك صنفني الاشخاص في المؤسسة الرسمية عدة مرات باعتباري "معارضا" رغم اني لست كذلك وأني لست معنيا كما اتهمت عدة مرات بسبب طبيعة تغطياتي الصحفية للاحداث بالعمل لغير صالح الوطن او بالتجديف مع تيارات تعارضه، واكثر الاتهامات حدة تلقيتها كانت الربط بيني شخصيا وبين المشروع الصهيوني لانشاء وطن بديل للفلسطينيين في المملكة وهذا الاتهام ورد صراحة بحقي في بيان ساخن اصداره ضدي رئيس البرلمان عبد الهادي المجالي كما ورد صراحة ايضا في مقال موثق للدكتور فهد الفانك.

والمفارقة ان الاتهام بالتناغم مع المشروع الصهيوني قفز لتصنيفي مع جميع الذين حاولوا التناغم مع طروحات العهد الجديد في البلاد ذات الطابع الاصلاحي والحقيقة ان جميع معلوماتي الخاصة بمسألة الاصلاح كانت تجاوبا مني كصحفي مع ما يقوله ويطرحه ممثلو القصر الملكي لي ولغيري في الجلسات العامة والمغلقة، فقد برز الأمل فينا باسم الدولة للدفع بالاتجاه الاصلاحي والاسترسال في تبني برامجه وعندما حصل الدفع وفقا لامكانياتي القيت في وجهي اتهامات العمالة للمشروع الصهيوني.

والغريب ان تعدد المؤسسات التي تتعاطى مع الاعلام لا يوازيه تقييم موحد للاداء المهني فالكثير من التقارير التي نشرتها كنت "اعاقب" عليها من قبل بعض المؤسسات بينما تشيد بها مؤسسات اخرى وهذا تحديدا حصل عشرات المرات، واحياناً كنت اتلقى الثناء من قبل جهاز الاعلام في الديوان الملكي على سبيل المثال بينما اخضع للتحقيق من قبل اجهزة اخرى على خلفية نفس الجهد الاعلامي والعكس صحيح، فما يعتبره اعلام القصر ايجابيا تعتبره الحكومة سلبيا وما يرضي وزارة الاعلام يغضب احياناً ادارة الأمن

في البلاد. وهكذا دواليك يتورط الصحفي في التقييمات المتناقضة التي تعيقها التصنيفات علما بانه ليس معنيا بجميع هذه المؤسسات او لا يخطب ودها.

وعلى سبيل المثال استدعيت وخضعت للاستجواب بعد نشري تقريرا عن المعارض ليث الشبيلات صنف باعتباره تأييدا له بينما كان الشبيلات نفسه يتصل بادارة صحيفتي محتجا على التقرير نفسه ومحذرا من ان الأجهزة الأمنية اخترقت "مكتبها" - اي الصحيفة- في عمان، ومع بدايات العهد الجديد حاولت اقتناص الفرصة كمواطن لدعم سياسات الاصلاح والانفتاح فتلقيت "اتصالا غريباً من مسؤول اخر بارز في الحكومة يهددني ضمنيا ويصفني في دائرة العمل مع سياسي آخر في القصر من خصوم المسؤول نفسه قبل ان يعرض علي "العودة الى رشدي" والعمل لصالح الحكومة، واعتقد ان بعض الزملاء تعرضوا لمواقف مماثلة،

والاغرب ان المؤسسة الرسمية استجوبتني عدة مرات على خلفية معلومات نشرت في صحيفتي لم تكن صادرة عني على الاطلاق وعبثا كنت احاول اقناع المسؤولين بان اصول المهنة وفنونها تحتمل نشر اخبار عن الساحة الاردنية دون ان يكون مكتب عمان مصدرها، اضافة لذلك تلقيت على مدار ست سنوات من العمل مع صحيفة القدس العربي اللندنية عشرات الاتصالات الهاتفية التي تهددني بنعومة احياناً مدعية الحرص الشخصي او التي تقترح علي التنبه لشؤون عائلتي علما بأنني قابلت اهم مرجع أمني في البلاد وابلغته بان "الرشوة" الوحيدة التي اقبلها هي "المعلومات" وليس اي شيء آخر..

قبل ذلك صدرت بحقي ثلاثة قرارات عرفية في وقت واحد، وهي سحب اعتمادي من وزارة الاعلام واغلاق مكتبي ومصادرة صحيفتي الى الابد. وكانت نتيجة معركة خضتها ردا على القرارات الثلاثة الغاء هذه القرارات مع الغاء كل اشكال الرقابة على الصحافة بقرار شخصي من الملك الراحل الحسين بن طلال وقبلها سمعت نصيحة احد الاصدقاء ولجأت الى الدولة نفسها لاغلاق ملف قضائي اعد بحقي بدقة متناهية وتضمن توجيه سبعة اتهامات لي دفعة واحدة في قضية واحدة اقامتها

وزارة الاعلام وتضمنت ستة عشر عدداً من صحيفتي فيها ستة عشر موضوعا استخدمت فيها جميعا تعبير "القصر".

وكان الهدف واضحا احراج القضاء عبر اختيار الموضوعات التي استخدم فيها تعبير القصر كمدلول سياسي عن مرجعية الدولة لكن ملف القضية لم يعد موجودا بعد ان تدخلت "المستويات العليا" لانصافي، والحقيقة ان الاشكال الذي اواجهه كصحفي يبرز في الاغلب عند التعامل مع تصورات "صغار الموظفين" في الدولة وتحديدا اولئك الذين يملكون صلاحية التحرش بالصحفيين او تحويلهم الى القضاء، والعديد من قضايا الصغار كانت تنتهي في الواقع عند اللجوء الى "الكبار" في أجهزة الدولة المتعددة او عند تبني مؤسسات دولية معنية بالحرية الصحفية لقضايا الزملاء.

وهنا محور مهم للشهادة فالصحفي الاردني يضطر للبحث دوما عن "اطواق نجاة" تتدخل لحمايته عند الضرورة، وبما ان العديد من الزملاء لا يملكون القدرة على الاتصال بالمنظمات الدولية عند اللحظات الحرجة تكون الخيارات امامهم محصورة اما في "مراكز القوى "داخل البلاد او في بعض "الباشوات" ورجال الحكم الاقوياء الذين يتبنون بعض الصحفيين احياناً لصالح برامجهم السياسية الخاصة التي تتعارض مع برامج غيرهم بالضرورة او الذين يؤمنون فعلا بالحرية الصحفية، وهؤلاء قلة في الواقع.

ويعرف الزملاء جميعاً ان اغلبهم يركن الى علاقاته الخاصة او قدراته الاتصالية لحماية نفسه عند الحاجة من التصنيفات او الاستهدافات التي تترجم نفسها بأكثر من صورة وهذا الوضع انتج علاقة مشوهة في الواقع بين نخبة الحكم وبين الاعلاميين واساء لاستقلالية العمل الصحفي لكن الصحفي بقي في المحصلة الطرف المضطر في ساحة لا تعترف الا بالاقوياء ولا تؤمن حتى الان بمبادئ حريات التعبير ولا تتمتع باي مقاييس او مواصفات او خطابات وطنية عامة يمكن للصحفيين الاعتماد عليها، وبنفس الوقت ساحة تعتمد على التقييمات الشخصية لكبار المسؤولين وصغارهم فقط مع غياب مطلق

للمعيار الوطني وغياب المعيار الوطني اهم ما يزعجني شخصيا فانا لا اجد ما يمنعني من الاعتراف بسعي الدؤوب للتناغم وطنيا مع مواقف المؤسسة العامة عندما اجد انها تمثلني وبالتالي لا يزعجني البحث عن نقاط التقاء مع المؤسسة على قاعدة المصلحة الوطنية ودون تدخل في اسلوب عملي مع توفير خلفية علمية لعقل "حر" عند المؤسسة يؤمن بحريتي كصحفي وانسان مستقل ويعترف بحقي في الاعتراض على ما لا ينسجم مع ما اراه صوابا كما يعترف بان مهمتي الاولى هي عرض الواقع كما اراه واشاهده.

لكن الاشكال ان المؤسسة غير متناغمة مع نفسها ولا تعرض علينا الا تصورات سلبية لعلاقات مشوهة مع الاعلاميين تنفي استقلاليتهم وتربطهم بدوائر "الارتباط" بالاشخاص وليس بدوائر المصلحة العامة التي يمكن الاتفاق عليها، وبهذا المعنى فشلت حتى الان على الاقل في التوصل الى تسوية "محترمة" مع المؤسسة تحترم عقلي ومهنتي قبل ان تطالبني بواجبي المفترض تجاه ما تراه مصلحة وطنية.

والحكومات المتعاقبة حاولت مرارا وتكرارا معاقبتي على معالجاتي الصحفية وبسبب ارتباطي بمؤسسة صحفية خارجية وعدم وجودي ضمن الكادر الوظيفي للاعلام الرسمي كانت الامكانية الوحيدة المتوفرة تحريض بعض الزملاء الكتاب ضدي وتشويه سمعتي الوطنية وليس المهنية او تعريضي لاستجوابات وضغوطات او ايفاد ممثلين ورسائل لادارة صحيفتي لاقناعها بالتخلص مني باعتباري عبئا على العلاقة بين المملكة وبين الصحيفة.

ويبقى ان مؤشرات الاستقلال للصحفي هي وحدها المستهدفة بالملاحقة والمطاردة دون غيرها وفي احدى المرات زار دبلوماسيون في السفارة الاردنية صحيفتي للشكوى ضدي فيما اتصل رئيسا وزراء سابقان لغرض مماثل والنتيجة بطبيعة الحال كانت لصالح القيمة المهنية لان المؤسسات الصحيفة بالخارج تتعامل مع اعتبارات لا تستوعبها المؤسسات الداخلية.

وفي جميع الاحوال كنت استطيع مواصلة عملي وما زلت مستثمراً

ما يمكنني من ثغرات في جسد النظرة البيروقراطية المحافظة للعمل الصحفي ومدعوما بتضحيات وجهود العشرات من المؤمنين بحرية الكلمة والمعلومة في مختلف ارجاء الدنيا.

* صحفي

مراسل صحيفة القدس العربي اللندنية.

مهنة المتاعب ام المكاسب والمناصب؟!

قبل نحو ربع قرن من الزمان، وقف فتى نحيل البنية امام صحيفة "اللواء" الاسبوعية طالبا الاذن لمقابلة مدير التحرير آنذاك الزميل بلال حسن التل. بعد ان تلقى للمرة الاولى في حياته دعوة لزيارة جريدة، ومنذ ذلك اليوم "تورط الفتى" في هذه المهنة الساحرة، وهو لم يزل حينها طالبا في عامة الاول بالجامعة الاردنية!

* حلمي الاسمر

وطوال كل تلك السنوات، ما يزال الفتى يشعر بارتجافة تسري في عروقة كلما امسك بالقلم، او جلس امام الحاسوب عازفا على الـ "كي بورد" لكتابة مقالة او خبر، حيث تنتصب امامه عشرات المحاذير والتابوهات والرقباء والعيون، وبالكاد يفلت من هؤلاء حتى اذا نجا - او هكذا خيل له- وجد نفسه في مواجهة رئيس التحرير وحساباته. وحتى خلال تلك الفترة التي جلس فيها الفتى في مقعد رئيس تحرير "السبيل الاسبوعية" لم يكن ينجو منه هو شخصيا، فكانت الرقابة أكثر شدة، وكأن عليه ان يكون "هو" و"الآخر" في الان ذاته!

واضافة الى تلك الرعشة، كان قلب الفتى - الى وقت قريب- يدق بشدة مع كل دقة من دقات جرس الهاتف، متوقعا ان تحل كارثة ما على رأسه. محاولا في كل مرة ان يتذكر ماذا "اقترف" بالأمس وحتى حينما ينتهي النهار. ويخلد الى الراحة آخر الليل، كان يتوقع ان يطرق بابه زوار الفجر في أي وقت. ولم يطل به الانتظار. فقد جاءوا ذات مساء وحملوه معهم، بسبب خبر في "السبيل" تبين له فيما بعد ان الخبر يستحق فعلا تلك الضجة مع العلم ان الوقت لم يحن بعد لكشف تفاصيل تلك الحكاية بعد!

ان تكون صحفيا في دولة عربية تحبو نحو الديمقراطية، يعني ان تصبح واحدا من خمس فئات:

الاولى: عضو في نادي الخراف والحملان الحكومي.

الثانيــة: احـد محاسـيب باشـوات الـسياسة، تلجـأ اليـه كلمـا ادلهـم الخطب.
الثالثـة: عـضو فـي حـزب قـوي مسموع الكلمة لدى الدوائر النافذة، وبالمناسـبة فهـذا الحـزب غيـر موجود!
الرابعة: صحفي حر يبني دفاعاته الذاتيـة بأظـافره، ينجـو مـرة ويقـع مرات!
اما الخامسة: فأن تكون بلا طعم او لـون او رائحـة- اعنـي ان لا تكـون على الاطلاق-.
مهنـة المتاعب، هذا هو اسمها في الدول الديمقراطية وعندنا هي مهنـة المكاسـب والمناصـب، او المغـانم والمغارم، ولـم تكن لتصبح كذلك، الا لأنهـا بـدأت منـذ نـصف قـرن محاولاتها الجادة لتكون مهنة مؤثرة فعلا، وللأنصاف فقد حققت كمهنـة الكثيـر الـى درجـة اثـارت طمـع الطـامعين للتـأثير فيهـا وعليهـا ونجحوا في ذلك، ولا ادل على ذلك من رفض الحكومـة بيع حصصها في الصحيفتين اليوميتين الرئيستين في الاردن:
الدستور والرأي، ولعلها عبر ذلك مـا تـزال تهيمن بـشكل يكـاد يكـون كـاملاً علـى المـشهد الـصحفي، ورافق ذلك كلـه اخفـاق شبه كامل لجميع التجـارب التـي حاولـت بنـاء صحافة مستقلة عن تلك الهيمنة، ولـم يفلـت منهـا الا بعـض التجـارب الـصحفية الاسـبوعية التـي كـان تأثيرها شبه هامشي، وارتهنـت بـشكل او بـآخر بمتاعـب التمويـل والاعـلان، وتـزامن مـع كـل ذلـك تقـاعس غريـب مـن الـصحفيين عـن خـوض نـضال حقيقـي لتحـسين ظـروف عملهـم المهنيـة والمعيشية وتكامل الخذلان حين تماهـت نقـابتهم مـع المـشيئة الحكوميـة حيـث اعتـادت ان تطأطئ رأسها حتى غدت تمشي محدوبـة الظهـر، قاصـمة بـذلك قامـات مـن يحـاول المـشي منتصبا!!
ربمـا لا الـوم الحكومـة علـى تغولها، فمن شأن الصحافة ان غدت سلطة رابعة فعلا ان تأكل من حصة السلطة التنفيذية على وجـه الخـصوص. ولهـذا تجهـد الحكومة في الابقاء على هامش ضـيق تتحـرك فيـه الـصحافة بصعوبة بالغة، ولعل الصحفيين ان يدركوا ان الحرية عادة يمكن ان تنـسى كمـا يقـول غانـدي، وبالتالي فهم مدعون لـ "أخذ" ما يستحقون من حريـة، لأن احداً لن يعطيها لهم طواعية.

العبث الرسمي في الوسط الصحفي، احدث حالة غريبة من "القمع الذاتي" الذي يمارسه الصحفيون ضد الصحفيين، وربما يتفرد الاردن بمثل هذا الاختراع الفذ، ومن شأن وضع كهذا حرمان البلد من تطور المراقب الصحفي الذي يعمل ككلب حراسة يقظ يحول دون انزلاق البلاد الى انهيار اقتصادي كذلك الذي وقع في الثمانينات، ولعل المؤسف والمريع هنا ان ثمة من يعتقد اننا على وشك الدخول في حالة كتلك، بسبب الاغفاءة او الاغماءة الجبرية التي يعاني منها كلب الحراسة!

* صحفي وكاتب
جريدة الدستور

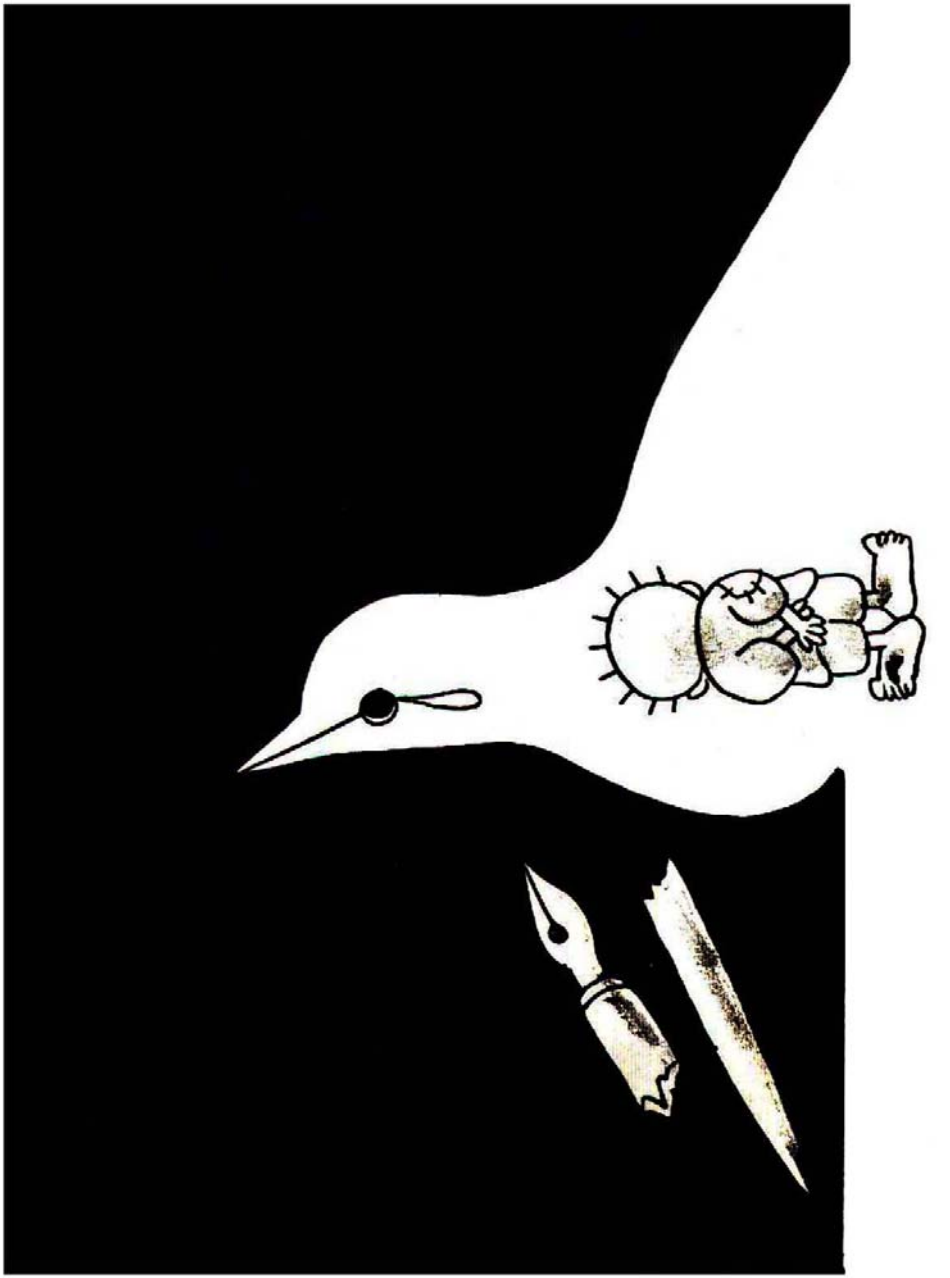

الصحافة بين قمع الحكومة وقمع المواطن

ان الوصول الى حرية التعبير ليس الهدف الوحيد للمجتمع الحسن. ان حرية التعبير تعتبر غاية في حد ذاتها لانها حق خاص للفرد. ولكنها ليست الغاية الوحيدة للانسان كفرد، واية نظرية عن حرية التعبير يجب ان تضع في حسابها قيماً اخرى، قبل النظام العام، والعدالة والمساواة، والتقدم الاخلاقي، والحاجة الى اجراءات جوهرية توضع خصيصا لتنمية وترويج هذه المثاليات. ومن ثم فان هناك مشكلة حقيقية في التوفيق بين حرية التعبير و بين القيم والاهداف الاخرى التي يسعى الى تحقيقها المجتمع الحسن.

*** دينا زوربا**

توماس ايمرسون
نحو نظرية عامة للتعديل الدستوري الاول 0691 - الولايات المتحدة..
"انتبهي عند حديثك مع هذا الشخص، فهو مخابرات!!"
هذا ما سمعته من معظم زملائي عندما عملت للمرة الاولى في صحيفة يومية.
كان ذلك في بداية التسعينيات. كنت صغيرة السن وفي بدايات تجربتي المهنية، وكعادة الصغار نصدق كل او ربما اغلب ما يقال لنا.
وكانت هذه الجملة المذكورة في بداية مقالتي، هي اكثر جملة سمعتها من كل شخص ليصف شخصاً آخر. وفي اجواء كهذه بدأت حياتي المهنية الحقيقية وبدأت خبرتي في التراكم.

واليوم بعد سنوات عديدة اكتشفت ان هذه "التهمة" غير صحيحة بالنسبة لاغلب الصحفيين. ووجدت حتى لو انها كانت صحيحة، فلا داع للخوف او التوتر طالما التزمت بالخطوط الحمراء، والالوان الاخرى أحياناً.
وكما قال لي أحد الصحفيين مؤخراً:
"لم ولن أنفي "تهمة" أنني في بدات، ليس لأنني كذلك، بل لان هذه "التهمة" مدتني بالقوة ومنحتني ميزات لم أكن لاحصل عليها لولاها..!!"
واليوم بعد مرور سنوات عديدة منذ بداية عملي الصحفي، وجدت "ربما بسبب تجربتي الشخصية

فقط" ان المخابرات ليست هي الطرف الوحيد الذي على الصحفي ان يخشاه، بل ربما هي آخر مخاوفه، فهناك قائمة طويلة تبدأ برجل الشارع العادي وتنتهي .. أو لا تنتهي، تشكل سداً كبيراً أمام حرية التعبير والصحافة في مجتمع محافظ كالمجتمع الاردني.

لكن هذا لا يمنع أن في بداية عملي الصحفي في نهاية الثمانينات كان لأسم المخابرات دور قوي في التأثير على الصحفي، ولعلني هنا أذكر ما أذكر أخبار الزميلتين انضوني ووفاء عمرو اللتين كانتا مثلي الأعلى في بداية تجربتي الصحفية.

لكن للبدايات سحرها، وفي أجواء البداية والرقابة الذاتية المفروضة في الصحف، وحظي ان عملت في الصحف الرسمية، ساهم في تشكيل شخصية حذرة رقابية بداخل الصحفي الكامن عندي.

وبالنتيجة، لم أتعرض خلال 21 عاماً من العمل الصحفي لأية مواجهات حقيقية مع السلطة الأمنية. واذكر انه في احدى السنوات في منتصف التسعينيات شعرت بالغيرة من زملائي الذين تستدعيهم المخابرات، وكنت اعتقد ان أهمية الصحفي تنبع من عدد المرات التي يتعرض فيها للاعتقال او الاستجواب او غيرها من صنوف القمع للتعبير، لاكتشف لاحقاً، "أو هكذا اعتقد" ان الكثير من هذه الاستجوابات هي من صنع خيال بعض الزملاء، وانه لا تحقيق ولا هم يحزنون.

كانت هذه التمثيليات وسيلة لاستعراض البطولات، لكنها لا تنفي استجوابات حقيقية أخرى واعتقالات لبعض الصحفيين خلال السنوات لا يستطيع أن ينكرها أحد.

القوى المحافظة:

المشهد السابق بالاضافة الى تجربتي الشخصية في عدم المواجهة مع السلطات الأمنية الرسمية أتاحت لي فرصاً افضل من غيري لمتابعة القوى الأخرى، الرسمية وغير الرسمية، التي تساهم في وضع الحدود امام الحرية الصحفية في الاردن.

كان من حسن طالعي أنني بدأت العمل مع بداية مرحلة التعددية في الاردن التي انطلقت مع قانون الأحزاب عام 9891 وتطورت لترقى بقانون المطبوعات والنشر عام 3991. ورغم الأجواء الحذرة الا ان الحقيقة ان الاردن شهد نقلة

نوعية على صعيد الحريات والديمقراطية. واعتقد البعض وأنا منهم، ان السقوف ارتفعت وان القلم يستطيع ان ينطلق.
كانت المواجهة الاولى مع ادارة الصحف نفسها، واعني هنا المحررين الذين يتسلمون المادة الصحفية الخام من المندوب من أمثالي. هؤلاء المحررون لم يستطيعوا الخروج من التدجين الذي مورس عليهم خلال العقود الماضية واستمرت مقصاتهم في العمل على المواد الجديدة لتعيدها الى الزمن الأسبق فتتحول المواد الى مواد تقليدية تقريرية لا تقرأ.
وأذكر في هذا السياق ما حدث معي منذ اسابيع قليلة عندما دعتني احدى الهيئات النسائية للحديث عن تجربتي الصحفية كامرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي.
وأذكر أنني تحدثت للحضور، وبكلام تغلب عليه العامية، عن تجربة المرأة الصحفية والمعوقات التي تشهدها وتحسن الأوضاع في السنوات الأخيرة وان كانت قليلة. وعن الآمال والتوقعات .. الخ.
كان ذلك بحضور الأميرة منى ومحافظ المنطقة وجمع من رجال الأمن العام والشخصيات الرسمية.
وبدا لي ان حديثي لاقى استحساناً لمسته من تجاوب الحضور وممازحتهم لي أثناء وقوفي على المنبر.
فوجئت في اليوم التالي بالخبر في الصحف، منقولاً عن وكالة الانباء بترا، يتحدث عن اشادتي بوضع المرأة الصحفية في ظل جهود القيادة والحكومة ونقطة.
وبسؤالي الى تحرير الموضوع الى شكله المنشور علمت ان كل حديث لأي شخص يتحول في أخبار الصحف، خاصة تلك المنقولة عن وكالة الانباء الاردنية بترا، الى اشادة للانجازات دون ذكر أي شيء آخر
والحقيقة ان الصياغة تتم بطريقة دقيقة تحرج أي شخص وتمنعه من الاعتراض لأنها ستفسر بطريقة أخرى وتضع صاحب الاعتراض في دائرة اتهام هو بغنى عنها..
لكن ذلك لا يمنع ان هذا الاسلوب في التحرير مخالف لأبسط قواعد المهنة والدقة والحقيقة، ولا يضيف أية ايجابية للقيادة او الحكومة سوى وضعهماً في دائرة الشك وبالتالي هدم أية انجازات حقيقية. وهذا الأمر بالذات أدى الى رواج الاشاعة في الاردن على حساب الخبر الصحفي الذي لا يزال

المواطن لا يصدقه او يبحث عما وراءه بسبب عدم ثقته في ناشري الاخبار، وهذا موضوع آخر. فالأمر الأخطر ان المحرر او واضع هذه السياسة. ادى بشكل مباشر او غير مباشر الى منع الحقيقة ونشر اخبار غير صحيحة حتى لو أعلن صاحبها "التي نشرت على لسانه" منعاً للالتباس، انه لا يعترض عليها.
كما ساهم هذا الأمر في تدني مستويات المندوب الصحفي الذي اصبح يحفظ كليشيهاً يكرهه في كافة الاخبار مما قتل ملكة الابداع والتطور لديه وقتل طموحه في تطور المهنة وبالتالي رفع سقف الحريات فيها.

القانون واللا قانون:

ولا تقف مشكلة القمع اللا رسمي عند حدود المحرر او حتى حدود القانون.
فالقانون مهما كانت مرونته وحدود حرياته لا يمكن ان يلعب دوراً ايجابياً دون تجاوب المجتمع بشقيه، الناشر الصحفي والآخر المتلقي، بل على العكس يمكن استخدامه لتكريس المنع، وقد جاء قانون المطبوعات والنشر لسنة 3991 ليرفع عن كاهل الصحفيين والصحافة عبئاً دام سنوات طويلة، ورغم انه نقلة نوعية حقيقية، الا ان من بالغ في تصديقه وقع في شر أعماله، ومن أجدر من معرفة استخدام القانون غير القانونيين انفسهم، وهنا كانت تجربتي في تغطية اخبار احد القضايا في احدى المحاكم.
وللقضاء في الاردن هيبة عالية وقدسية هامة، وتكمن الخطورة لدى الصحفي عند محاولة المساس به لكونه السلطة المستقلة صاحبة السيادة والقرار في أحيان كثيرة.
نص قانون المطبوعات آنذاك على عدم جواز نشر تفاصيل القضايا الا بإذن من المحكمة او القاضي المعني. والقضية التي اتحدث عنها كانت من القضايا الحساسة والهامة.
سمحت سلطات المحكمة وبموافقة القاضي للصحفيين بحضور الجلسات وتغطية اخبار وتفاصيل القضية. هذا الاذن جاء من خلال اجراءات السماح بدخول حرم المحكمة وتعليمات للكتبة بتصوير تفاصيل القضية وتوزيعها على الصحفيين لكن دون اذن كتابي رسمي ودون ذكر هذا الإذن في محاضر القضية.

وبالطبع ككل قضية هناك تفاصيل مزعجة لأحد الأطراف ومن ضمنها الاطراف الرسمية. وبالطبع كان محرر الصحيفة يشطب كل ما هو مزعج وهنا نشر الخبر بأسلوب مجزأ ولم يعترض أحد.

حتى قامت إحدى الزميلات في الجوردان تايمز بتغطية احدى الجلسات مع ذكر التفاصيل التي لا ننشرها نحن في الصحف العربية. بمعنى آخر نشرت الحقيقة التي ننشر نحن نصفها فقط.

هذا النصف الآخر أزعج المحكمة، او ربما أزعج اشخاصاً آخرين، وبحجة عدم وجود اذن بالنشر، تم رفع قضية على الزميلة وعلى صحيفة الجوردان تايمز، أدت الى جررتها وعدد من الزملاء الى المحاكم لجلسات عدة انتهت بالغرامة بعد مئة الف واسطة.

هذه الحادثة واستخدام القانون لعكس غاياته تم تكرارها في حوادث كثيرة. ولعل ذلك كان السبب الرئيسي وراء اعتراض الفقرات المطاطة والمزدوجة في قانون المطبوعات والنشر لدى مناقشته مؤخراً في عدة مجالس من ضمنها مجلس الوزراء والبرلمان وندوات عدة مختلفة، فليس اسهل من التغاضي عن القانون عند ملاءمة المادة المنشورة لرغبات البعض، واستخدام مواد القانون نفسها ضد آخرين ممن يخالفون رغبات البعض.

هذه القضية هي اخطر ما يواجهه الصحفي الذي يعلم علم اليقين ان بعض مواد القانون وضعت لتبقى سيفاً مسلطاً يستخدم ضده عند تجاوزه خطوطاً حمراء وضعها البعض. والمشكلة ان هذه الخطوط غير واضحة. فهي تتغير حسب المكان والزمان وتغير الشخصيات.

المواطن القمعي:

لا تقف حدود الصحافة عند الرسميين واصحاب النفوذ. فالمواطن العادي او صاحب التوجهات المعينة يمارس القمع بالقدر نفسه الذي تمارسه السلطات ضد الصحافة والصحفيين، وأكثر الامثلة على ذلك ما تواجهه الصحف من حين لآخر عند زيارتها أحد الموطنين الغاضبين وعائلته الى مبنى الصحيفة، حاملاً سلاحه يتوعد فيه صحفيا نشر خبراً يمسه او يقترب منه، خاصة في قضايا الجرائم والمحاكم المدنية. هذه الاتجاهات لدى المواطنين تغذيها الحكومة احياناً وتستغلها احياناً اخرى لتصبح مأخذاً على

الصحافة وهذا ما حدث فعلاً عندما استخدمت الحكومة هذا الأمر باتجاه الضغط نحو قانون مطبوعات أكثر شدة فجاء قانون 8991 سيئ الذكر وتلاه قانون 9991 الذي كان أفضل من سابقه ولكنه لم يحقق الكثير.
وفي هذا الاطار تحالف نواب الأمة مع الحكومة في قمع الصحافة، فحرية النشر مزعجة لأنها تنشر الحقيقة، والكثيرون لا يرغبون بهذه الحقيقة خاصة عندما تتعلق بهم.

صحافة المجتمع:

وبعيداً عن السياسة و لدت شرقيات، مجلة المرأة، عام 8991، وقررت منذ البداية ان نقول الحقيقة ونتلمس خطواتنا الصحفية الجريئة خطوة خطوة في حقل الالغام.
ويبدو ان الامور تختلف عندما يبتعد الصحفي عن السياسة فتأخذ الالغام شكلاً اخر اقل خطراً من اللغم الصحفي السياسي لكنه لغم يبرز فيه قمع المواطن اكثر من قمع السلطة.
منطقة تكثر فيها المحاذير المجتمعية المحافظة، وان كانت النتيجة التي وجدناها في عمر شرقيات الصغير تثبت ان المجتمع يميل اكثر نحو الليبرالية والانفتاح لكن لا تزال قوى المحافظة تعمل على شده الى الخلف. هناك الكثير من الحكايا والمواقف التي لا يمكن ذكرها حول تجربة الصحافة غير السياسية لكن حدود الخبرة الصغيرة تدفعني نحو تأجيل ذلك الى سنوات قادمة حتى تنضج التجربة وتصبح أكثر ادراكاً ووعياً.
وعلى كل الاحوال فان خبرة 21 عاماً بدأت عام 8891 حتى اليوم في ذكرى اليوم العالمي للصحافة لا تزال خبرة قليلة مقارنة بتجارب صحفيين آخرين امضوا عمرهم في هذه المهنة وارجو ان تكون خبرتي قد تراكمت بشكل افضل في سنوات قادمة ويدعوني الزملاء في مركز حماية وحرية الصحفيين للكتابة مرة أخرى عن تجربة أعمق وأغنى، خاصة وأنني أعلم أنني لم أذكر كل الحقيقة ولم اتحدث عن بعض أهم التجارب، خاصة تلك التي شهدتها في نقابة الصحفيين وفي ميادين كثيرة من العمل العام والخاص، لكنني أرجو أن تكون هذه التجربة المتواضعة ذات بعض فائدة لهذه المهنة التي أصبحت تسري في دمي.

* رئيسة تحرير مجلة شرقيات

عندما يصرخ الحديد!

البحث عن الحقيقة هي المهمة الأساسية للصحافة، وهي مهمة مليئة بالمخاطر فالوصول لبعض الحقائق يكلف بعض الصحفيين حياتهم، فكيف اذا كان البحث عن الحقيقة، مهمة بين الجثث والألغام والاسلحة وقصف الطيران، لقد شعرت عندما خضت غمار هذه التجربة في اواخر عام 6891 في مدينة البصرة العراقية خلال الحرب بين العراق وايران أنني انسان آخر، لم أكن بعد تعايشت مع صور الجثث ولم أكن أتوقع ان التناقض بين الحياة والموت قادر على افراز مشاهد من الخوف والبؤس والألم كالتي تحدث على جبهات القتال.

*** رجا طلب**

كانت لحظة من تلك اللحظات التي تحفر في الذاكرة والنفس وتترك فوقهما وشما ابديا، وعندما وطئت قدمي انا وزملائي الصحفيين ارض جزيرة ام الرصاص في شط العرب التي كانت للتو خارجة من معركة مرعبة استخدمت فيها الاسلحة الكيماوية من قبل الطرفين. وشعرت للوهلة الاولى أنني اتلامس مع الموت او أنني في جولة معه كنت، أراه في كل شبر من أرض تلك الجزيرة، اعداد رهيبة من الجثث المفترض أنها تعود لقوات البحرية الايرانية التي حاولت عبور الجزيرة واحتلالها، معظمها كان متفحما تماماً وكلها متشابهة والأرض مغطاة بها وبالاقنعة المضادة للغازات الكيماوية، كانت اعداد الجثث. كثيرة للدرجة التي اضطر فيها العراقيون الى رشها بمواد معينة تمنع تحللها او تعفنها لحين حفر مقبرة جماعية لدفنها، بعض الكلاب السائبة في تلك الجزيرة كانت قد بدأت بنهش تلك الجثث كان علينا نحن الوفد الصحفي القادم من الكويت ان نسجل حقيقة واحدة يريدها العراقيون وهي ان الجزيرة ما زالت في ايديهم وليست محتلة، وبعد ساعات امضيناها هناك وبعد تعرض الجزيرة لقصف مدافع الهاون من البر الايراني القريب قرر المرافق العسكري العراقي

اخراجنا من هناك خوفا من القصف الايراني، وخرجنا ورائحة الموت، تلاحقنا حتى عندما وصلنا فندق الشيراتون في قلب مدينة البصرة كنا نشعر ان تلك الرائحة ترافقنا، حاولنا في تلك الليلة التي كانت ليلة رأس السنة الميلادية لعام 78 الهروب الى عالم اخر فدخلنا حفلا ساهرا كان يقام في الفندق، لكن محاولتنا باءت بالفشل بعد القصف الايراني لمنطقة الفندق حيث اضطررنا ليلتها للمبيت في ملجأ، غادرنا البصرة متوجهين الى الكويت في الصباح الباكر، وكنت قد قررت بيني وبين نفسي أنني سجلت تأريخاً للتعارف مع الموت وخلال عامي 88/78 كنت قد شاركت في تغطية كافة المعارك الكبرى بين القوات العراقية والايرانية وخاصة معركة الفاو التي كانت مفصلا مهما في تاريخ تلك الحرب العبثية التي اهلكت المنطقة دون أي مبرر، كنت خلالها وأنا أرصد طبيعة الانتصارات العراقية على قناعة بان الامور بعد ثماني سنوات من الحرب تتجه نحو الانفراج بعد ان استعاد العراقيون اراضيهم المحتلة، وبعد ان مني الجيش الايراني بهزائم متتالية. و رغم ذلك كنت متحمساً انا وعدد من زملائي الصحفيين في بداية اغسطس 8891 للتوجه الى جبهات القتال في القاطع الاوسط، لتغطية انتصار عراقي جديد، تمثل في استعادة مناطق حدودية "الشلامجة" كانت القوات الايرانية قد احتلتها في عام 6891، وصلنا بغداد في طائرة مدنية قادمة من الكويت، وفي صباح اليوم التالي اقلتنا طائرة عسكرية من مطار الرشيد العسكري في اطراف العاصمة بغداد الى قاعدة جوية في مدينة الرمادي وبعدها نقلتنا سيارات عسكرية من تلك القاعدة باتجاه ارض المعركة، لم نكن نعلم بالترتيبات ولم نكن نعلم أننا سندخل الاراضي الايرانية، كان ذلك اليوم يوما صيفيا قائظاً، كنت انا شخصيا قد صحوت من النوم متثاقلاً ويلازمني صداع مؤلم بعد ليلة ساهرة كنا نريد فيها نحن الوفد الصحفي القادم من الكويت أخذ جرعات زائدة من الفرح والنشوة قبل زيارة جبهات القتال المليئة بالموت والحزن في محاولة فاشلة هي ليست الاولى لمعادلة الشعور بالفرح بذلك المرعب..

وفرزتنا الصدفة، وكنت انا وعدد من الزملاء في السيارة الجيب

الاولى التي اخذت تشق الطريق نحو الجبهة وسط اصوات القصف، واشعرتنا ان تلك القذائف الايرانية قادرة ان تشق الارض وتبلعنا نحن وتلك السيارات التي تتبعنا، لقد كانت قذائف المدفعية العملاقة 571 مم الامريكية، هذا ما قاله لنا المرافق العسكري العراقي، وفي الطريق الرملي المغبر والذي بالكاد كنا نشاهد فيه امتاراً محددة امامنا، اوقفنا ذلك المرافق فجأة في منطقة كانت مليئة بالدبابات، وقال "هذه الدبابات بريطانية، انها متطورة جداً لدرجة انها مكيفة.. انها لا تلزمنا في الجيش العراقي وسنفكر اما باعطائها للجيش الكويتي او الجيش الاردني "اصوات النيران متواصلة، والقذائف الايرانية المدمرة كان يمكن في أي لحظة ان تكون في احضاننا، لنصبح شيئاً قريباً من ذلك الغبار المتطاير، كنا نود العودة للسيارات بأسرع وقت ممكن فالسيارات كانت قادرة على الاقل ان تحمينا من الغبار، وتخفف من قيظ الحرارة التي اخذت شيئاً فشيئاً "تشوينا" بهدوء عند صعودي للسيارة الجيب التي كانت تضمني انا والزميل جاسم الغريب من التلفزيون الكويتي، والمرحوم الزميل مشهور سلامة ومرافقاً عسكرياً عراقياً برتبة مقدم وسائق السيارة، طلب مني الزميل مشهور سلامة ان اخلي له مكاني في الكرسي الخلفي المجاور للنافذة، وداعبني قائلاً: "انت شباب، اما انا فكبير بالسن، ووجودي الى جوار النافذة يعطيني مزيداً من الشعور بالراحة، اما انت فتستطيع ان تتوسطني انا وجاسم" لم اتردد اطلاقا في تلبية رغبته، وبالفعل جلست بين جاسم الغريب والمرحوم مشهور سلامة. واخذت السيارة تشق طريقها - ونحن لا نعلم - داخل الاراضي الايرانية، وسط شعور بان "القيامة قد قامت" وكأننا نسبح في الفضاء الخارجي وسط عالم من الغبار.. لم أكن مكترثاً بصعوبة مهمة السائق الذي يريد ان يشق الغبار ويواصل طريقه نحو ما كنت اشعر بانه مجهول.. وبعد دقائق معدودة شعرت ان النهاية اقتربت وأننا انا وزملائي دخلنا جهنم دون مقدمات رغم كل ما سبق من آلام، كان شيئاً كبيراً بدا يأكل حديد السيارة. هي لحظات لكنني ما زلت قادراً على وصفها على مدى ساعة كاملة بدأت بصوت الحديد الذي بدأ يؤكل ثم شعرت انني دخلت في بطن أمي

مرة اخرى، دماء، لحم، شحم، كنت عاجزاً تماماً عن تحديد اين انا، وماذا يجري؟ كانت لحظة خارج زمن عمري، توقف فيها نبض عروقي.. ما هي الا ثوان حتى اكتشفت ان دبابة عراقية ضخمة من طراز تي 28 تنفذ انسحاباً عراقيا من الاراضي الايرانية صعدت فوق سيارتنا. واخذت معها منتصف السيارة من جهة اليسار، فكان المرحوم مشهور سلامة الذي جلس مكاني هو والسائق غذاء هشاً لجنازير تلك الدبابة.

لم اصدق ما شاهدت ان نصف السيارة الأيمن الذي هربت اليه، بلا شعور كان ما زال يحمل بعضا من طبيعته غير ان الجهة اليسرى قد تحولت الى خليط من اللحم والرمل والدم والحديد "... كما لم اصدق أنني اقف على قدمي.. كانت هذه اللحظة هي اكثر لحظات الصدق، واكثر الحقائق التي سجلتها في ذاكرتي والتي مزجت الحقيقة بالدم..."

ذلك التاريخ كان بداية حياتي الصحفية، لقد ايقنت ان الموت هو ثمن الحقيقة.

* كاتب صحفي
مدير مكتب جريدة الرأي العام الكويتية

"دير بالك صحفية"

لقد تعودت في مجالس العائلة التي تضم الاقارب والاصحاب على سماع مقولة "دير بالك هذه صحفية" ولم اعد اهتم لوقف المناقشات فجأة او عدم البوح بمعلومات عن قضية ما او حدث يشغل الرأي العام اذا ما دخلت لأسلم عليهم.

* سائدة الكيلاني

ربما كانت تطلق هذه التحذيرات من قبيل المزاح، لكنني كنت انتهز فرصة لقائي مع أقاربنا من المسؤولين لأشرح وجهة نظر الصحفي وعمله ومدى أهمية أن يعلم المواطن بالسياسات التي تحكم حياته تماماً كما أفعل يوميا مع المواطنين والمسؤولين الذين اقابلهم خلال عملي.

فأقاربنا واصحابنا ومعارفنا لا يختلفون كثيراً عن معظم المسؤولين في بلدنا الذين غالبا ما يشتكون من الصحافة و"شططها" ... ولا يرون في الصحافة الا تهديدا لأمنهم واستقرارهم الاجتماعي.

ورغم انهم يعترفون بما قامت به الصحافة من دور كبير في دول العالم في كشف الفساد وفضح الحكومات وتوجيه الرأي العام، الا ان المنطق ينقلب فجأة عندما يتم التحدث عن دور الصحافة في بلدنا فالصحفي في رأي الكثيرين غير مهني وهمه الدائم فضح الناس والتعرض لحياتهم الخاصة.

كنت اسمع هذه الاتهامات منذ بدأت عملي في الصحافة في عام 9891 في جريدة "الجوردن تايمز" اليومية، ومع أنني كنت اعمل في صحيفة تتمتع بسمعة عالية من المصداقية والمهنية وفي وقت غمر فيه الاردن بالانفتاح والحرية الا ان الخوف من التحدث او اعطاء ابسط المعلومات والوثائق كان هما دائماً. كان الكثيرون يصرون على انتهاك أسس الصحافة والتشديد على رؤية ما سأكتبه قبل نشره وآخرون يريدون الاملاء علي بدلا من التحدث معي- وفئة اخرى تريد نشر

صورها ومعلومات شخصية في مقالات لا علاقة لهم بها.

في احد التحقيقات التي قمت بها في الماضي عن مخيم جرش قام مسؤول فلسطيني "الطيب عبد الرحيم" بتمزيق الاوراق التي كتبت عليها ملاحظاتي واتصل مع رئيس التحرير جورج حواتمة يرجوه "او يهدده" اذا ما تم نشر المقال، او اي معلومات لها علاقة بالموضوع.

بالطبع، لم ينشر شيئاً. وحذف الكثير من مقال عن استقالة جمال الصرايرة في عهد عبد الكريم الكباريتي، ومقال آخر عن قضية حسين كامل ووضعت ضغوط كثيرة لأبعث بمقالاتي قبل نشرها الى مكتب الاميرة بسمة ومكتب الملكة نور- علاوة على ما كان الزميل الصديق ايمن الصفدي يقوم به للتأكد من أنني اكتب ما يريد بعد مؤتمر او لقاء مع الأمير حسن.

لكن كل هذا في كفة والضغوط الاجتماعية في كفة ثانية، فحدث ان استشاط غضباً احد المسؤولين الكبار عبد الله النسور، عندما كان نائباً لرئيس الوزراء على كتابة ونشر ما قاله حرفياً. وهدد وتوعد انه لن يعطيني اي معلومات في المستقبل؟!

وأوقف الدكتور مصطفى الحمارنة دعواته لي لحضور المؤتمرات واللقاءات التي يعقدها مركز الدراسات الاستراتيجية بعد كتابة مقال بالفرنسية يشبه المناقشات التي دارت في مؤتمر ما عقده في الجامعة الاردنية بكلام "القهاوي" الشعبية.

وأبي الحبيب الذي ساندني ويساندني دوما في عملي، كان يحذرني من الكتابة في موضوع حرية الصحافة والقضايا التي اقامها الصحفيون على الحكومة عندما اصبح رئيس المجلس القضائي ورئيس محكمة العدل العليا.

لكن للحق، ومع كل الضغوطات التي كانت تمارس من كل الجهات يجب القول ان السنوات بين 9891-7991 قد شهدت تطوراً ملموساً لحرية الصحافة وكانت المهنة المتعبة ممتعة جداً بالنسبة لي. وكنت اتباهى في كل المؤتمرات العالمية والعربية خصوصاً بوضع الاردن ومكانته وتسامحه. ربما كان هناك فرق شاسع بين ما تعلمته اثناء عملي في صحيفة "الشارلوت اوبزرفر" في الولايات المتحدة وصحيفة "لا كروا" في فرنسا وبين عملي في الاردن- ربما

ليس لي الحق ان اعقد مقارنة بين وضعي كصحفية في امريكا وفرنسا وهنا في بلدي، لكنني كنت فخورة بمكانة بلدي وبما استطيع ان اقدمه له.

لكن هذه المفارقة بدأت داخل نفسي وتعمقت بعد ذلك اليوم الكيب من 7991/5/71 عندما فرض قانون "العيب" - قانون المطبوعات والنشر المؤقت. الذي فرضته حكومة عبد السلام المجالي وأتاح التدخل السافر في الصحف واعطى الحق لأي كان بملاحقة الصحفيين بكل ما تعنيه كلمة ملاحقة من معنى.

فمع أنني من اصل عربي ومسلم، كان وضعي كصحفية في اميركا بالذات وضعاً خاصاً جداً، لم يكن هناك تمييزا بل كان لي الحق ان اكتب ما اشاء وأسأل من أشاء واحصل على اي معلومات او وثائق اريدها.

وحصل ان قرر مدير تحرير "الاوبزرفر" نشر مقال ناقد عن صورة العرب في الاعلام الامريكي وآخر عن سياسة اميركا في العراق. ولم يأبه لكل الضغوط الاجتماعية التي أتت عقب نشر هذين المقالين، وقال لي: "قد يخالف كل المجتمع رأيك" لكن لك كامل الحق في نشر ما تريدين".

حتى الآن. ومع كل مبررات الحكومات المتعاقبة للتشديد على الصحافة لا أستطيع التأقلم مع الوضع الجديد. فالقانون أثر تأثيرا شديداً في عملي ونظرتي الى مهنة الصحافة ليس لوجود ضغوطات من المحررين او من الخارج بل لشعور خفي بثقل وطأة القانون على حرية النشر.

فبدلاً من البحث عن قضايا تهم المواطن والكتابة عن المشاكل التي تنخر في المجتمع ومحاولة ايجاد حلول لها عكفنا في الثلاث سنوات الاخيرة على محاولة استعادة ابسط حق لنا وهو الحق في النشر.

فقد نجحت باعتقادي حملات الحكومات في تدمير سمعة الصحافة. واصبح الصحفي عالة على غيره- يخاف من حوله التحدث معه او البوح باية معلومة، وبينما كنا نتابع باهتمام تطور العلاقة الاردنية الفلسطينية وقضايا حقوق الانسان والعادات والتقاليد، اصبحت هذه القضايا تتحكم بالصحافة وتفرض نفسها عليها وتفاقمت الامور بينما ينظر الصحفي الى الاحداث بلا مبالاة تامة.

فالآن، حتى لو أتيحت المعلومات للصحفي لا يعرف اين ينشرها

وما اذا ستقوم جريدته نفسها بحذف جملة هنا او هناك تشوه المقال نفسه، واصبحت الصحيفة التي مهمتها ان تراقب اداء الحكومة عرضة للمساءلة اذا ما نشرت معلومة لا تعجب المتنفذين.
ابتعدت عن الصحافة لأقترب منها وبدأت مشوار الدفاع عن حرية الصحافة لأستطيع كتابة مقال يوما ما ولو بسيط عن الحدائق مثلا! او سيرة موظف بسيط- لكنني اريد ان اكتبه وانا اشعر بنفس الحرية اذا ما اردت التحقيق في قضية فساد كبيرة.

صحفية
مديرة معهد الارشيف العربي

17 عاماً من المواجهة

في حزيران "يونيو" من عام 3891، وبعد عودتي من الولايات المتحدة عرض علي زميلي واستاذي سابقاً جورج حواتمة، رئيس تحرير صحيفة "جوردان تايمز" الصادرة باللغة الانجليزية، أن أعمل ضمن فريقه الصحفي بعدما كنت قد ساهمت بعدد من التقارير للصحيفة كانت غالبيتها تعنى بشؤون الثقافة والفن.

*** سلامة نعمات**

قبلت العرض ولم أكن اعرف حينها أنني سأتحول سريعاً للكتابة في الشؤون السياسية وأنني سأجد نفسي بعد فترة قصيرة في مواجهة عنيفة مع الحكومة التي سعت لمنعي بشتى الوسائل من ممارسة وظيفتي المهنية الوطنية في اطلاع الناس على حقيقة ما كان يجري على الساحة الاردنية. هذه المواجهة اصبحت على مدى 71 سنة امضيتها في عملي الصحفي، سمة طبيعية للعلاقة بيني وبين الحكومات المتعاقبة حتى يومنا هذا. ورغم الطبيعة المتسامحة نسبياً للنظام الاردني، وجدت نفسي في احدى المواجهات مع السلطات وقد زج بي داخل زنزانة في سجن الجويدة، وفي أغلب الأحيان أقاتل من أجل الحفاظ على عملي وحقي في ممارسة هذه المهنة وسط أجواء من التهديد والارهاب المباشر وغير المباشر التي يتخللها اتهامات لي بالعمالة لجهات مشبوهة من جهة او بزرع الفتنة وبذور الشقاق في المجتمع او تهديد الوحدة الوطنية او الأمن القومي وغيرها من الاتهامات السهلة التي تدخل في سياق ممارسة الارهاب الفكري للسيطرة على الصحافة والصحفيين وتكميم الافواه وتكسير الاقلام، وكانت الصفة الملازمة لتلك الحملات القاسية هي اصرار السلطات على ان الجريمة هي في الكتابة عن الخطأ وليس في ارتكاب الخطأ.

آخر الحملات التي تعرضت لها بصفتي مدير مكتب جريدة "الحياة" التي تصدر في لندن لا تزال قائمة حتى لحظة كتابة هذه

الشهادة، فالحكومة اليوم تتهمني بالعمالة لجهات مشبوهة تستهدف تقويض الأمن والاستقرار الوطني من خلال تنفيذ "اجندة خاصة" في خدمة جهات خارجية لها امتدادات داخل المملكة، ولم تقتصر الاتهامات تلك على نشر مقالات بهذا المعنى في الصحف التي تسيطر عليها الحكومة، بل ان وكالة الانباء الاردنية الرسمية "بترا" لم تتردد في بث تقرير في 8 اذار 0002 تضمن اتهامات ترقى الى مستوى الخيانة العظمى ومحاولة لهز ثقة رئاسة التحرير في الصحيفة بتقاريري. وهذا جزء مما بثته الوكالة على لسان محررها السياسي ونشرته كل الصحف اليومية الصادرة في المملكة.

دأبت صحيفة "الحياة" التي تصدر في لندن على نشر روايات وقصص مختلقة عن الاردن .. راحت جهات مغرضة تزودها بها عبر مكتب هذه الصحيفة في عمان...

آخرها اختلاق رواية عن تجميد مشروع المدينة الاعلامية الحرة من خلال ما أسمته تحالف بين اوساط في الحكومة الاردنية ومجلس النواب. ان هذه التقارير المختلقة التي تقف وراءها دوافع شخصية ومصالح خاصة قد وضعت صحيفة "الحياة" طرفاً في اللعبة السياسية الداخلية في الأردن وبطريقة مستغربة.

... إننا نأسف شديد الأسف أن تصبح هذه الصحيفة المعروفة بحيادها مطية لشخص دوافعه خاصة.. تقف وراءه جهات أصابها غرورها بعمى الألوان .. وجعلها لا تتورع عن ارتكاب حتى تزوير المعلومات وقلب الحقائق واختلاق القصص والروايات المغرضة..

... ندعو صحيفة "الحياة" الى وقفة مع النفس .. كما ندعوها الى مراجعة وتدقيق التقارير التي تصلها من مكتبها في عمان الذي تحول في الآونة الأخيرة الى مصنع لاختلاق الروايات المغرضة الهادفة الى تشويه مواقف الاردن والاساءة اليه والبعيدة كل البعد عن فضيلة المسؤولية والدقة التي كانت احدى الصفات الملازمة لهذه الصحيفة.

هذه عينه من محاولات حكومة رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة لممارسة الإرهاب الفكري ومحاولة ضرب مصداقية صحفي يسعى للقيام بواجبه المهني والوطني بعد أكثر من عقد على انطلاق عملية

التحول الديمقراطي في البلاد. ولم تتوقف الأمور عند حد محاولات التشويه والتضليل، بل اقدم عدد من كبار المسؤولين في الحكومة بالاتصال مرات عديدة بادارة صحيفتي في لندن في محاولة لاقناعهم بفرض رقابة على كتاباتي بعد فشلهم في اقناعهم باستبدالي بصحفي آخر. لكن سجلي المهني مع الصحيفة، والذي يمتد 11 عاماً، حال دون ان يقتنع أي من القائمين على الصحيفة بصحة الاتهامات الحكومية. ونشر رئيس تحرير "الحياة" السيد جورج سمعان رداً في الصحيفة على اتهامات الحكومة أكد فيه تمسكه بمصداقية تقارير مكتب عمان رافضاً رفضاً قاطعاً ما جاء على لسان الحكومة.

وبعد فشل الحكومة في اسكاتي بهذه الوسائل. تسعى الآن الى منعي من ممارسة المهنة من خلال التذرع بأنني أمارس مهنة الصحافة بشكل غير قانوني كوني لست عضواً في نقابة الصحفيين الاردنيين.

وتتغاضى الحكومة بطبيعة الحال عن حقيقة انها هي التي ضغطت على النقابة في البداية لمنع قبول عضويتي، ثم بعد ان تم قبولها في مرحلة لاحقة، عادت وضغطت مجدداً على النقابة لتجريدي من العضوية دون مبرر.. وبسبب ذلك أواجه اليوم تهديداً من الحكومة والنقابة بعقوبة الحبس والغرامة لممارستي المهنة 71 عاماً من دون ان اكون عضواً في النقابة!

وفي حال تم للحكومة ما تريد، فانها ستكون المرة الثانية التي ادخل فيها السجن بسبب ممارستي لواجبي المهني والوطني على أفضل وجه. ففي تشرين الاول "اكتوبر" من عام 5991، تم استدعائي الى مكتب المدعي العام بايعاز من الحكومة في محاولة لمعرفة مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها لنشر تقرير كشف وجود تحقيق في لائحة تضم 42 مسؤولاً سابقاً وحالياً وصحفيين ونواباً ورجال اعمال يتقاضون رشاوى من النظام العراقي لممارسة ضغوط تستهدف تغيير السياسية الاردنية لمصلحة بغداد .. ولأنني كشفت حجم الاختراق العراقي للاردن، ورفضي الكشف عن مصادر معلوماتي. وهو حق لي بالقانون، قرر المدعي العام توقيفي لمدة اسبوعين على ذمة التحقيق، وهو ما حصل قبل ان يتدخل الملك حسين رحمه الله الذي كان يقوم بزيارة خاصة الى لندن، لاطلاق سراحي بعد يومين من سجني دون محاكمة، ولعبت الفضيحة

السياسية التي كشفتها آنذاك دوراً فاعلاً في اقالة الحكومة بعد شهرين وتشكيل حكومة جديدة سعت الى تطهير مؤسسات الدولة من النفوذ العراقي.
ولعلها من المفارقات ان يعاقب صحفي لنشره مادة تستهدف حماية الوطن من الاختراق الخارجي.
بعد الافراج عني بأمر من الملك مثلت امام المحكمة لمدة ستة أشهر تمكنت خلالها من اثبات صحة ما نشرته. وقررت المحكمة بعد الاستماع الى الشهود والاطلاع على الادلة تبرئتي من كل التهم الموجهة الي بما فيها تهمة أثارة الفتنة وزرع بذور الشقاق في المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية وعدم توخي الدقة والنزاهة في التعليق على الاخبار وممارسة المهنة على وجه غير قانوني.
ولعل من الأمور التي يجب ان تسجل أن الملك حسين وولي العهد في حينه الامير حسن اتصلا بي بعد صدور قرار الحكم مباشرة لتهنئتي بالتبرئة والتأكيد على انه في النهاية "لا يصح الا الصحيح".
الا أنني عدت في العام 7991و8991 لمواجهة مصاعب أكبر هذه المرة عندما نشرت تقارير وتحليلات سياسية على فترات أفادت بأن الملك حسين بدأ يعطي مؤشرات على انه يعيد النظر في ترتيبات خلافته على العرش وان ولاية العهد، التي كان سلمها لشقيقه الأصغر الأمير الحسن منذ العام 5691، ليست محسومة. وفي تموز "يوليو" من عام 8991، توجه الملك حسين الى عيادة "مايو كلينك" للعلاج من مرض سرطان الغدد الليمفاوية.
وفيما كان الاعلام الرسمي يؤكد مرة بعد مرة بان الملك تعافى من المرض، كنت على اطلاع على تقارير الاطباء المشرفين على علاجه، والذين كانوا يشككون في صحة تلك التصريحات المتفائلة، وهو ما ظهر جلياً في تقاريري. وعندما بلغني ان حالة الملك الصحية اصبح ميؤوساً منها وان الملك ينوي العودة الى بلاده لاعادة ترتيب مسألة خلافته على العرش، نشرت تقريراً في هذا الاتجاه، مما أثار حفيظة مكتب الامير الحسن، الذي كان نائباً للملك، والحكومة التي كان تم تعيينها خلال تلك الفترة الانتقالية. وثارت حملة استهدفتني شخصيا وتلقيت اتصالات اقل ما يمكن وصفها هو انها استهدفت اخافتي من النتائج التي قد تترتب على

استمراري في نشر ما كنت احصل عليه من مصادري الموثوق بها.
وثبتت صحة التقارير التي نشرتها بعد حين وعاد الملك في رحلة وداعه الاخيرة وقام بتنحية الامير الحسن وتعيين نجله الامير عبدالله ولياً لعهده قبل ان يستسلم للمرض القاتل.
ولم تشفع لي حقيقة ان ولي العهد الامير عبدالله قرر ان يخصني من بين كل الصحفيين العرب بحديث مطول بعد ايام من تعيينه ولياً للعهد، وقبل يومين من وفاة الملك حسين واعتلائه عرش الملكة اذ تواصلت الحملة للتشكيك بتقاريري الصحفية حتى اللحظة الاخيرة، الى ان تجلت فيها الحقيقة الناصعة غير القابلة للطعن.
هذه الظاهرة كانت ماثلة ايضاً في آواخر الثمانينات عندما كنت أعمل مع صحيفة "جوردن تايمز" اذ ان نشري لمعلومات عن تدهور الوضع الاقتصادي بسب تجاوز الصادرات الاردنية الى العراق حدود البروتوكول التجاري المضمون من البنك المركزي ونفاذ المخزون الاحتياطي للخزينة من العملات الاجنبية، والذي تسبب بانهيار قيمة العملة الاردنية، تسبب في تعرضي لحملة حكومية نجحت في اجباري اخيراً على الاستقالة من عملي في الصحيفة.
المؤسف حقاً هو ان تجربتي الشخصية تثبت ان و ضع الحريات الصحفية في الاردن لم يتحسن بالشكل الذي كنا نتأمله خلال العقد الماضي رغم التحول الديمقراطي في عام 9891.
الا ان ذلك لا يعني أنني مستعد للاستسلام الى هذه الحقيقة فالمسألة بالنسبة لي ليست مسألة جانبية يمكن التخلي عنها، فالاردن وطني الوحيد، ولا وطن آخر أقبل ان ألجا اليه. وانا مستعد للقتال حتى النهاية كي أرى وطني والانسان الذي يعيش على أرضه آمناً حراً كريماً.
وسأعمل بكل ما أوتيت من قدرة كي يتمكن كل مواطن فيه أن يملك حقه في التعبير عن رأيه مهما كان وأن أرى أهلي وأصدقائي وكل المواطنين فخورين بالعيش فيه، بعيداً عن القمع والارهاب الفكري. وبعيداً عن الفساد والتخلف والرجعية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أياً كانت الجهة المسؤولة عن هذا الوضع. أريد ان أرى وطناً يقدم مثالاً يحتذى في المنطقة والعالم. قد أكون مفرطاً في التفاؤل. الا

أنني لا أملك خياراً آخر غير العمل معتمداً على الكلمة الحق التي هي من أجل تحقيق هذا الهدف الأسمى، كل ما أملك تقديمه.

مدير مكتب جريدة الحياة اللندنية

تعزيز الحريات الصحفية .. خيار لا بد منه

يصادف يوم الثالث من ايار من كل عام اليوم العالمي لحرية الصحافة. وتحتفل كل الاقطار الديمقراطية بهذا اليوم تخليداً لذكرى الصحافة الحرة، وتعظيماً لدورها الرقابي والشعبي على السلطات الاخرى.

*** سيف الشريف**

ويشارك الاردن دول العالم في الاحتفال بهذه المناسبة. حيث انه وبالقياس الى كثير من دول العالم المماثلة لاوضاعه يهتم بشأن الحرية الصحفية ويحاول تعزيزها عاماً بعد عام وصولاً الى الهدف الكبير هو ترسيخ هذا المبدأ ليصبح عقيدة ثابتة في كافة مناحي الحياة.

ولا يساورني أدنى شك في رغبة القيادة العليا في بلدنا تثبيت هذه الحقيقة على ارض الواقع بخطى ثابتة وتصميم اكيد.. وانعكس ذلك بشكل واضح ابان الاعداد لقانون المطبوعات الحالي، اذ طلب جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين اعداد قانون مطبوعات عصري يكون سقف الحرية فيه بارتفاع سارية العلم الاردني- اي السماء. ويوازي ذلك مسؤولية صحفية كبيرة، وضمير صحفي يقظ.

ان حرية الصحافة والمطالبة الدائمة بها لم تعد ترفاً يسعى الصحفيون له باستمرار، بل ان المطالبة بهذه الحرية اصبح حقاً من حقوق الصحفيين يتوجب على الدولة- اي دولة- ان توفره طواعية ودونما ضغوط، وهو حق كامل وغير منقوص ويشمل كل ابعاد العملية الصحفية. فهو يشمل حق الناس اولاً في تملك وسائل الاعلام دون قيد او شرط، ويشمل حقهم في الوصول الى المعلومات دون أية عوائق او حواجز. ويشمل حقهم في التعبير الحر عن رأيهم مهما كان جارحاً او ناقداً. بالاضافة الى حقهم الطبيعي في أن لا يتعرض اي صحفي للحبس او الاعتقال او اي نوع من المساءلة القانونية جراء قيامه بواجبه في النقد او التعبير عن الرأي او لأي سبب آخر فيما

يسمى بجرائم النشر او جرائم المطبوعات.

لا اراني مبالغاً اذا قلت ان من أهم المبادئ التي يجب ان تصدر بها ارادة ملكية سامية، او يتضمنها اي تعديل قادم على الدستور الاردني، هو النص الواضح الصريح على حرية الصحافة الاردنية، وان ينص ايضاً على مبدأ آخر يمنع بمقتضاه صدور أي تشريع يحد من حرية الصحافة، وأن يكون ذلك التشريع باطلاً في حالة حدوثه حتى لو كان بأغلبية برلمانية كاملة.

لقد ظفرت الأمة الامريكية بمثل هذا التعديل على دستور بلادها قبل مئتي عام. وباعتقادي ان كل التقدم والازدهار الذي أصاب الولايات المتحدة وما زال كان بسبب ذلك التعديل المهم في الدستور الامريكي. والذي اصبحت الصحافة بموجبه سلطة رقابية شعبية حقيقية على جميع السلطات الاخرى. وساد مفهوم الشفافية والمحاسبة الدقيقة لكل الامور المتعلقة بحياة الشعب، حتىغدا الشعب كله تحت المساءلة والحساب والعقاب. ولم ينج احد من تلك المعادلة اذا ارتكب خطأ يوجب المساءلة حتى الرؤساء الامريكيين انفسهم أمثال نيكسون وكلينتون وغيرهم.

أعلم -ويعلم غيري من زملاء المهنة- ان المطالبة الصارمة بهذا الحق- حرية الصحافة- لن تكتمل الا بمعرفة وتحديد الشق الاخر للمعادلة. الا وهو المسؤولية الصحفية. اذ ان كل حرية يجب ان يقابلها شرط آخر او سقف آخر يعادلها في القيمة والمحتوى لان الحرية المطلقة لا توجد الا في الغابة او الصحراء المقفرة الا من الكواسر الضارية. في المجتمعات المدنية لا توجد حرية مطلقة، بل ضوابط وأخلاقيات وتوازنات تؤدي الحرية فيها الى كشف عيوب وتجاوزات الناس دون تعدٍّ على حياتهم الشخصية او حرماتهم الخاصة او اماكن سكناهم او ما شابه ذلك. وقد استقرت تلك المجتمعات على مجموعة من الاعراف والقيم والاخلاقيات والمبادئ الصحفية والمواثيق المكتوبة احياناً، والمحفوظة احياناً أخرى، وعرفت تلك المبادئ بمسؤولية الصحفي، واصبح أي تجاوز لتلك المسؤوليات مبرراً كافياً لعقاب الصحفي من كل شرائح المجتمع وبالتالي قد يفقد الصحفي عمله ومهنته اذا هو تجاوز على تلك المفاهيم بقصد الربح المادي الذي

يسبب ضرراً لعامة الناس. وبالتالي اصبح الضمير الصحفي هو الميزان الذي يطبق الحرية الصحفية بيد، وعينه دائماً على الشق الآخر للحرية، وهو مسؤوليته في الاصلاح الاجتماعي وقول الحقيقة مجردة من أية اهواء او الوان صحفية.

وفي هذا الصدد يجب ان تعطى الحرية الصحفية اولاً، ثم يترك المجال للرقابة الشعبية والنقابية والمحاكم لتحديد سقف واطار المسؤولية الصحفية. ويجب ان لا ينظر الى المسؤولية الصحفية وكأنها قيد على منح الحرية، او ان تكون مبرراً لاعاقة الحريات. او حجة لهدم المبدأ كله. اعرف ان بعض الثمن قد يدفع هنا او هناك. لكنه أهون بكثير من الثمن الباهظ الذي سيتعرض له المجتمع كله في غياب الحريات الصحفية.

لقد خطى الاردن خطوات جيدة في هذا المجال، وباستطاعته ان يكون القدوة والنموذج في العالم العربي، وعلى مستوى الدول النامية ويلزمنا فقط المضي في هذا الطريق الذي ليس لنا سواه اذا اردنا لمجتمعنا الاردني ان يكون المجتمع النموذج والامثل في هذا المنطقة الملتهبة من العالم.

فمما لا شك فيه ان طريق الديمقراطية والتعددية والرقابة الصحفية والشعبية ومجموعة القوانين التي سنت في هذا الاطار هو طريق طويل. ولكنه الطريق الوحيد الذي يشكل اطاراً جيداً ومناخاً صالحاً للتطور والتقدم. لكننا نخشى من الانتكاسات التي تصيب المسيرة بين الحين والآخر او تعيق التقدم، حيث يجب ان لا تزيدنا تلك العوائق التي تظهر على الطريق باتجاه الهدف الصحيح الا اصراراً على التقدم نحو الهدف الاسمى، وهو الوصول بالمجتمع وكافة شرائحه الى الحالة التي تتحول فيها كل كوامن الأمة الى العمل الجاد المنظم، ويتحول المجتمع كله الى المجتمع المدني الذي يؤمن بمنظومة القيم والاخلاقيات والمسلكيات الحياتية الفاعلة فيه.

ولا يساورني شك بان المجتمع الاردني هو من المجتمعات المؤهلة حقا لتعزيز مبدأ الحرية الصحفية، فالقيادة الواعية المخلصة المسؤولة تريد عملية اصلاح شامل لبنيان المجتمع، تبدأ بتطوير الصحافة واعطائها مزيداً من الحرية. فلماذا لا نبدأ الان حكومة وبرلماناً وصحفيين

بخطوات حقيقية في هذا المجال؟.. خصوصاً وان قانون المطبوعات الحالي الذي خلا من كل المحظورات وبه الكثير الكثير من الايجابيات، يساعد على المضي قدماً نحو ذلك الهدف الأسمى.. وهو تعزيز مبدأ الحريات الصحفية بشكل معمق في بلدنا الاردن، أتمنى ذلك من كل قلبي.

وفي النهاية أشكر مركز حماية وحرية الصحفيين على هذا الجهد الرائع الذي يقوم به لتعزيز مبدأ الحرية الصحفية، وعلى دوره الفاعل من خلال الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية التي تقام بين الحين والاخر لتعزيز مكانة الصحفي في المجتمع.

وشكراً للجميع

حرية الصحافة في الاردن

امتلك تجربة خاصة عن الصحافة والاعلام في الاردن في السبعينيات لكن لن أتحدث عنها الا بعبارات موجزة " .. لقد ادى غياب الحرية الصحفية وسيادة الاحكام العرفية في تلك الفترة الى تغيير مجرى حياتي وقادني ذلك الى سنوات طويلة في المنفى والسبب بجملة واحدة "غياب الحرية".

*** طاهر العدوان**

مع بداية المرحلة الديمقراطية او المناخ الديمقراطي الجديد في البلاد منذ عام 98 رفعت الممنوعات التي كانت تحظر علي الكتابة او العمل في الصحف او أجهزة الاعلام، لقد كنت سعيداً بالعودة الى الصحافة من خلال زاويتي اليومية في الدستور والتي استمرت سبع سنوات، كانت التجربة مختلفة بالنسبة لي ككاتب وايضاً بصفتي مهتماً بتطور الحرية الصحفية وتقدم الصحافة الاردنية بشكل عام.

لقد شعرت منذ البداية ان هناك تجاذبا قويا بين موروث في الاعلام والصحافة يريد الاحتفاظ بكل ادواته السابقة بل بجميع قوانينه واعرافه و اهمها تقييد الحرية الصحفية باسم "المسؤولية" مرة وباسم الحفاظ على الوطن مرة أخرى. وبين جيل او أجيال جديدة دخلت الساحة الصحفية بدماء وروحية مختلفة متحفزة لاستغلال كل بوصة من الحرية من اجل دفع وبناء الحرية. لقد كان نتيجة لهذا التجاذب ظهور اكثر من قانون للمطبوعات خلال السنوات العشر الماضية.

في عام 79 كانت لي تجربة مختلفة عندما اصبحت رئيساً لتحرير "العرب اليوم" لقد صدر العدد الاول في منتصف ايار ليتزامن مع صدور قانون مؤقت للمطبوعات هو الأسوأ في تاريخ الحرية الصحفية. لقد حاولت الحكومة اقصائي عن منصب رئيس التحرير ما اضطرني الى اللجوء الى محكمة العدل العليا حيث كسبت القضية.

وخلال عامين من المواجهة بين العرب اليوم التي أرأس تحريرها

وبين الحكومة عرفت مختلف اساليب الضغط التي تستطيع الحكومة ممارستها على الصحافة من أجل ثني ذراعها أو من أجل ارهابها وردعها عن كتابة مقال او نشر خبر او تقرير. لقد تم تلفيق عشرات القضايا لي من أجل ارسالي الى المحكمة والمدعي العام بشكل منظم، كما سمعت كثيراً من عبارات الترغيب والتهديد.

والنتيجة ان الصحافة بقيت والحرية الصحفية ظلت قائمة وبخطوات الى الامام في الوقت الذي ذهبت فيه الحكومات وذهب معها الوزراء الذين ارادوا اعادة الصحافة الى تحت سقوف المرحلة العرفية.

الصحفي في مجتمعنا يواجه اكثر من تحد واكثر من خصم لان المجتمع وليس الوسط السياسي فقط لا يزال في مرحلة غير ناضجة وغير واعية باهمية دور الحرية الصحفية في خدمة الوطن والشعب، مشكلتي كما هي مشاكل معظم زملائي الصحفيين ليست مع الحكومة فقط وانما مع قوى اجتماعية واصحاب نفوذ اقتصادي ايضاً يتربصون دائماً بالصحافة ويسعون للانتقام منها كلما تحركت لكشف فساد او خلل او تقصير. لقد ذهبت الى المحاكم بدعاوى من هذا النوع تحت اسم المس بكرامة الاشخاص والحقيقة ان احكاما صدرت في قضايا من هذا النوع اكدت انها لا تمس بالاشخاص وهو ما يؤكد على الحاجة الى حماية قانونية للصحفي ولدوره في المجتمع. ليس من باب تميزه عن باقي افراد المجتمع ولكن من باب حماية حرية المجتمع وحماية حقوقه.

*** رئيس تحرير العرب اليوم**

مقالك اليوم عن الديمقراطية
عجبني كثير.. شوف مقلب البكرة

القنابل التي تنفجر على نحو مغاير

ربما كان علي ان اذكر اليوم، الذي قد يصادف الان مرور ثمان او تسع سنوات على بدء علاقتي بما قد اسميه "البحث عن كومة القش من اجل ابرة تضيع داخلها" مع ذلك، اجد في نفسي "اللا قدرة" على التذكار.

*** فادي القاضي**

ولكن البحث عن الحكومة وقد بدأ مع أول وظيفة صحفية لي ، وهي الوظيفة التي قبضت منها راتبا، كانت مع المسيرة الاسبوعية .. آنذاك، كان كل شيء جديداً، مفعماً برغبة جامحة لدى الجميع في التغيير. والتغيير في ذلك الوقت، كان ان يكسر اطار الاحتكار الحديدي الذي فرضته اعوام طويلة من اللاديمقراطية والحكم العرفي. والمسيرة صحيفة حزبية. وهي بهذا المعنى كانت واحدة من العديد من الصحف التي اصدرتها احزاب تلك الجمعة التي غابت عن الاردن، وربما الى ابد الابدين.

وعلى اساس ان البحث مستمر، فقد كانت آخر المهمات الصحفية، التي لها علاقة بالحكومة اياها، في الايام المعدودة التي قضيتها على "دسك" القسم العربي في مكتب وكالة الانباء الفرنسية بالقدس، ومن ثم نفذت بجلدي هارباً، تاركاً الوكالة ومن فيها. وبالطبع فان الزميل هشام عبدالله، الصحافي العربي الوحيد على نفس الدسك في فرانس برس التقاني بعد مضي وقت طويل. وسألني عن ما الذي جعلني "افر" بهذه الطريقة مخلفاً ورائي فرصة قد لا تتكرر لصحفي شاب مثلي بالعمل مع وكالة انباء دولية مرموقة كهذه. وقد كانت اجابتي الوحيدة بأنني لا أعرف!

لكنني ومع ذلك، اعرف، ورأيت الطلقة التي اخترقت صدر عيسى فريج، مصور شبكة سي بي اس الاميركية، اثناء تغطيته وزملائه لاحداث الاشباكات الفلسطينية- الاسرائيلية، بعد ان افتتحت حكومة نتنياهو نفق الشؤم في القدس القديمة. وربما كانت هذه الطلقة قد اخترقت شيئاً ما في

داخلي ايضاً. كان الوضع مضحكاً ومبكياً الى درجة لا يمكن قياسها: بسبب ضراوة الموقف، وبسبب الاحداث الهامة التي ينبغي تغطيتها صحافيا واعلاميا، اصبح واجباً على كل صحفي، مراسلاً او مصوراً او تقني صوت ان يرتدي الخوذة وواقي الرصاص مثله مثل اي جندي عادي، ولكن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للصحفيين الفلسطينيين الذين لا يعملون لحساب الوكالات والشبكات الاجنبية، لا خوذة ولا واقي رصاص ولا ما يحزنون.

وبطبيعة الحال، فان اربع سنوات قضيتها في القدس، كانت كافية جداً للحديث عن القنابل والانفجارات والمواجهات الدائمة هنا وهناك، اما في عمان فالقنابل موقوتة على نحو مختلف، ففي صيف عام 8991 كنت قد عدت من القدس الى عمان، بعد ان قضيت مدة محكوميتي في العمل لحساب المؤسسة الاعلامية الامريكية انترنيوز. كان هناك تفصيل واحد بسيط علي ان اتكفل به قبل التحرر بشكل نهائي من انترنيوز، وهو مكتبها الذي قمت بتأسيسه في عمان.

مكتب الانترنيوز في عمان، كان عبارة عن مركز صغير للتدريب على الانترنت واستخدامها، بالاضافة الى قيام عدد من الصحفيين فيه برصد ومتابعة قضايا الاعلام والصحافة تمهيداً لكتابتها على شكل تقارير تبثها شبكة الانترنت للاعلام العربي "امين" وهي الشبكة التي تشرفت بانشائها بداية العام 6991.

وقبل ان أتحدث عن "امين" اود ان اشير الى احدى المتاهات في طريق البحث عن "الكومة". حين مر القانون المؤقت للمطبوعات والنشر في العام 7991، وارتكبت المجزرة الفظيعة بحق 31 مطبوعة وصحيفة بالاردن. كنت مازلت في ذلك الوقت مرابطاً بين جدران مكتبي المجاور لبيت الشرق بالقدس.. لكن كانت صدفة ان شباك مكتبي يطل على ذات الشارع الذي كانت تعبر منه يومياً افواج المستوطنين المتجهين للاعتصام امام بيت الشرق مطالبين باغلاقه على قاعدة انه يمس "بالسيادة" الاسرائيلية المزعومة على القدس.

وهو ذات الشارع الذي كانت تعبره دوريات حرس الحدود الاسرائيلي المرابطة أبداً قبالة بيت الشرق. شعرت وقتها بمقاربة غريبة مفادها ان

"سيادة" الرقيب والتعسف في حالتنا الاردنية انتصرت في تلك اللحظة المشؤومة على الأمل الوحيد لبلادنا في مستقبل ديمقراطي، وان عدم انتصار مستوطني اسرائيل في اغلاق بيت الشرق قد قابله انجاز غير مشرف للتعسف وأهله باغلاق بيوت الحرية والصحافة المستقلة في الاردن.

وهنا، من المفيد ان الفت الانتباه الى حقيقة لا يدركها الكثير من الزملاء في عمان، فلقد لعبت شبكة "أمين" في ذلك الوقت دوراً بارزاً في اطلاق مئات التقارير والنشرات الخاصة بمتابعة الوضع الناجم عن قانون 7991، و اعتقد بأننا نجحنا في جذب انتباه الجمهور العربي والاردني المتابع للانترنت لما يحصل من مصادر مستقلة تعكس الصورة الاقرب نسبياً للمشهد الاعلامي في البلاد.

وفي الفترة التي نشط فيها مكتب الانترنيوز في عمان، كانت تصلني العديد من الاشاعات وشبه الاشاعات من ان فلانا لم يعجبه ما نقوم به، وقد ظل مدير مكتبنا في عمان يتصل بي لابلاغي بانه قد تلقى تهديدات مبطنة من قبل مدير دائرة المطبوعات والنشر آنذاك، بلال التل، عن نيته ملاحقتنا قضائيا واغلاق المكتب. وفي الحقيقة فان شيئاً ما رسمياً ومكتوباً من هذا القبيل لم يصلنا ابداً.

ومن الطريف بان سياسة "الاغلاق" التي عاشتها الصحافة الاردنية بمرور قانون 7991 هي ذات السياسة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية في اكثر من مرة مع اكثر من مؤسسة اعلامية في الاراضي الفلسطينية لم يعجبهم قيام محطة القدس التعليمية ببث جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني على الهواء مباشرة، فقاموا بتشويش موجات بثها ومن ثم اعتقلوا مديرها داود كتاب في صيف 7991. لم يرق لهم برنامج حوار سياسي على اثير تلفزيون الرعاة ببيت لحم فاغلقوه حتى من دون قرار قضائي او ما شابه ذلك. كان ذلك في عام 8991، في اذار منه، حيث كان التوتر على أشده بين العراق والولايات المتحدة والذي كان يوحي باحتمال لجوء الولايات المتحدة الى ضربة عسكرية جديدة. تهمة الرعاة كانت "التحريض" ضد الولايات المتحدة وعلى العنف. الاكثر طرافة في الموضوع ان دبلوماسياً امريكياً في القدس الشرقية قال لي وقتها، بان تهماً

من ذلك النوع تضع الدبلوماسية الامريكية في مجال الدفاع عن حرية التعبير في موقف حرج، وحين سألت لماذا، قال لي ببساطة بأن السلطة الفلسطينية ستبلغ الادارة الامريكية- في حال احتجاج الاخيرة- بانها قد فعلت ذلك من اجل الادارة الامريكية، و انسجاماً مع التوجه لوقف التحريض عليها!! اما القنابل، فهي ذاتها، سواء انفجرت في وجهك او وجه غيرك.

في الليلة التي اغتيل فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق اسحق رابين، كنت "مرابطا" في موقعي الليلي في صحيفة الحياة الجديدة، والتي انعم علي فيها الزميل حافظ البرغوثي بالاشغال الصحفية الشاقة من دون مسمى وظيفي.. وجاء النبأ فجأة: سطر واحد في بث غير اعتيادي لفرانس برس يقول بان رئيس الوزراء الاسرائيلي قد مات. معظم الزملاء في الحياة الجديدة في تلك الليلة. شعروا بالكارثة.. وذلك ليس حزناً على المغتال، وانما بسبب ان جهنم "الامنية" على الطرقات والحواجز ستفتح في وجوههم الآن، ووحده الله يعلم ان كانوا سيصلون الى بيوتهم في تلك الليلة ام لا.. بعضهم اقترح توزيع الكنافة والحلويات، وذلك لان المغتال ذو باع طويل في تكسير عظام المنتفضين ابان عمله وزيراً للدفاع في حكومة اسرائيل.

وانتهت محكوميتي في الحياة الجديدة واضطررت الى حمل المصابيح، من جديد، والبحث عن ديوجين جديد، لا لكي يقودني الى المعرفة بل الى لقمة العيش فقط، وهناك بدأت القنابل تنفجر.

وفي ذلك الوقت كنت قد التقيت بشاب اشقر، عريض المنكبين يدعى سنان شقديح، كان ذلك في القدس، في الشهرين الاولين من عام 6991. كنت قد تركت الحياة الجديدة وهمت على وجهي لاسبوع او ما شابه، ومن ثم قررنا انا وشقديح ان نقترح على نايف الطورة، ناشر البلاد في ذلك الوقت، ان نقوم باصدار ما يمكن تسميته "الطبعة الفلسطينية" للبلاد. ووافق الطورة، ويا ليته لم يفعل، واستأجرنا غرفة صغيرة- متر في متر- في القدس مع خط هاتف وفاكس- وبدأنا في ضخ التقارير والاخبار الى عمان، واعتقد بان مادتنا الصحفية انا وشقديح كانت من العيار الثقيل ومن وزن "صفحة اولى 8 اعمدة" لم نتلق فلساً واحداً من الطورة. الا اننا

قلنا لانفسنا، لا بأس "في كل تأخيرة خيرة" لكن وفي السياق بدأ الوضع "الأمني" اكثر حراجة، وبدأت العمليات الانتحارية تزيد وتزيد، وباغتيال يحيى عياش زاد الطين بلة، الى الدرجةالتي دفعتني الى ارسال تقرير اخباري الى البلاد يتحدث عن احتمال وقوع "طوفان من العمليات الانتحارية". وهو ماحصل بعد ذلك بقليل.

ولقد كان شعوري بأنني لن استطيع ابداً اقناع المخابرات الاسرائيلية. في حال مساءلتي. بأنني لم اكن امتلك معلومات او تسريبات من حركة حماس او غيرها عن توقع حصول هذه العمليات. وقد كان هذا التقرير، آخر ما ارسلته الى البلاد. وخرجنا في النهاية منها بلا مال. وفي اسوأ حال.

بالتأكيد، شعرت بالغبن، ففي مقابل التواجد في اجواء خطرة وحساسة كتلك التي في القدس. لم يكن هناك احد ليرى ذلك، ولا اتكلم هنا عن التقدير وما شابه ذلك. انما اتحدث عن الواجب الاخلاقي الذي يحتم عليك ان تدعم زملاءك الصحفيين وان تكافئ عملهم.

وفي النهاية، كومة القش ما زالت في مكان اخر، وانا بعيد عنها، تماما كما ابتعد الان بكل خفة عن الصحافة والعمل فيها.

انا الان منهمك في الدفاع عن "حرية الصحافة" وبسبب ذلك الانهماك قررت تعديل بعض آرائي التي اثبت الزمن عدم صلاحيتها. ومنهاان علينا ان لا ندافع عن حرية صحافة غير حرة، وان هدفنا هو خوض غمار تلك المعارك المقبلة، لانشاء وتأسيس صحافة واعلام حر، حينها سيكون بالامكان الحديث عن الدفاع عن حرية الصحافة، وسأكون مسروراً. اذا حصل ذلك في عمر ابنائي الذين سأنجبهم ذات يوم!

*** المدير التنفيذي**
لمركز حماية وحرية الصحفيين

تجربة صحفية خاصة

ان تكون رئيس تحرير جريدة معارضة، يعني ان ترى الوجه الاخر .. او بصورة ادق الوجه الحقيقي للديمقراطية الاردنية الشكلية والمزيفة والمصممة بكيفية ديكورية تصلح للعرض امام المهتمين بحقوق الانسان في المحافل الاوروبية والامريكية، وليس للتعامل مع المواطنين الاردنيين الذين باتوا يتحسرون على الحقبة العرفية التي كان يتطابق فيها العنوان مع المضمون، او المقال مع مقتضى الحال.

*** فهد الريماوي**

فبعد ثلاثة أشهر فقط من صدور "المجد" عام 4991 شنت دائرة المطبوعات والنشر المتفرعة من وزارة الاعلام، حرباً قضائية- ان جاز التعبير- على رئيس تحرير "المجد" حيث طفقت ترفع ضده القضايا بالجملة، وتقدمه الى المدعي العام، ومن ثم محاكم الصلح والبداية، بمعدل مرة كل اسبوع وربما اكثر. ويعود سبب حنق- وربما - حقد- دائرة المطبوعات على "المجد" الى الخلاف الجوهري و الاستراتيجي الذي اندلع بين حكومة المجالي "والمجد" على خلفية معارضة "المجد" الحاسمة والمبدئية "لبيان واشنطن" الذي اصدره المرحوم الملك حسين مع اسحق رابين. أواخر شهر تموز عام 4991، عقب لقائهما العلني الاول في البيت الابيض برعاية الرئيس الامريكي بيل كلنتون. وهو البيان الذي مهد السبيل لابرام معاهدة "وادي عربة" المشؤومة أواخر شهر تشرين الاول من العام ذاته. يومها خرجت "المجد" بمانشيت رئيسي يقول.. "تموز اسود وصيف ساخن يهددان الاستقرار السياسي الاردني".. ويومها رفعت حكومة المجالي عبر دائرة المطبوعات اول قضية على رئيس تحرير "المجد" مفتتحة بذلك مسلسلاً قضائياً ظل متواصلاً حتى اوائل العام الماضي الذي شهد عفواً ملكياً عاماً اصدره الملك عبدالله الثاني بمناسبة اعتلائه عرش الاردن. وسقطت بموجبه اخر اربع

قضايا كانت منظورة امام محكمة بداية عمان ضد رئيس تحرير "المجد".

عام 4991 حكم على رئيس تحرير "المجد" بالسجن لمدة ثلاثة اشهر بجرم ذم وقدح الحكومة، غير ان محكمة الاستئناف خفضت المدة الى شهر واحد. وتحويله الى غرامة مالية .. اما القضيتان الاخريان فقد انتهتا بالبراءة.

وفي عام 5991 كان رئيس تحرير "المجد" اول صحفي في تاريخ الاردن تجري محاكمته امام محكمة جنايات عمان، بدعوى اساءة العلاقة الاردنية- البحرانية جراء ما كتبه احد قادة المعارضة البحرانية ضد ايان هندرسون، الضابط الفاشي البريطاني الذي كان يعمل يومها مديراً عاماً للأمن في البحرين. حيث اشتهر بجرائمه المتعددة بحق احرار البحرين.

يومذاك اهتز الرأي العام الاردني لتلك المحاكمة، وقد هرع عدد كبير من رجالات الاردن للتضامن مع رئيس تحرير "المجد".. الامر الذي حمل حكومة الشريف زيد بن شاكر الى اختصار القضية، والايعاز للمحكمة باصدار حكم بالبراءة.

الجدير ذكره هذا الاوان، ان هندرسون يتعرض الان، وبعد ان فقد موقعه في البحرين، الى حملة سياسية واعلامية واسعة من لدن هيئات حقوق الانسان في بريطانيا. جراء ما اقترفه من جرائم بحق احرار البحرين، وقد بلغت هذه الحملة حد طرح موضوع هندرسون في مجلس اللوردات البريطاني.

عام 5991 لم تكتف حكومة الشريف زيد باقامة القضايا ضد "المجد" وانما لجأت في حربها الشعواء الى اسلوب آخر غريب وعجيب ولا علاقة له بالحق والعدل، وقد تمثل هذا الاسلوب في منع "المجد" من "التوزيع خارج الاردن" حيث كان رجال الأمن يمنعون سائقي السيارات المتجهة الى دمشق وبيروت من نقل "المجد". وكم كان الوضع تراجيديا الى حد الكوميديا. ومأساوياً الى درجة السخرية. ان تتوزع "المجد" في مختلف سائر المدن الاردنية. فيما يتم منعها من التوزيع في الخارج، مع ان العادة المتبعة في الدول ذات الرقابة على المطبوعات. ان تمنع المطبوعات الخارجية من دخول البلاد، وليس المطبوعات الداخلية من التوزيع بالخارج.

عام 6991م شهد المزيد من القضايا المرفوعة على رئيس تحرير "المجد" رغم ان حكومة

الكباريتي كانت اكثر مرونة وسلاسة مع الصحافة. وقد تفاقمت علاقة "المجد" بالحكومة عقب اندلاع المظاهرات الشعبية في جنوب الاردن. احتجاجاً على رفع اسعار الخبز.

يومذاك لم تكتف حكومة الكباريتي بمسلسل الدعاوى القضائية، بل اردفته بدفع دائرة المخابرات العامة الى استدعاء رئيس تحرير "المجد" لمقابلة احد ضباطها الذي طلب منه بلطف لا يخلو من تهديد. تخفيف لهجة "المجد" في معارضة اجراءات رفع اسعار الخبز.

اما عام 7991 فقد شكل ما يمكن اعتباره "محرقة" حقيقية "للمجد" خاصة وللصحافة الاسبوعية بشكل عام.. ففي شهر ايار من ذلك العام تم استدعاء رئيس تحرير "المجد" ليلاً الى دائرة المخابرات، حيث تعرض لابشع حملة "ابادة معنوية" في حياته .. بدءاً من الشتائم ومروراً بالتهديدات. وانتهاء بالصفعات.. كل ذلك لأن "المجد" كانت قد نشرت مانشيتها حول قيام طالب من عشيرة "الغرايبة" بطعن سائحة اسرائيلية في منطقة "ام قيس" الاثرية.

وفي شهر ايار ذاته اصدرت حكومة المجالي ابشع قانون عرفي للمطبوعات، وقد جرى بموجب ذلك القانون الذي صدر "كقانون مؤقت" وقف صدور 31 صحيفة اسبوعية بينها "المجد" ولم تعاود تلك الصحف صدورها الا في مطلع عام 8991 بعد ان كانت محكمة العدل العليا قد انتصرت لحق تلك الصحف المعطلة في الصدور.

عام 8991 شهد المزيد من القضايا المرفوعة على "المجد" كما شهد اقرار قانون مطبوعات جديد تبنته حكومة الطراونة حيث شكل تراجعاً واضحاً عن قانون المطبوعات شبه الديمقراطي لسنة 3991. وبالذات في المادة 05 التي تجيز للمحكمة تعليق صدور الصحيفة المقدمة للقضاء. لحين انتهاء فترة التقاضي، وهو ما يعني صدور العقوبة بحق الصحيفة حتى قبل صدور الحكم. وقد شكل مطلع عام 9991م ذروة معاناة "المجد" على يد حكومة الطراونة، حيث تم توقيف رئيس التحرير يوم 99/2/4 لمدة 41 يومياً، بقرار من مدعي عام عمان، كما تم تعليق صدور "المجد" يوم 99/2/41 بقرار من قاضي بداية محكمة عمان، استناداً الى المادة 05 التي اشرنا اليها، والتي لم

تطبـق علـى الاطـلاق الا علـى "المجد".
ولأن الظلـم لا يـدوم حتـى لـو اسـتطال.. ولأن شـمس الحريـة لا تموت حتى لو غابت، فقد تم تكفيل رئـيس التحريـر ثـم اسـتئناف حكـم تعليـق صـدور "المجـد" فعـادت "المجـد" الـى الـصدور. ورئـيس تحريرها الى الحرية.. ثم ما لبث العفو الملكي الذي صدر حينذاك ان اسقط هاتين القضيتين ومعهما قـضيتين سـابقتين ليخلـو سـجل "المجـد" مـن القـضايا والـدعاوى لاول مرة منذ خمسة اعوام.

**** رئيس تحرير جريدة المجد***

تجربتي في عالم الصحافة

لم انقطع للصحافة في حياتي على سبيل التفرغ فالصحافة لم تكن كل حياتي في اي يوم من الأيام، ولكنها كانت دائماً جزءاً من حياتي، وهو جزء يكبر بالتدريج وبشكل تلقائي لدرجة انه قد يستأثر بكل هذه الحياة في وقت من الاوقات.

* د. فهد الفانك

بعض الناس دخلوا الصحافة من باب المصادفات، فوجدوا انفسهم في بيئة صحفية، ثم انجذبوا تدريجياً الى مهنة المتاعب، فنجح منهم من توافرت له الموهبة والقابلية والادارة، اما انا فقد بدأت مستهلكاً للصحافة والثقافة. فقد خلقت قارئاً نهماً، ولم اكن أقرأ لأكتب كما افعل هذه الايام بل كنت أقرأ تلبية لغريزة حب الاستطلاع.

الى جانب ذلك، فقد بلغت سن الحلم في احرج فترة من التاريخ العربي المعاصر. فقد كنت في الثالثة عشرة عندما انفجرت احداث فلسطين عام 8491، وانتهت بقيام اسرائيل على انقاض فلسطين، وتحويل عربها الى لاجئين يحلمون بالعودة منذ خمسة عقود.

في ذلك الوقت كنت اعيش في الحصن، ولم تكن وسائل القراءة والاستماع للاذاعة سهلة ومتاحة للجميع فالراديو يقتصر على مساكن أربع او خمس عائلات محظوظة، وهو من مظاهر الغنى والبسطة. اما الصحيفة اليومية التي كانت تتراوح بين اربع الى ست صفحات فكانت تدخل القرية من وقت لآخر مصادفة مع زائر او مسافر عائد. في هذا الجو كنت استمع الى نشرات الاخبار، بالتسكع تحت شباك احد المنازل التي حباها الله بالمذياع، او باستعارة الجريدة ان توافرت وفيما عدا ذلك فقد كان وقتي مكرساً للمطالعة. ولم يكن لدي ترف اختيار ما أقرأ، لان المتاح لم يكن كافياً. وقد قرأت ما وصلت اليه يداي من اعداد المقتطف والهلال والرسالة. ولم أوفر مسلسلات أرسين لوبين.

في تلك الايام كانت مشكلتي هي العثور على مادة كافية للقراءة

لاشغال الوقت الطويل، واليوم اصبحت مشكلتي تتمثل في ايجاد الوقت الكافي لقراءة المواد الغزيرة التي تصلني كنت أقراء للقراءة واصبحت أقراء للكتابة، وما زلت قادراً على تخصيص اربع او خمس ساعات يومياً للقراءة الجادة.

وعندما انتقلت الى مدرسة اربد الثانوية "9491" انفتحت امامي ابواب اوسع. وبالاضافة الى توافر الصحف المحلية والمصرية. ففي المدينة مقاه تبث نشرات الاخبار من مكبرات الصوت، فيتجمهر الناس في الشارع العام للاستماع. والأهم من ذلك ان احدى المكتبات كانت تعير الكتب لمدة اسبوع بقرش واحد، فاستطعت ان امارس هواية القراءة كما احب واشتهي.

اما محاولاتي في الكتابة فقد بدأت في الصف السادس الابتدائي عندما كتبت قصيدة امتدح فيها احد المعلمين وكان اول وآخر محاولة شعرية فقد اقتنعت بأنني لست شاعراً ولن أكون. اما في المدرسة الثانوية فقد اصبحت لدي تطلعات للنشر، وأخذت أرسل مقالاتي الى الصحف المحلية، فكانت تجد طريقها الى بريد القراء، وفجأة.. نشر لي ملحق "فلسطين" الأدبي، وهو صفحة اسبوعية. مقالاً عن الابعاد القومية لواقعة ذي قارٍ وموقف سيف بن ذي يزن، وقد شجعني ذلك، فأرسلت نفس القصة بشكل حوار الى اذاعة دمشق التي قدمتها في ركن الطلبة.

بعد ذلك بدأت في مراسلة معظم الصحف المحلية اليومية والاسبوعية. وكنت أنجح في اوقات متباعدة في قراءة اسمي مطبوعاً. مما كان يبعث النشوة في كل كياني. وكانت كتاباتي المبكرة في السياسة والوطنية بأسلوب خطابي مباشر وتحت عناوين كبيرة، وكأني أريد ان احل مشاكل الوحدة العربية والحرية السياسية والاشتراكية بمقال صغير.

وفي هذه المرحلة صادفتني عقبة كبيرة، وهي ان تعليمات الحزب تنمع النشر دون موافقة مسبقة، وقد كان علي ان أرسل مشاريع مقالاتي الى قيادة الشعبة في اربد عن طريق التسلسل الحزبي لتعود الي بعد ايام او اسابيع بالموافقة او الرفض. وكثيراً ما كنت احصل على الموافقة بعد ادخال بعض التعديلات في الاسلوب الانشائي لا المحتوى. واعترف ان هذه العقبة كانت مؤلمة جداً. فمن ناحية كنت ملتزماً بشكل مطلق بتعليمات

وانظمة الحزب "البعث العربي"، ومن ناحية اخرى كنت أتبرم من الرقابة على حريتي في التعبير ولا ارى لزوماً لها.
وقد اتضح لي فيما بعدان كل الكتاب يخضعون للرقابة والمحاسبة بشكل او آخر، واذا لم تكن رقابة الحزب فانها رقابة رئيس التحرير، او رقابة الحكومة، او حكم القراء والنقاد. فالعيب ليس في وجود الرقابة ذاتها بل في القصد منها، فاذا كانت تهدف تلافي النواقص وتقديم الافضل. واذا كان الرقيب نفسه اهلاً للحكم على ما هو الافضل، فالرقابة تصبح خيراً. ولكن في الحياة العملية قلما تتوفر هذه الشروط، مما يجعل الرقابة نوعاً من التعسف والتقييد لا المحاسبة والتقويم.
وعندما شاءت الظروف ان التحق بكلية التجارة "9591" بعد ثماني سنوات من انهاء الدراسة الثانوية والعمل في سلك التعليم، اتخذت كتاباتي اتجاهاً محدداً هو المعالجة الاقتصادية. واصبحت كاتباً ذا اختصاص، يعلق على ما يعجبه وما لا يعجبه "وقلما يعجبه شيء!" في هذا المجال الواسع. وهو ليس مجالاً مقطوع الصلة بالسياسة والاجتماع والعلم، بل انه يكاد يكون في القلب منها جميعاً. وقد ساعدني على اتخاذ هذا الاتجاه عملي المصرفي في البنك العربي عمان لمدة ثلاث سنوات حتى 6691، ثم التدقيق مع سابا وشركاهم لمدة ست سنوات حتى 2791، ثم الادارة المالية لمؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية لمدة ثلاثة عشر عاماً حتى 5891، واخيراً العمل في مكتبي الخاص كمستشار اقتصادي ومالي ومدقق حسابات مرخص منذ ذلك التاريخ.
فهذه الاعمال وضعتني في وسط النشاط الاقتصادي العملي. وبذلك أمكنني الجمع بين اربع مقومات هي: المعرفة النظرية عن طريق الدراسة الجامعية ثم المتابعة الحثيثة، التجربة العملية عن طريق الممارسة اليومية في دنيا الاعمال، والحس الصحفي الذي شحذه الاطلاع على الصحافة الاجنبية، والاستعداد لاتخاذ المواقف وتحمل المخاطر ربما نتيجة خلفيتي السياسية.
اما الكتابة الصحفية المنظمة فقد بدأت في جريدة "الدستور" الاردنية "1791" حيث "اكتشفني جمعة حماد وابراهيم سكجها رحمها الله، وفتحا لي الباب لاعداد صفحة اقتصادية اسبوعية تظهر كل يوم سبت،

وكانت اول صفحة اقتصادية في تاريخ الصحافة الاردنية وتشمل عادة افتتاحية ناقدة، ومقابلة او تحقيقاً جريئاً. وشريط الاخبار الاقتصادية الذي كان يقدم اخبار الاسبوع بصياغة جديدة للقارئ، بان يرى الاخبار تحت ضوء جديد ومن زاوية نظر مختلفة.

ولمدة اربع سنوات متوالية ظهرت الصفحة الاقتصادية في "الدستور" كل يوم سبت واصبح لها جمورها. بل انها قدمت عدداً من الاقتصاديين الذين اصبح لهم فيما بعد شأن كمدراء ووزراء مثل جواد العناني. تيسير عبد الجابر، ميشيل مارتو، واصف عازر وغيرهم. وقد حصلت من "الدستور" على اول مكافأة مالية على قيامي باعداد هذه الصفحة بلغت عشرة دنانير شهرياً ثم رفعت الى اثني عشر ديناراً.

خلال هذه المرحلة نشأت صداقة حميمة بيني وبين ابراهيم سكجها سكرتير التحرير "الدستور" آنذاك. وعندما قرر ترك "الدستور" واصدر جريدة جديدة باسم "الشعب" غادرت "الدستور" معه بالرغم من انها قررت مضاعفة مكافآتي المالية لاغرائي بالبقاء.

وفي "الشعب" اعطاني رئيس التحرير زاوية اقتصادية يومية. والى جانب ذلك اغراني بالكتابة في السياسة فكتبت عدداً من الافتتاحيات التي نالت اهتماماً كبيراً، ولم يصدقني احد عندما كنت أدعي أنني كاتبها، لأنهم اصبحوا لا يرون في سوى الكاتب الاقتصادي.

بدأت "الشعب" من الصفر "6791" واخذت تحتل موقعها كواحدة من الصحف الثلاث في البلاد. ولم تكد تطفئ الشمعة الاولى من عمرها حتى قررت الحكومة اغلاقها ثم سحب امتيازها. بسبب نشرها خبراً صحيحاً عن قضاء رئيس الوزراء آنئذٍ لاجازة العيد في جزيرة رودس، الامر الذي استغلته بعض الاذاعات والاشاعات المعادية للايحاء بان الرئيس كان يتفاوض مع اسرائيل في رودس. ذلك ان الرأي العام العربي يربط بين رودس وبين المفاوضات بسبب انعقاد جميع مفاوضات واتفاقيات الهدنة المشؤومة العربية الاسرائيلية في هذه الجزيرة اليونانية.

بطبيعة الحال فان هذا الادعاء كان عارياً عن الصحة ومجرد افتراء، خاصة وان رئيس الوزراء في ذلك الوقت هو آخر من يمكن أن يتفاوض مع الاسرائيليين ولكنه مع ذلك صب

جام غضبه على "الشعب" وحمّلها المسؤولية.
بعد اقفال "الشعب" بأسابيع معدودة انتقلت الى "الرأي" التي كانت قد انتزعت المركز الاول في التوزيع، وقد قدمت فيها صفحة اقتصادية اسبوعية، ثم زاوية يومية منذ عام 7791 وقد بدأت باسم الأفق الاقتصادية ثم تحولت الى رؤوس اقلام وما زالت تظهر بسبعة ايام في الاسبوع.
وبشكل عام فقد كانت زاويتي الاقتصادية في "الدستور" ثم "الشعب" ثم "الرأي" تظهر يومياً وتشد اليها قطاعاً عريضاً من المثقفين والمسؤولين. حتى وصفت بانها مؤسسة قائمة بذاتها. ولكن السفينة لم تكن تبحر في محيط هادئ دائماً. فقد كانت الحكومة تضيق ذرعاً بالنقد- وخاصة اذا كان صحيحاً- فتقرر من وقت لاخر منعي من الكتابة. وقد فعلت ذلك اكثر من خمس مرات.
والحقيقة "وارجو ان تحافظوا على السر!" فأنني لم امتنع عن الكتابة في اي عهد. وقد كنت اتحول للكتابة باسم مستعار، الى ان ينكشف الامر فأتحول الى اسم مستعار آخر وهكذا.
وأذكر أنني في احدى فترات منعي من النشر القيت محاضرة اقتصادية في احد نوادي عمان، فقامت "الدستور" بنشرها في اليوم التالي، مما اغضب الرئيس الذي افهم رئيس التحرير انه لا يجوز نشر اسمي بأي مناسبة مهما كانت مع استثناء واحد هو صفحة الوفيات!!
والى جانب الشارع الرئيس للكتابة الصحفية اليومية. سلكت عدداً من الشوارع الجانبية ففي عام 2891 اصدرنا مجلة اسبوعية باسم "الافق الاقتصادي" بالتعاون مع طارق مصاروة ومريود التل واصحاب جريدة الرأي الخمسة في ذلك الوقت. وقد صدر من "الافق" عشرون عدداً من قبل ان تقرر الحكومة اقفالها وسحب امتيازها تعسفاً بحجة انها تكتب في السياسة!.
وفي عام 5891، وبعد انهاء عملي كنائب المدير العام لمؤسسة عالية، عرض عليّ منتدى الفكر العربي ان اشرف على اصدار نشرته الشهرية، وهي مجلة فكرية صغيرة، فقبلت بسرور وقد اصدرتها لمدة ثماني سنوات بجهد فردي وتعتبر سجلاً للدراسات والأبحاث العربية في مجالات الوحدة القومية، والديمقراطية، والتنمية والتحرر،

و الأمن القومي، والتحديث، ودراسات المستقبل.
وفي عام 6891 اصدرت نشرة اخبارية شهرية "غير صحفية" عن الاقتصاد الاردني باللغة الانجليزية، ولها عدد محدود من المشتركين من السفارات والبنوك والشركات المحلية والأجنبية والمهتمين الذين يجدون في هذه النشرة المحدودة المساحة والتوزيع ما لا يستطيعون ان يجدوه في الصحافة التقليدية من خبر وتحليل ورأي وما زالت تصدر بانتظام وتعتبر من مصادر المعلومات عن الاقتصاد الاردني.
ومن ناحية اخرى فقد كنت نشيطاً في حقل التأليف.. فقد نشرت عشرة كتب تتناول جوانب مختلفة عن الاقتصاد الاردني. اولها البنوك والاقتصاد الاردني "4691" وآخرها الدولة القطرية وامكانيات قيام دولة الوحدة العربية "9891" وبرنامج التصحيح الاقتصادي "2991" وكان يباع في المتوسط نحو الفي نسخة من كل كتاب، وهو رقم قياس في سوق الكتاب الاردني ومن الواضح ان عمودي الاقتصادي اليومي هو الذي امن لكتبي الرواج في مختلف الاوساط.
وفي عام 8991 عرض علي مدير عام الاذاعة والتلفزيون السيد ناصر جودة تقديم برنامج حواري اسبوعي لمدة ساعة مساء كل يوم احد، فقدمت 25 حلقة بعنوان من جهة اخرى.
واذا كان المردود المالي يشكل مؤشراً الى درجة التكريس لمهنة المتاعب، فأنني اجد انني بدأت من الصفر. حيث كنت حتى عام 0791 اكتب لمجرد النشر ودون ان اطمع بمقابل مادي. وفي عام 1791 بدأت اتقاضى 21 ديناراً في الشهر من "الدستور" تشكل 51% من دخلي في ذلك الوقت وقد وصلت الآن الى مرحلة اكسب فيها معظم دخلي من قلمي حتى وصلت المرحلة التي اصبحت فيها قادراً على العيش من قلمي مع ان عملي الرسمي كمستشار ومدقق يعتبر ناجحاً نسبياً ويكفي لتغطية التكاليف، على الاقل لاغراض ضريبة الدخل!
ويذكر ان الاستطلاع السنوي لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية منذ "6991" وضعني في المقام الاول بين كتاب الاعمدة الصحفية من حيث المواظبة على قراءة مقالاتي يومياً.
سألتني احدى المجلات عن النصائح التي يمكن توجيهها الى اولئك الذين يتطلعون الى دخول

مهنة الصحافة والكتاب، فقلت: لا أؤمن كثيراً بالنصائح الجاهزة، لان الحكمة تكتسب بالمعاناة الشخصية والتجربة والاقناع. وليس بالتلقين او النقل. ولولا ذلك لكان العظماء قادرين على تمرير حكمتهم واسرار عظمتهم الى ابنائهم من بعدهم.

وطالما ان الموهبة والقابلية والارادة شروط اساسية للعمل الصحافي الناجح. فلا بد ان تكون النصائح مقتصرة على هذه الفئة التي تملك "جواز" الدخول، الذي يصبح ممكناً بقدر ما يتحلى الصحفي المحتمل بالصبر والاصرار والعمل الشاق.

ولعل ابسط ما هو مطلوب ممن يريدون ان يكتبوا هو ان يقرأوا بروح التفهم والنقد وحب الاستطلاع، وان يوطنوا النفس على ان الحرية ممارسة لا منحة وان لها ثمناً باهظاً يجب ان يكونوا على استعداد لدفعه عند اللزوم. وخاصة اذا كانوا يعتبرون أنفسهم حملة رسالة.

ويحسن بهم ان يحرصوا على مصداقيتهم وان يدخلوا الموضوع دون مقدمات وان يضعوا افكارهم في اقل عدد من الكلمات وان يحاولوا جعل انتاجهم ممتعاً للقارئ. فلا يكفي ان يكون مفيداً، وان يتقبلوا النقد بتفهم لانه يساعدهم على تلافي نقاط الضعف. وان يعيدوا قراءة وكتابة مقالاتهم مرات عديدة حتى يرضوا عنها واخيراً ان يمزقوا ما لا يجدون انه صالح للنشر. فسلة مهملات الكاتب احق بانتاجه من سلة مهملات رئيس التحرير!

* *كاتب ومحلل سياسي واقتصادي*
جريدة الرأي

كلمات مختصرة
حول واقع حرياتنا الاعلامية

ربما تكون هذه هي المرة الاولى التي اجلس فيها لاستحضر تجربتي القصيرة نسبياً مع التشريعات والحريات الاعلامية في الاردن، وقد ترددت كثيراً قبل كتابة هذه التجربة في هذه السطور، ولعل السبب في ذلك أنني لا ارغب بتذكر احداث الفترة الماضية التي كانت صعبة وقاسية للحريات الصحفية في الاردن ولوجود الصحافة الاسبوعية على وجه الخصوص، والتي شعرت غالبيتها بانها مهددة بالموت والزوال.

* عاطف الجولاني

وصحيفة "السبيل" التي أعمل فيها منذ خمس سنوات وأرأس تحريرها منذ ثلاث سنوات ونصف، كانت واحدة من هذه الصحف التي عانت معاناة شديدة خلال السنوات الثلاث الماضية وخاضت معركة مريرة مع التشريعات الاعلامية من اجل الاستمرار والبقاء على قيد الحياة.

وما زلت اذكر ذلك اليوم الصعب الذي لا ارغب في ان اتذكر تاريخه، حين تم اغلاق 31 صحيفة اسبوعية دفعة واحدة وفي يوم واحد بحجة انها لم تستطع ان توفق اوضاعها مع قانون المطبوعات العرفي المؤقت الذي لا يمت بصلة الى الديمقراطية.

في ذلك اليوم الذي كان يشكل نهاية الفترة الممنوحة للصحافة من قبل الحكومة للخضوع للشروط التعجيزية لقانون المطبوعات الجديد، كنا نتوقع ان يصدر قراراً باغلاق صحيفة "السبيل" وللخروج من اجواء الاحباط والكآبة قررنا ان نخرج من ذلك اليوم في نزهة قصيرة بحيث يصدر القرار ونحن خارج مقر الصحيفة، ولم نعلم الا في ساعة متأخرة بقرار الحكومة اغلاق 31 صحيفة اسبوعية ليس من بينها صحيفة "السبيل" ولم نشعر حينها بالفرح حين علمنا اننا نجونا من حكم الاعدام المؤقت الذي صدر بحق الصحف الاخرى، فالقضية ديمقراطية وحريات.

اردت ان أذكر هذه الحادثة لأعبر عن حجم المعاناة التي مرت بها الحريات الاعلامية لدينا، وهذه ليست سوى محطة واحدة من بين محطات كثيرة.

وربما اكون من اقل الصحفيين تعرضاً للمحاكمات الصحفية بسبب مواد قمنا بنشرها في "السبيل" ولعلي كنت سعيد الحظ في ان عدد القضايا التي رفعت ضدي خلال عامين لم تتجاوز خمس قضايا، ولكن تجربتي مع هذه المحاكمات كانت كافية لتجعلني اشعر بمعاناة الآخرين الذين تعرضوا لاضعاف هذه العدد من القضايا. فبغض النظر عن نتيجة المحاكمة فان العقاب كان يقع بمجرد رفع القضية. وكم كان مؤلماً منظر عشرات الصحفيين الذين كنت التقيهم على باب قاعة المحكمة ينتظرون لساعات طويلة ان يأتي دورهم في جلسة المحكمة، وكان ذلك يتكرر بصورة اسبوعية تقريباً، وكثير من القضايا لم تكن تحسم في اقل من سنة.

والغريب في الامر انه تمت تبرئتي في جميع القضايا التي رفعت ضدي، وهو ما كان يحصل مع غالبية الصحفيين. وهذا كان مؤشراً على حجم التعسف في رفع القضايا لا لشيء الا لترهيب الصحفيين والتأثير على سقف حرياتهم وتعطيلهم لفترة طويلة امام قاعات المحاكم.

لقد عانينا طوال سنوات من عدم استقرار التشريعات الاعلامية، ومن انخفاض سقف الحريات في كل تلك التشريعات حتى تلك التي تم اقرارها في مرحلة الديمقراطية.

كما عانينا من التشدد في تطبيق تلك القوانين بحيث لم نشعر اننا انتقلنا حقيقة من مرحلة الاحكام العرفية الى مرحلة الديمقراطية التي تشكل الحريات الصحفية احد مقوماتها الرئيسة.

ما معنى ان تشترط قوانين المطبوعات المتعددة التي صدرت طوال السنوات الثلاث الماضية شروطاً. معقدة للسماح باصدار صحيفة في ما يتعلق برأسمال الصحيفة ورئيس التحرير؟ وبأي حق تشترط هذه القوانين ان تكون لدى الصحفي خبرة زمنية طويلة للسماح له بان يكون رئيساً للتحرير، في حين لا توضع مثل هذه الشروط على الوزراء والمسؤولين في مواقع اكثر حساسية؟ لا معنى لذلك سوى التضييق على الحريات الصحفية.

امـا مـا يتعلـق بالقـانون الحـالي للمطبوعـات والنـشر، فربمـا يبـدو للـبعض انـه افـضل مـن القـوانين السابقة. ولكن الحقيقة خلاف ذلك. نظرياً فان القانون الجديد لم يتضمن عقوبـات فـي المخالفـات الـصحفية التـي كانـت تتـضمنها القـوانين السابقة، ولكن من الناحية العملية فـان القـانون قـام بتحويـل هـذه المخالفـات الـى قـانون العقوبـات المتـشدد عـشرات المـرات مقارنـة بالعقوبـات الـسابقة فـي قـوانين المطبوعات، كما ان هذا القانون ما زال مليئاً بالكثير من المحظورات والممنوعات.

فالمشكلة لم تحل، والصحفيون لا يزالـون خاضـعين لكثيـر مـن المخـاوف التـي تـؤثر علـى ادائهـم الـصحفي. والغريـب فـي الامـر ان المسؤولين عـن الاعـلام فـي بلـدنا يقولون لنا ان علينا ان نحمد الله على هامش الحريات الذي يوفرونـه لنـا، لان الوضـع لـدينا افضل بكثير من دول عربية اخرى!!

ونحـن نـرد علـى ذلـك بـان الحريـة حق اساسي من حقوقنا.. وليس منة او اعطيـة مـن احـد، والـدول التـي تحرص على التقدم والتطور تنظر الـى الامـام.. الـى مـن هـو افضل منهـا لتقلده وتـسير علـى خطـاه، ولا تنظـر الـى الـوراء.. الـى مـن هو أسوأ.

نحـن علـى اعتـاب قـرن جديـد.. والفيـة ثالثـة، ولكـن مـا هـو مؤكـد ان تـشريعاتنا الاعلاميـة والنظـرة الرسـمية للاعلاميـين مـا زالـت تعـيش فـي القـرن الماضـي وفـي الألفية الثانية التي لا يريد البعض ان يخرج منها،

اتمنـى ان نخـرج مـن ازمتنـا الاعلاميـة فـي مجـال الحريـات وان تنطلـق نحـو الديمقراطيـة الحقيقيـة والحريـات الحقيقيـة فـي جميـع المجـالات، وان اكتـب فـي مـرة قادمـة بـشكل مختلـف. ان اكتب عن قناعة رسمية راسخة بحقوق المواطن وحرياتـه. وعـن تـشريعات متطـورة فـي مختلـف المجـالات تليـق بـالقرن الجديـد، فالانسان الاردني طيب ومسالم بـالفطرة وهـو بالتأكيد سيقدر اية خطـوة ايجابيـة تعيـد لـه بعـض حقوقه المسلوبة التي اؤكد للمرة الثانيـة انهـا حـق وليست منـة من احد.

صحفي

**** رئيس تحرير السبيل***

خمسون عاماً صحافة

لا شك ان التجربة الاردنية في عالم الصحافة هي تجربة زاخرة وثرية ومهمة نظراً لما رافقها من مد وجزر من حرية ومن خنق للحريات ومن ارتفاع لسقف الحرية الى هبوط لحد عدم التعبير عن الذات..

* عرفات حجازي

واذا ما اخترنا القياس لتلك المرحلة التي بدأت بعد حرب 1948 وبداية تشكيل دولة الوحدة ما بين الضفتين الغربية والشرقية فاننا سنتحدث عن صحافة الخمسينيات التي شاركت فيها الصحافة الاردنية والفلسطينية ذلك التشكل الذي جعل الصحافة الاردنية تعيش عصرها الذهبي.

وهذه الطفرة الصحفية التي استقطبت شخصيات صحفية وسياسية مختلفة فرضت اقامة اول تنظيم نقابي صحافي عندما صدر قانون نقابة الصحفيين الاول عام 1953 وتشكلت اول نقابة للصحفيين ولكنها لم تعمر طويلاً..

ولكن كان اهم صحف تلك المرحلة التي انتقلت من يافا بعد سقوطها في ايدي الاحتلال الاسرائيلي صحيفتا فلسطين والدفاع اليوميتان وصحيفة الصريح الاسبوعية وكذلك صحف الجهاد والاردن والنسر والجزيرة والنهضة اليومية ومجموعة من الصحف الاسبوعية اهمها العهد والبعث والميثاق والحوادث والنضال ومجلة حول العالم والكفاح الاسلامي ومجلة صوت الخليل والمهد وعشرات من الصحف الاسبوعية والفصلية التي احدثت ردود فعل في تشكيل المجتمع الاردني الذي كان في بداية اتحاد الضفتين الاردنية والفلسطينية.

رؤساء وزراء صحفيون!

لاعطاء فكرة عن اهمية الدور الذي صنعته الصحافة في المجتمع الاردني في تلك المرحلة التي بلغت الحريات اوجها بل كما ذكرنا بلغت عصرها الذهبي انه تنافست القيادات الصحفية مع القيادات السياسية على اصدار تلك الصحف التي شهدت انتشاراً بالغاً نظراً لما كانت تتمتع به من

حرية وكذلك لتقوم شخصيات سياسية بتحريرها مما اكسبها قوة واهمية.
ومن ابرز الشخصيات الصحفية التي عملت في الصحافة او اصدرت صحفا في تلك المرحلة وشقت تلك الشخصيات عن طريق الصحافة طريقها الى ان تولت منصب رئيس الوزراء كل من المرحومين سعد جمعة الذي اصدر مجلة العهد وسليمان النابلسي الذي اصدر مجلة الميثاق ووصفي التل الذي عمل في مجلة الهدف وهزاع المجالي الذي اصدر مجلة صوت الاردن وهؤلاء بالاضافة الى العشرات الذين عن طريق الصحافة اصبحوا وزراء واعياناً ونواباً ومسؤولين في اجهزة الدولة.
اقالة وزارة الملقي
وقد بلغ نفوذ الصحافة الاردنية في الخمسينيات كما بلغ سقف الحريات اعلى هاماته عندما صدرت صحيفة النضال بتاريخ 28 اذار 1954 لصاحبيها احمد الطراونة ورياض المفلح وشنت حملة مركزة على وزارة المرحوم فوزي الملقي وهي اول حكومة تشكل في عهد المغفور له الملك الحسين ولم تتحمل الوزارة الهجمة الصحفية الا شهراً واحداً دفع صدور العدد الرابع الحكومة ان تقدم استقالتها..

50 عاماً صحافة
بدأت حياتي الصحفية كهواية في مطلع شبابي عندما بدأت انشر في الصحف الفلسطينية منذ عام 1945 مقالات احذر من مخططات اليهود واكشف عن نواياهم الخبيثة التي يبيتونها للعرب وقد نشرت سلسلة مقالات في صحف فلسطين والحرية والصحفي والاديب والآداب الى ان توليت تحرير مجلة صوت الخليل عام 1949 وكانت مجلة اسبوعية صدر منها 64 عدداً وكان الهدف من اصدارها التأريخ لمدينة الخليل وعائلاتها للتأكيد على ان المدينة عربية اسلامية منذ اربعة عشر قرناً وللرد على اطماع اليهود الذين بدأوا يعلنون احقادهم وتطلعهم الى احتلال هذه المدينة الخالدة اعتماداً على اوهام ومزاعم ليس لها اي سند ديني او تاريخي.
اهم سبق صحفي
وبسبب ازدهار مهنة الصحافة في الخمسينيات واهميتها وما اكتسبه العاملون فيها من مكانة ونفوذ استطعت تحقيق سبق صحفي عالمي عندما وصل المرحوم ملك العراق فيصل الثاني الى عمان يوم

1954/10/24 في زيارة سرية وهبطت طائرته التي كانت متجهة من بغداد الى تركيا في مطار عمان العسكري وكان يرافقه ابرز رجال الحكم في العراق وهم عبدالاله الذي كان يحتل منصب الوصي على العرش ونوري السعيد رئيس الوزراء الداهية والجادرجي وزير الخارجية ولم يعرف بهبوط الطائرة في عمان الا قلة قليلة كنت من بينها.

وبالرغم من كل محاولات كلوب باشا الذي كان يحكم الاردن بالحديد الا انني استطعت ان اكون الى جانب غرفة المفاوضات التي كان يجري فيها اطلاع الملك حسين على ما كانت تخطط له اميركا وبريطانيا وهو اعلان حلف بغداد لمواجهة المد القومي والناصري في ذلك الحين وكنت في ذلك الوقت مديرا لمكاتب جريدة الجهاد اليومية في الضفة الغربية وقد استطعت اجراء اربع مقابلات صحفية مع الملك فيصل وعبد الاله ونوري السعيد والجادرجي وقد بعثت باللقاءات مثبتة بالصور وصدرت الجهاد في اليوم التالي والمقابلات الاربع تحتل كامل الصفحة الاولى بينما لم تنشر صحيفة في العالم بما فيها الاردنية اي اشارة لذلك اللقاء المهم الذي كشفت فيه لاول مرة عن الاستعدادات لاقامة حلف بغداد الذي اطلقوا عليه في البداية حلف تركيا باكستان.

وقد كان لردود فعل هذا السبق الكبير ضجة كبرى قال لي بعدها المرحوم سليم الشريف رئيس التحرير انه لولا التقاط الصور للمجتمعين لما امر بنشر المقابلات التي لم يصدق حدوثها احد في البداية.

صحافة للرواد

وكانت الصحافة حتى في الستينيات لها القها ومكانتها واهتمام المسؤولين والشخصيات السياسية بها .. ففي مطلع الستينيات اصدرت وشقيقي المرحوم ياسر صحيفة "عمان المساء" وساعدني في اصدارها منذ العدد الاول كوكبة من الشعراء والآدباء والصحفيين الذين اصبحوا فيما بعد من الرواد في عالم الصحافة والادب.

وقد ضربت هذه الصحيفة مثلاً اعلى في النجاح وسعة الانتشار حتى جاء يوم اصبح توزيعها يوازي توزيع الصحف اليومية الاربع.

ومن ابرز ما جعل من "عمان المساء" مدرسة هو أنني استطعت اقناع المرحوم وصفي التل اثناء توليه رئاسة الوزراء

لاول مرة وكانت تربطني به علاقة قديمة وثيقة ان ينشر مذكراته عن حرب جيش الانقاذ الفلسطيني الذي كان فيه قائداً لفوج اليرموك الذي حارب في الجليل حتى انه اصيب بجراح بليغه اثناء المعارك و فعلاً نشر مذكراته في حوالي 42 حلقة من مسلسل مثير عدد فيه الاخطاء التي ادت الى خسارة معركة تحرير فلسطين.

وبعدان انتهى وصفي من نشر مذكراته اقنعت المرحوم احمد الشقيري رئس منظمة التحرير في ذلك الحين بنشر مذكراته عن تأسيس المكاتب العربية والمؤامرات التي واجهت قضية فلسطين التي عايشها في الأمم المتحدة عندما كان مندوباً للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة.

كما ان المرحوم عبد المنعم الرفاعي رئيس الوزراء ومندوب الاردن في الأمم المتحدة والذي كان يعرف بانه ارق شعراء العرب كان يخص "عمان المساء" بنشر قصائده وخاصة التي خرج فيها عن النص والتي اخذ يبرز فيها اخطاء الحكومة شعراً.

وهؤلاء الاعلام الثلاثة الذين عرفوا انهم لصحيفة "عمان المساء" وحدها ولا يخصون غيرها بمقال او قصيدة جعل للصحيفة مكانتها ليس في الاردن فحسب بل لعلها اول صحيفة اردنية اخذ توزيعها يصل الى دول الخليج..

سقف الحريات..

ولكن في نهاية الستينيات واوائل السبعينيات اخذ سقف الحريات يهبط وكنت في تلك المرحلة املك "عمان المساء" الاسبوعية و"الصباح" اليومية وقد جرى تعطيل عمان المساء اربع مرات والغاء امتيازها مرتين كما جرى تعطيل "الصباح" ثلاث مرات والغاء امتيازها ثلاث مرات ايضا بالرغم من ان رؤساء الوزارات الذين كانوا يصدرون امر التعطيل والغاء الامتياز او السماح باعادة اصدار الجريدة مرة اخرى كانوا جميعاً من اعز اصدقائي ولكن لان سقف الحريات هبط عما كان عليه في الاعوام السابقة فقد كانوا لا يرحمون صحيفة من الضغط عليها بالاكراه، و لا شك ان ما لاقيته شخصيا من معاناة الرقيب وقرار الرقيب او الاغلاق لقيته معظم الصحف الاردنية حتى الدستور التي كانت محسوبة انها قريبة من النظام جرى تعطيلها اكثر من مرة وواحدة منها دام التعطيل فيها لاكثر من عام.

الصحافة الاردنية

ولكن يبقى للصحافة الاردنية طعم خاص، وعلاقتها مع السلطات لا ينقطع بينهما الحبل وانا لا انسى عندما جرى الغاء امتياز جريدتي الصباح وعرض علي بعدها اصحاب جريدة الدستور تسلم رئاسة تحريرها وعندما باشرت العمل فعلاً اتصل رئيس الوزراء في ذلك الحين باحد اصحاب الصحيفة معاتباً اذ كيف هو يقوم باقصائي عن الصحافة ويلغي امتياز صحيفتي وتأتي الدستور وتسلمني قيادتها. وكان هذا موقفا يؤكد سلامة الموقف الصحفي الذي رفض الانصياع لضغوطات الحكومة ولكن في المقابل قدمت احدى الدول العربية شكوى ضدي متهمة اياي بالانحياز لدولة عربية اخرى فما كان من رئيس الوزراء الا الضغط على اصحاب الصحيفة الذين اطلعوني على مدى ما يعانونه من ضغط فأسرعت شخصياً بتقديم الاستقالة منعاً لاحراج اصدقائي اصحاب الجريدة ولكن بعد ان جرى تغيير الحكومة باقل من عام طلبوا مني العودة مرة اخرى لقيادة الجريدة..

وهذا يعطي انطباعاً بان العلاقة مابين الصحافة والحكومة فيها فر وكر ولكن ليس فيها كسر عظم بالرغم من المعارك التي لم تتوقف لاجراء التعديلات على قوانين الصحافة والمطبوعات للحد من تسلط الحكومة على الحريات الصحفية.

وبعد خمسين عاماً من العمل في تأسيس الصحافة الاردنية ومواالاة الحكومة في مراحل ومعارضتها في مراحل اخرى استطيع القول ان اجواء الحرية منفتحة في الاردن اذا جرت مقارنتها بما يجري في معظم الدول العربية ولكن لا بد من اجل ان تصبح الشهادة صحيحة ولوجه الله تعالى ان اعترف بان هناك في الاعماق مخاوف من تجاوز العلاقة مع الحاكم لان هذا الحاكم اذا اراد فانه يوقع العقوبة بالصحفي بعيداً عن قانون المطبوعات دون ان تطال هذا المسؤول اية مسؤولية تتهمه بخنق الحريات وبتطفيش الصحفيين!

كاتب صحفي
ونقيب صحفيين سابق

على أمل ان لا تتكرر هذه التجربة

في نهاية العام 1982، كنت قد بدأت العمل كمراسلة صحفية للجوردان تايمز، وسرعان ما اصطدمت بالقيود التي يفرضها القانون العرفي والذي قام بخنق الحريات السياسية وعطل العمل بالدستور.

*** لميس اندوني**

وقد تبين لي في ذلك الوقت ان رغبتي في متابعة مهنتي كمراسلة صحفية في الشؤون السياسية تحمل تحدياً اكبر ومخاطر اكبر من تلك التي تحملها مهنة تغطية احداث الحروب وما شابهها. وفي فترة قصيرة، وجدت نفسي على قارب يقل مقاتلين متجهين من قبرص الى شمال لبنان، وذلك فقط بعد ستة اشهر من بدايتي في العمل بالصحافة، في الوقت الذي استغرقني فيه الحصول على اعتماد صحفي رسمي سنوات وسنوات.

ولكن، وحتى قبل التحول على الاعتماد الصحافي الرسمي، فلقد كان من الصعب جداً تغطية اخبار وشؤون المجلس الاستشاري، المعين في ذلك الوقت في غياب انتخابات للبرلمان، كما ان الكتابة الصحفية عن انتقادات موجهة للحكومة كانت غالباً ما تمنع من النشر، في كثير من الاحيان بسبب الرقابة الذاتية التي يفرضها المحررون على انفسهم تحسباً لانتقام الحكومة لم ادرك في ذلك الوقت انني تجاوزت "الحدود" بقيامي باجراء مقابلات صحفية مع قادات منظمة التحرير وقيادات المعارضة الاردنية، ومع بداية كتابتي لعدد من الصحف العربية، تمكنت اخيراً من نشر ما لم اكن قادرة على نشره في الجوردان تايمز او الرأي، ولكن بثمن باهظ كان اكبر مما كنت اتوقع.

كانت البداية حين تقدمت بطلب للحصول على اعتماد رسمي كمراسلة للجارديان البريطانية بالاضافة الى عدد آخر من المطبوعات، حيث كان يتوجب علي الحصول على موافقة امنية، وهي تلك التي لم احصل عليها

ابـــداً. وكالعديـــد مـــن الـــزملاء الـــصحفيين، كانـــت المخـــابرات تـستجوبني وتحقـق معـي. الا انـنـي اســتمررت فـــي الكتابـــة، ولكـــن بـصعوبة اكبـر اذ كنـت امنـع مـن تغطيـــة المـــؤتمرات الـــصحفية الرسمية.

وقـد بلغـت المـضايقات الأمنيـة ذورتها في العام 1986 وتم التحقيق معـي فـي العديـد مـن المناسـبات، وطلـب منـي التعـاون مـع الـدائرة وبالتحديـد تزويـدهم بتقـارير عـن المحادثـات التـي كنـت اجريهـا مـع قيـادات منظمـة التحرير الفلسطينية والناشـطين الاردنيـين. وبطبيعـة الحال فقد رفضت ذلك، بـالرغم من ازديـــاد ضـــغوط المخـــابرات وتهديـداتهم لـــي بجعـــل امكانيـــة استمراري في عملي اكثر صعوبة.

وقد جاءت الضربة القاسية في عهد حكومـة زيـد الرفـاعي التـي ابـدت امتعاضـهـا مـن التقـارير الـصحفية التـي كنـت ارسـلها حـول عـدد مـن الاحداث والقضايا وبخاصة العلاقة مـــع منظمـــة التحريـــر والقـــضايا الامنية ومن ضمنها تقرير صـحافي عن الطريقة التي تعامل بها الجيش مـع مظـاهرات الطـلاب فـي جامعـة اليرمـوك وفـي تلـك السنة تـم منعـي رســميا مـــن تغطيـــة اي نـــشاط او مـؤتمر صـحافي رسـمي بالاضـافة الـى منعـي مـن الكتابـة وقـد قـرر رئـيس التحريـر آنـذاك جـورج حواتمـة ابقـائي لكـن فـي اطـار صفقة تتيح لي الاحتفاظ بـوظيفتي وراتبـي ولكـن مـن دون الكتابـة بالاسم الصريح.

وفـي الربيـع مـن ذات العـام، تـم منعـي مـن الـسفر الـى سـوريا، و صـودر جواز سفري في المطـار. وقـد قيـل لـي آنـذاك ان علـي مراجعـة المخـابرات فـي حـال رغبت باستعادة الجواز.

وفي واقع الامر، فـان المخـابرات لـم تعـد لـي جـواز الـسفر، وعلـى العكس فقد كـانوا معنيين بمزيـد من الاستجواب والتهديدات. ومع انني استمررت في عملـي، الا ان المضايقات كانت قد ازدادت الـى الدرجة التي بدأ فيها رجال الأمن فـي تعقبـي واحيانـاً الـى درجـة ان يقوموا بالكشف عن هويتهم فقط لتأكيد وجودهم.

فـي حزيـران مـن العـام 1986 دعـــاني جلالـــة الملـــك حـــسين الراحل الى الديوان الملكي حيث ابلغني بـان "صفحة جديدة قد تم فتحهـا" وبعـدها بوقـت قـصير اسـتدعتني المخـابرات لاسـترداد جـواز سـفري، وتـم رفـع القيـود عني وسمح لـي بـاجراء مقابلات صحفية مع المسؤولين بمن فيهم

رئيس الوزراء الرفاعي، بالاضافة للسماح لي بمعاودة الكتابة في الجوردان تايمز باسمي الصريح، وفي نفس الشهر اصدر د. موسى الكيلاني مدير دائرة المطبوعات والنشر اول بطاقة اعتماد صحافي لي وابلغني ان جلالة الملك كان قد امر بذلك.

استمرت فترة الهدوء النسبي هذه الى صيف عام 1987، طبعاً مع استثناء المحظورات الاعتيادية في الكتابة الصحفية عن الشؤون المحلية. وقد امضيت معظم الفترة بين نهاية 1986 وبدايات 1987 في تغطية حرب المخيمات، والحرب العراقية الايرانية واعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية من سوريا، شمال لبنان، العراق، تونس والجزائر، وعادت المشاكل القديمة مجددا لدى عودتي الى عمان، خاصة وان تقاريري الصحفية كانت قد تحدت ونددت باغلاق الحكومة لرابطة الكتاب الاردنيين في صيف 1987. وفي نهاية العام نفسه منعتني الحكومة من تغطية القمة العربية المنعقدة في عمان.

وعقب ذلك بقليل، تم استدعائي للمثول امام المخابرات، حيث استمر التحقيق لساعات طويلة قام بعدها الضابط بتقديم وثيقة وسألني فيما اذا كنت اعرف اسم واضعها.وقد كانت الوثيقة عبارة عن تقرير بخط اليد قمت بتقديمه لنقابة الصحفيين عن المعوقات التي تعترض حرية الصحافة في الاردن. وفي ذلك الوقت كنت عضوا في النقابة وفي لجنة الحريات الصحفية فيها، وكان التقرير مقدما بغرض النقاش بهدف تحسين وضع الحريات الصحفية في البلاد.

ومع اعترافي بأنني كنت من كتب ذلك التقرير فقد رفضت اعتباره منشورا سياسيا ورفضت طلب الضابط الذي طلب مني ان اتعهد بتغيير طريقة كتابتي مما دفعه للتلويح بأنني اقوم بايذاء "مستقبلي المهني".

وعلى العموم، فقد سمح لي بتغطية فعاليات القمة العربية المنعقدة في عمان، بعد ان نقل الصحفيون الاجانب احتجاجهم على منعي الى ولي العهد الامير حسن الذي تكفل بالسماح لي بتغطيتها.

اما في العام 1988 فقد بدأت الامور تسوء على نحو اكثر اضطراداً، وبدأت اواجه ضغوطا اكبر في تغطية الفعاليات الرسمية، وبدأت اتلقى رسائل

تهديد عن طريق زملاء لي اكدت لي ان متاعبي لم تنته.
حيث عدت الى عمان في اوائل ايار 1988، بعد ان قامت قوات الأمن السوري بابعادي عن طريق المطار، وذلك عقب جنازة خليل الوزير ابو جهاد في دمشق لاواجه شائعات عن عقاب ينتظرني، فقد تم استدعائي الى دائرة المطبوعات والنشر، حيث تم ابلاغي بقرار سحب اعتمادي الصحافي بتهمة انني بدأت وبشكل متعمد على تشويه سمعة الاردن وتعريض الأمن الوطني الاردني الى الخطر.
وعدت مجدداً ممنوعة من الكتابة في الصحافة الاردنية، لكن هذه المرة لم يستطع كل من ناشر الجوردان تايمز او رئيس تحريرها الابقاء على وظيفتي وراتبي. وقد حاول رئيس مجلس ادارة الرأي والجوردان تايمز، محمود الكايد آنذاك الابقاء على وظيفتي الا انه اجبر على التخلص مني ووقف راتبي بعد ان نشرت الصحف العربية الصادرة في لندن تصريحاً له قال فيه بانه لم يوقف راتبي، مما اغضب رئيس الحكومة الذي اعتبر ذلك تحديا لتعليمات الحكومة.
وفي نفس الوقت، دأبت الحكومة على ابلاغ الصحفيين الاجانب بأنني "في غاية التطرف" بالاضافة الى قيام مصادر رسمية لم يكشف النقاب عنها بالتصريح لعدد من الوكالات والصحف الاجنبية بان اسمي كان على كشوفات رواتب ما لا يقل عن ثلاثة فصائل فلسطينية بالاضافة الى كل من السفارة السوفييتية والامريكية.
وبحسب ما نقله لي زملائي الصحفيون والمراسلون الاجانب، فان المسؤولين كانوا يعتبرونني "عميلة لياسر عرفات" اما في التحقيق الذي اعقب ذلك لدى المخابرات فان التركيز كان ينصب على كتاباتي وخصوصاً ما كانوا يصفونه بميولي اليسارية.
ومنذ ذلك الوقت، فلقد جعلت الاجهزة الامنية من الكتابة الصحفية والنشر، مهمة في غاية الصعوبة. وفي تلك الفترة اخضع تلفوني للرقابة والتنصت. وكانت تتم مواجهتي بقائمة من اسماء الاشخاص الذين تحدثت اليهم بالهاتف. واحياناً بجمل وكلمات مقتطعة من احاديثي وقد بدأ الأمن الوقائي بمنعي بالقوة في عدد من المناسبات من الالتقاء او زيارة المسؤولين والخبراء او الصحفيين الاجانب في قاعات الفنادق وفي احدى المرات حين كنت مع عدد من الصحفيين

نحاول الالتقاء بوفد زائر في فندق البلازا تم اقتيادي الى مقر الأمن الوقائي. وهناك ابلغني مدير الجهاز وبكل لطف ان الحكومة طلبت منه العمل على منعي من النشاط الصحافي وان واجبه ان ينفذ ذلك، بعد ان قدم لي ملفاً ضخماً قائلاً لي بان ذلك هو ملفي.

وفي وقت لاحق من العام، حاولت السفر الى قبرص، الا انه تم ايقافي في المطار وتم احتجاز جواز سفري. وكنت قد نلت منحة دراسية في ذلك العام من جامعة هارفرد. الا انني منعت من السفر، وكتب حينها زيد الرفاعي رسالة الى الاستاذ المسؤول عن المنحة قائلاً بان "لو ان اندوني رجل لكانت في السجون منذ زمن طويل"كرر الرفاعي ذات التصريح في لقاء مع النقابة حيث اكد على ان الحكومة تتساهل معي لكوني امرأة ولأنني اعاني من مرض في الكبد مع انني كنت قد خسرت صراعي مع مرض الكبد سلفاً.

التحقيق والمضايقات استمرا على مدار 1988، حيث كنت استدعى للتحقيق بعد كل مقال او تقرير لي نشر في الصحافة الاجنبية. وحيث كنت استجوب عن كلمة وجملة ترد في هذه التقارير. ومع انني لم اكن قادرة على كتابة الكثير من هذه التقارير والمقالات، الا ان ذلك كان كافيا من وجهة نظر المخابرات لاثبات اني "مخربة". اقسى تحقيق لدى المخابرات كان بصدد مقالتين، الاولى تضمنت تحليلا حول الموقف الاردني بعد فك الارتباط مع الضفة الغربية، والثانية كانت تدور حول الهوة المتسعة بين حكومة الرفاعي والشعب. وقد تنبأ المقال الثاني بردة فعل شعبية ضد الحكومة، وكان هذا المقال الذي نشرته الفايناشال تايمز في تشرين اول 1988 قد جلب لي تهمة التحريض ونشر المعلومات الكاذبة بالطبع لم اكن لأعرف بان ردة الفعل هذه ستكون على شكل احتجاجات عنيفة في الجنوب بعد اقل من 6 اشهر على نشر المقال.

واستمرت الحكومة في تلك الاثناء في نشر كافة اشكال الاتهامات ضدي، ومن ضمنها وصفي بالكاذبة والخائنة في تقرير نشرته مجلة الوول ستريت جورنال ومجلات اخرى.

وقد عرض علي المحامي ابراهيم بكر، المعروف بشجاعته والتزامه بحقوق الانسان ان يقوم بتولي الدفاع عن قضيتي امام المحاكم الاردنية، وتحدي مزاعم

الحكومة الاردنية. وقد بنى قضيته على اساس تراجع الحكومة عن قرارها بسحب اعتمادي الصحافي. وفي اشارة تحمل الكثير من التشجيع قبلت محكمة العدل العليا النظر في القضية على قاعدة ان تثبت الحكومة اتهاماتها الموجهة ضدي امام المحكمة او ان تعيد اعتمادي الصحافي. الا اننا فوجئنا باكتشاف ان اعتمادي الصحافي لم يدرج ابداً في القيود الرسمية التابعة لوزارة الاعلام، وهذا ما يعني بأنني لم اعتمد صحافيا بالمرة. وقد كانت قيود المحكمة تشير الى أنني لم احصل على الموافقة الامنية اللازمة من المخابرات ولم يتوفر اي قيد يشير الى حصولي على بطاقة الاعتماد الصحافي من قبل الدكتور موسى الكيلاني، وتبين لي انى كنت قد حصلت على اعتماد مؤقت لم يشر اليه على الاطلاق في ملفي.

وهنا بدأت تمارس علي ضغوط من نوع آخر لاسقاط القضية، وخصوصا بعد ان قام المحامي ابراهيم بكر بتحدي الحكومة من خلال القول بانه اذا كان صحيحا انني لم احصل ابدا على الاعتماد الصحافي. فان قرار الحكومة بسحب اعتمادي لاغ وليس له اساس.

وفي نفس يوم جلسة النطق بالحكم، حضر الى المحكمة وزير العدل بشكل مفاجئ. وتأجلت الجلسة. وفي نفس اليوم التقيت بأحد القضاة الذي هنأني على الفوز بالقضية، وكانت تلك هي المرة الاولى التي تحدث فيها الي منذ بدأت القضية. الا انه لم يكن يعلم بان جلسة النطق بالحكم كانت قد تأجلت، و قد اصيب القاضي بالذهول حين ابلغته بأنني لم اتلق الحكم بعد.

وبعد اسابيع قليلة اصدرت المحكمة حكمها والذي قضى باسقاط القضية وردها على اسس فنية، مثل أنني لم احصل ابداً على الاعتماد الصحافي!!

وقد بلغ التعقيد ذروة جديدة حين اندلعت الاحتجاجات في مدينة معان احتجاجاً على زيادة اسعار الوقود المفروضة من قبل الحكومة استجابة لشروط صندوق النقد الدولي. وعشية ذلك تلقيت العديد من الاتصالات من قبل العديد من الشخصيات البارزة تحذرني من الذهاب الى الجنوب تحسبا من قيام الاجهزة الأمنية بمهاجمتي هناك، وقد حضر العديد من الاصدقاء في الجنوب ليبلغوني بان اسمي كان ضمن قائمة تضم حوالي 70

شخصاً معظمهم من الناشطين السياسيين الذكور. والذين ستلجأ قوات الأمن الى اعتقالهم في حال ان تصادف وجودهم في الجنوب او في الجامعة الاردنية وفي تلك الاثناء كانت حركتي مقيدة جداً الى الدرجة التي اضطررت معها الى الاعتماد على الاتصالات الهاتفية ولاكتشفت بعد شهر ان جميع محادثاتي الهاتفية قد تم تسجيلها بالكامل.

وفي خطوة مفاجئة قام الامير حسن بدعوتي الى مؤتمر صحافي في القصور الملكية. وقد قام بارسال احد مساعديه لموافاتي على بوابات القصور. حيث انني لم اكن املك اي وثيقة تثبت شخصيتي. وقد قيل لي لاحقا بان هذه الخطوة كانت لحمايتي من اجواء مفعمة بالكراهية خلقتها اتهامات الحكومة وتحريضها علي.

وفي الاشهر التي تلت بدأت الاتصالات مع المسؤولين وتضمن ذلك لقاء مع رئيس الديوان الملكي زيد بن شاكر، لمناقشة كيفية التوصل الى حل القضية و قد اصررت خلال الاجتماع بان قضيتي لا ينبغي ان تفصل عن قضايا الصحفيين الآخرين والذين تفرض عليهم القيود ويمنعون من الكتابة. وهذا ما كان قد فعله الامير زيد بن شاكر حين اصبح رئيساً للوزراء.

وفي شهر حزيران تلقيت اتصالاً هاتفياً من جلالة الملك حسين الراحل. وقد قال لي وقتها بانه قد امر بالافراج عن جواز سفري وبانه سيعاد الاعتبار الي. وبعد ذلك تمت دعوتي للقاء مدير المخابرات طارق علاء الدين، حيث جرى لقاء مطول في مكتبه حيث شرح ببعض التفصيل والمعلومات التي تم جمعها حولي، ومن ضمنها قائمة بالمكالمات الهاتفية الشخصية التي كنت اجريها وحيث اكد لي بانه على اطلاع بكل كلمة قلتها او قيلت لي في هذه المكالمات التي تمت مع اشخاص في معان والكرك. وفي نهاية اللقاء قام بتسليمي جواز سفري قائلاً بانه لم يرغب بفعل ذلك، الا انه لن يخالف ابداً اوامر سيد البلاد. وحين كنت اهم بالمغادرة قال لي بانه سيستمر في العمل على اثبات انني اعمل لحساب مجموعات سياسية. وفي اللحظة التي يتمكن من ذلك "سيدمرني"! وبالرغم من ذلك التهديد، الا ان الامور كانت تسير في اتجاه التغيير مع رفع الاحكام العرفية وتشريع عمل الاحزاب السياسية

في السنوات التي تلت وبالنسبة لي فقد خف حجم المضايقات بالمقارنة مع ما كنت اتعرض له في الثمانينيات.

وفي الوقت الذي اقوم فيه بتسجيل هذه الشهادة فان من المؤلم التفكير بالقيود التي لا تزال موجودة في الاردن. فبعد مرور عشر سنوات لا استطيع انكار الخطوات الايجابية التي اتخذت، الا انني اعتقد بانها ما زالت تقصر عن بلوغ سقف احلامنا وآمالنا فيما يخص الصحافة والاردن.

وتوجب علي القول هنا، بأنني اسجل هذه الشهادة، ليس من مكان الغضب. ولكن من مكان الامل بأن التجربة التي مررت بها لن تتكرر مرة اخرى مع احد آخر. ان عملي وتجربتي هذه في الصحف الاردنية فضلا عن الصحافة الاجنبية، لم تغير الطموح الذي احمله لصحافة الاردن وصحافييها، وهو ان تكون الصحافة الاردنية قادرة على الوصول الى اعلى المقاييس العالمية وافضلها. الا ان ذلك لن يتحقق من دون ضمانة الحرية الكاملة للصحافة. وضمان الامن الوظيفي والانساني للصحافيين.

* صحفية وكاتبة لمجموعة من الصحف العالمية
الشهادة مترجمة عن النص بالانجليزية

ليس كل الحق على الحكومة

... الشهادة حق
والحق ان تقول، اننا شاهدنا وعشنا مسلسلا يتراوح بين "المأساة والملهاة" فقد عاشت الصحافة ايام "حلوة" واخرى "مرة" الا ان طعم هذه المرارة لا يبارح السنتنا.. لأن الشذوذ عن الاصل هو الذي يعلق في الذاكرة ولا يغادره. "الدولة مثل النار وانت مش قدها.." بهذه العبارة صرخ احدهم في وجهي خلال فترة ترؤسي لاحدى الصحف الاسبوعية.
- ولكن واجبي ان اكشف الحقيقة.

*** ناصرقمش**

* اية حقيقة
التي تؤول الى تحقيق العدالة
* انت زلمة مش ناوي تجيبها البر.
بالفعل فان الدولة لم تكن برداً و "سلاما" وطارت الرحمة منها ..!
وبطش رجالاتها..
وبدأت اولى حلقات المسلسل بالترغيب، وتارة الترهيب الذي طال الكثير من الزملاء..
زرت الجويدة عدة مرات نزيلاً.
حرمت من الدعوات الرسمية.
ملاحقات ومطاردات وتهديدات وضغوط من كل حدب وصوب.
باختصار فقد خرجت من رحمة الدولة، وكدت ادخل في رحمة الله.

احدهم ضرب امام منزله وتهشمت نظارته. وسجن لانه كتب مقالا قال فيه ان الشعب جبان، و في النهاية تمكنوا من انتزاع القلم من يده، ليحمل مضخة البنزين في عاصمة الحرية.
لك الله يا خالد كساسبة كم كنت جريئاً وطموحاً ووطنيا. .. لك الله كم كنت صحفيا في زمن اصبح فيه "الصح .. آفة".
ولا يزال صديقنا باسم سكجها يذكر انه عندما كنا نصدر (آخر خبر) كأسبوعية. بعد ان توافق على مضامينها دائرة المطبوعات والنشر كيف قضينا ليلة كاملة

ونحن ننزع احد المقالات حتى نتمكن من ادخال الصحيفة للاردن، اتذكر اننا لم نعرف بعضنا من الحبر الذي ملأ وجوهنا بعد ان نزعنا ذلك من حوالي 20 الف نسخة.

ويذكر باسم ايضا (منجد النمرات) الذي اندفع مرة للمشاركة في انقاذ ضحايا حريق السيفوي بعد ان نسي انه في مهمة لتغطية الحريق فكتب باسم يومها ان لمنجد من اسمه نصيب.

لا اعرف ماذا سيقول باسم لو عرف ان منجد الان يعمل نادلا في الولايات المتحدة الاميركية بعد صدور اول قانون مؤقت للمطبوعات.

وماذا يقول ايضا لو عرف ان "نايف الطورة" طلق الصحافة بعد ان صرعته وانه يبيع الآن الحلويات في امريكا.

ضحايا مهنة الصحافة كثر... ويضيق المجال عن تعدادهم ولكني استطيع القول ان الصحافة ومنذ انطلاق المسيرة الديمقراطية في الاردن كانت ولا تزال جزءً اساسياً من اللعبة الديمقراطية فقد كانت في بعض الاحيان مثل الكرة التي تركلها الحكومة برجلها واحيانا بحذائها الا انه ودائما تعود الكرة لتصرعهم.

ولو استحضرنا الاعتداءات الحكومية التي مرت على الصحافة كما شاهدناها خلال عملي في صحيفة "شيحان" الاسبوعية "وجريدة آخر خبر وصوت المرأة والبلاد ومراسل صحفي لعدد من الصحف العربية فان الازمة غالباً ما كانت تأخذ منحنى تصاعدياً ثم تبدأ بالنزول لصالح السلطة الرابعة.

لقد كان لكل ازمة بداية ونهاية.

ولكنني اعتقد جازماً بان هنالك استراتيجية لالغاء الدور الاساسي للسلطة الرابعة وان اختلفت التكتيكات لتحقيق هذا الهدف الذي يصبح تحقيقه سهلاً في ظل التفكك الذي يعاني منه الوسط الصحفي وطبيعة العلاقات الكرتونية بين افراده.

فليس كل الحق على الحكومات لدرجة انه اذا تمت مخالفة صحفي على اشارة المرور يتم عزوها لاسباب سياسية وانما نحن الصحفيين نتحمل جزءاً اساسيا وكبيراً في تراجع نسبة وحجم المكتسبات لجهة "حرية الصحافة" وذلك بعدم التفافنا حول المبادرات البناءة في هذا الاتجاه وخلط القضايا الشخصية بالقضايا العامة الى الدرجة التي تعرقل نجاح اي مشروع من

شأنه تعميق وتجذير حرية لصحافة
وتكريسها كسلطة اساسية في البلاد.

* صحفي
جريدة الخليج الاماراتية

غيض من فيض

في غرفة العناية الحثيثة، وانا اغالب هجمات الموت في تلك الليالي الطويلة المضنية من آب 1998، اكتشفت - آسفا- انه ليس لدي الكثير من الذكريات المبهجة لتسعفني على الاحتمال. كان تاريخي الشخصي، في النهاية، سلسلة من المحاولات المتعددة الاشكال للتعبير في مواجهة القمع المتعدد الاشكال:

*** ناهض حتر**

الاعتقال غير القانوني في زنازن المخابرات العامة. التحقيق الدموي والمهين. التعذيب الجسدي والنفسي. المنع من السفر. المنع من العمل. التجويع التهميش المراقبة. المصادرة. السجن. المحاكم. اغلاق المنابر. الافتراء. واخيراً: الهراوات الغليظة القاتلة في الشارع. النزيف الداخلي. الغرغرينا في الامعاء الدقيقة.. والعمليات الجراحية المعقدة والنجاة (؟) بفضل عناية كونية رؤوم. هذه، بالنسبة لك يا قارئي العزيز، مجرد عناوين. لكنها بالنسبة لي، خلاصة تجربتي وذكريات حياتي، هل جربت مثلا، ان تعيش القلق اليومي على مصدر رزقك؟ هل جربت مثلا، انحباس الدم في اصابع قدميك وقد أدماهما الضرب المبرح؟ هل عرفت الاشواق الحارة للأحباب في السجن؟ هل وصلت، مثلي ذات مساء الى الحدود الاردنية- السورية لتعاد مخفوراً، الى نظارة شرطة العاصمة بعمان؟ هل تدرك معنى المبيت في هذه النظارة/ الغرفة التي تكتظ باربعين او خمسين موقوفاً، فتنام مقرفصا، وتضطر الى استخدام المرحاض على الملأ. وتشرب من حيث يشرب المرحاض؟ هل حاصرك الافتراء، تنظمه ضدك اجهزة كلية السلطة. تراقب هواتفك وتعد عليك انفاسك وتهدد زوجتك بالترمل؟ وتخوف منظمي النشاطات الثقافية فيحذف اسمك من كل نشاط، وتمنع من الكتابة.. ومن الكلام؟ اذا عرفت بعض ذلك فستفهمني يا قارئي. ستفهم عليّ حين احدثك عن رحلات العذاب في سيارات السجن الزرقاء، وهي أهون- على كل حال - من رحلاتك في

بيوت الاختفاء، حين تشعر، طيلة الوقت، بانك ثقيل الظل. بالرغم من المحبة والترحيب وهي أهون.. لا. سأتوقف الآن فعلا اريد لهذه "الشهادة ان تغدو ميلودراما خالصة.

في غرفة العناية الحثيثة في مستشفى لوزميلا الرباض على منحدر جبل اللويبدة المطل على وسط البلد. كان النوم يساوي الموت. وكنت اغالبهما، فلا تسعفني سوى ذكريات حياة قاسية استرجعها، على مهل، واستنطقها، باحثاً عن سر هذه "اللعنة" التي جعلتني هدفا لهذا القمع الاسود. انها الكتابة أعني: الكتابة الحرة، أعني تمسكي بحريتي في التفكير والتعبير، أعني تمسكي بانسانيتي، وهذه "اللعنة" هي الثمن!

وكان الفجر يأتي "الفجر، دائماً، يأتي" فأرى، من نافذة غرفتي بمستشفى لوزميلا، اطلالة قلعة عمان على الجبل المقابل، وأهزأ بالجلادين. وفي هذا المستشفى نفسه كنت احاور اطلالة القلعة، واستمد منها العزم، في آب 1996 كنت مطارداً حين داهمتني اوجاع المرارة، فلذت بمستشفاي، سراً، اتابع الكتابة الاسبوعية الى صحيفة "شيحان" دفاعا عن الشعب الاردني الذي هب، ذلك الصيف، مرة اخرى، من اجل حقه في الخبز والحرية. وكانت هذه الحالة المعقدة التي يواصل فيها كاتب مطارد الكتابة/المعركة، دليلاً حيا على نهضة الصحافة الاردنية في التسعينيات واستقلالها النسبي عن ارادة الحكام.

الآن، ها أنذا - مجددا- مبعد عن الصحافة الكلمات تجول على اصابعي وتهوي الى بئر الصمت .. كان خمسة وعشرين عاماً من الحبر تنسكب في فمي مرارة وقهراً: الصحافة الاردنية تلفظ انفاسها، انها عودة الى ما قبل نيسان 1989.

وأسوأ: الاسبوعيات التي اجتذبت في التسعينيات، عشرات الآلاف من القراء، وأبرزت عشرات المواهب والاقلام الجريئة، ونشطت الحياة السياسية في البلاد، تم تدميرها بالارهاب والافقار والتلاعب بالقوانين، "والعدالة" بينما اليوميات تعيد انتاج الخوف والملق، وتحكمها المعايير الأمنية/ السياسية. وقد قالها لي رئيس الوزراء، عبد الرؤوف الروابدة، صراحة: "معاييرنا سياسية" أي: ليست مهنية. التلفزيون الاذاعة الصحف الاكثر انتشارا

لجماعات (نا).. فماذا يبقى لك ايها الكاتب الحر؟ اكتب - بلا قراء وبلا أجر - للاسبوعيات، وتحمّل - بلا نفيلة- النتائج.

تجربتي كصحافي.. تندرج في هذا السياق العام: بدأت اكتب للصحافة عام 1975. كتبت "للرأي" و"الدستور" و"الشعب" و"الاخبار" ولكنني عجزت، بالرغم من محاولاتي الحثيثة، عن اختراق الحاجز الأمني للعمل كصحافي متفرغ حتى اعاطني الزميل طارق مصاورة، الفرصة، في يومية "صوت الشعب" الموؤدة عام 1985 ومثل الحراث الشاب، كنت اشتغل لصحيفتي . كنت اكتب عمودا يوميا، وتحليلات سياسية، وتحقيقات، وأعد صفحات "اوراق اردنية" التي نالت شهرة واسعة بين القراء. بسبب طبيعة مادتها التاريخية التي تفتح حواراً حول الحاضر. بيد أن هذه الانطلاقة الاولى انقصفت بطردي من العمل في اعقاب القمع الدموي لحركة الطلاب في جامعة اليرموك في العام التالي "1986" واقصاء مريود التل وطارق مصاروة عن ادارة الصحيفة لرفضهما نشر افتتاحية تدين الحركة الطلابية كانت الصحف الاردنية تدار، وقتذاك، بقبضة حديدية. اليوم: القبضة هي نفسها، ولكنها محلاة بالسوليفان.

عدت الى "صوت الشعب" بفضل الاجواء التي خلقتها انتفاضة نيسان 1989 سقطت الاحكام العرفية وانطلقت الطاقات الحبيسة، بينما تكونت في البلاد موازين قوى تسمح بنهضة في بلاط صاحبة الجلالة. هنا حسمت امري، وبدأت مغامرة الاحتراف مع موقع لم اغادره ابدا" موقع الحرية.

من "صوت الشعب" الى اسبوعية "الأفق" مع طارقة مصاروة 1992 الى يومية آخر خبر مع باسم سكجها 1993 الى الكتابة الحرة في الحدث مع نضال منصور 1995 وفي شيحان مع جهاد المومني 1996 ثم الى اصدار الميثاق 1997 وعربياً راسلت الاهالي واليسار في مصر. والسفير في لبنان، حيث عملت، كذلك محررا متفرغاً "1999/1998" اثناء اقامتي في بيروت للعلاج.

طوال هذه السنوات من النشاط الصحافي المحموم، كنت اطور اسلوبي ككتاتب، وخبراتي كصحافي. وأظنني افلحت في اقناع القراء. وفي اقتراح افكار ورؤى جديدة للصحافة الاردنية..

بيد ان المعايير، كما قال رئيس الوزراء تظل. في بلدنا "سياسية" لا مهنية.

العام 1996، رفضت حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي ترخيص صحيفة الميثاق لاسباب سياسية مؤكدة ان ليبرالية هذه الحكومة لا تشمل معارضيها! في آب من العام نفسه، داهمت الأجهزة الأمنية مكاتب الميثاق ومنزلي بحثا عما يدينني في تهمة صدرت مسبقا: اطالة اللسان لم اشأ ان اسلم نفسي للتعذيب، سيما وأنني كنت في حالة مرضية صعبة، فاختفيت الى ان تتوقف مرحلة الاستباحة الامنية التي انطلقت من عقالها في الرد على انتفاضة الخبز في الجنوب، والى ان اتماثل للشفاء، حين سلمت نفسي الى مدعي عام محكمة أمن الدولة. الذي اوقفني في سجن الجويدة لمدة شهرين، حتى افرج عني بالكفالة لأمثل امام المحكمة التي، بعد ما يقرب من عام، وجدتني في قرار جريء، "غير مسؤول" عن التهمة المسندة الي.

بعدها مثلت، مرات ومرات، امام المحاكم المختصة التي وجدتني. بدورها "غير مسؤول" عن التهم التي اسندتها الي دائرة المطبوعات والنشر بصورة منتظمة بناء على تفسيرها الكيدي لكتاباتي.

هنا، اقف لاشرح هذا النوع من العدالة الذي ارهق عشرات الصحفيين في النصف الثاني من التسعينيات. "المطبوعات" تشكو الصحافي الى القضاء. المدعي العام يستدعى الصحافي للتحقيق ويظن عليه بالتهمة "الكيدية غالبا" ويقرر توقيفه، ثم الافراج عنه بكفالة ثم تبدأ جلسات المحكمة اسبوعا وراء اسبوع، ثم يصدر الحكم بعدم المسؤولية. قضاؤنا عادل. ولكن الصحافي (الظنين. عادة. بجملة قضايا) يكون قد نال عقوبته ابتداء، من يعوضه عن ليالي التوقيف وهدر الوقت والجهد والمال. والقلق. والمنع احياناً. من السفر.. الخ؟ قضاؤنا عادل. ولكن اقتران سوء النية والسلطة. يمكن الجهاز الحكومي المعني من تحويل حياة الصحافي الى جحيم باسم القانون، وتحت سيادته وفي المرة القادمة، سيفكر الصحافي مرتين ثلاث مرات، مئة مرة، قبل ان يغامر.. بكلمة تجره، ثانية، الى المحاكم.

وكأن كل ذلك لم يشف غليل الحاقدين على تمسكي بحريتي في التفكير والتعبير، فذات مساء من آب 1998، نزلت من سيارتي امام منزلي في جبل

الحسين بعمان لاقع في كمين من اربع مجرمين "مجهولين" هاجموني بالهراوات حتى الموت، الجيران الذين خرجوا من منازلهم استجابة لصراخ زوجتي وطفلي، سجلوا رقم السيارة الهاربة. لكن دورية الشرطة التي تقيم عادة على دوار المأمونية القريب من منزلي، كانت، ليلتها، في "اجازة" اضواء الشارع الساطعة كانت مطفأة، رئيس مخفر الحسين كان يتوقع قدومي للشكوى، وكان جاهزا ليؤكد بان رقم سيارة الجناة مزور. لم يفتح التحقيق. بعد في"الحادث" الجناة المجهولون مازالوا طلقاء! ما زالت هراواتهم بأيديهم.. بانتظار الاوامر! ما تزال الكلمة الحرة في خطر!

*كاتب صحفي

تحرير الصحافة .. تحرير المجتمع

يوفر احتفالنا باليوم العالمي لحرية الصحافة فرصة سانحة لمراجعة واقعنا الصحفي من حيث المكاسب التي تحققت والعوائق التي لم تزل تحول دون انطلاق الصحافة الاردنية نحو فضاء الحرية الأرحب.

د. نبيل الشريف

ومع الاعتراف ان الصحافة الاردنية تتمتع بـ "هامش نسبي" من الحرية مقارنة بكثير من الدول العربية، الا ان الصحفيين الاردنيين يفضلون النظر الى الامام والتطلع صوب النماذج الاكثر تقدماً على صعيد الحرية الصحفية في العالم، وفي هذا المجال فان الاعتقاد السائد هو ان شوطاً طويلاً ما يزال ينتظر صحافتنا وهي تغذ الخطى نحو الحرية الحقيقية التي تمكننا من القيام بدورنا ازاء المجتمع.

وقبل الخوض في صلب الموضوع، اجد لزاما علي ان ازجي التحية الصادقة والاحترام الكبير للصحفيين الاردنيين الذين ضحوا وعانوا طوال السنوات الماضية لكي ننعم نحن بهذا "الهامش النسبي" من الحرية، فلولا معاناة زملائنا وتضحياتهم واخلاصهم لمهنتهم لما وصلنا الى ما وصلنا اليه.

ومع الاعتراف ان تاريخ بلدنا لم يشهد الممارسات العنيفة ضد الصحفيين التي وصلت حد التصفيات الجسدية في بعض بلدان العالم، الا ان صحفيين عديدين سجنوا في الماضي دفاعاً عن رأيهم كما عطلت صحف عن الصدور في ظل الاحكام العرفية، ومنع صحفيون وكتاب من ممارسة العمل الصحفي بقرارات مباشرة من السلطات.

ومن الضروري ان يتم توثيق هذا السجل من تضحيات الصحفيين والصحافة الاردنية دفاعاً عن الحرية حتى يدرك الصحفيون الشباب ان الحرية النسبية التي يتمتعون بها الان لم تأت على طبق من فضة، بل

كانت نتيجة تضحيات يجب عدم اغفالها او الانتقاص منها.
ويبقى السؤال الملح ونحن نحتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة : ما هو واقع الصحافة الاردنية من منظور الحرية؟
وللأجابة على هذا السؤال اقول: لقد حققت الصحافة الاردنية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم مكاسب حقيقية على طريق الحرية الصحفية، وصدر قانون المطبوعات عام 1993 ليمنح الصحفيين الاردنيين اجواء غير مسبوقة من الحرية، الا ان انتكاسة حقيقية للحرية الصحفية في الاردن وقعت عام 1997 بصدور قانون المطبوعات المتشدد في ذلك العام واحسب ان الصحافة الاردنية لم تستعد مكاسبها التي خسرتها منذ عام 1997 وحتى هذه اللحظة.
ورغم ان قانون المطبوعات لعام 1999 المعمول به حالياً متطور الى حد ما الا انه مليء بالافخاخ والشراك ويعكس رؤية غير متسامحة تجاه الحرية الصحفية، ويكفي ان نذكر هناخدعة ازالة المحظورات من هذا القانون مما جعل الصحفيين يبتهجون دون ان يدركوا انهم اصبحوا وجهاً لوجه مع قانون العقوبات المتشدد!!
لقد ان الأوان لكي نحسم موقفنا على الصعيد الوطني بشكل نهائي من موضوع حرية الصحافة فلم يعد مقبولا ان نقدم رجلاً ونؤخر اخرى في هذا الجال. ومن غير المنطقي والمعقول ان نتحدث عن مدينة اعلامية حرة للاعلام العربي والأجنبي. بينما صحافتنا الاردنية مكبلة بمختلف القيود.
لقد اثبت صحفيونا الاردنيون انهم جديرون بالحرية وانهم يستحقونها لانها تعود على بلدهم ومجتمعهم بالخير والنفع.
ويمكن للصحافة الاردنية ان تصبح اداة مهمة في تطور المجتمع وتنميته ومكافحة ظواهر التغول والفساد والاعتداء على المال العام واعاقة مصالح الناس ولكنها لا تستطيع ان تفعل ذلك اذا كانت غير حرة ففاقد الشيء لا يعطيه.
لقد اثبت الاردن الجديد الذي يقوده الملك عبدالله الثاني انه مؤهل لكي يكون في مصاف الدول الاكثر تقدماً وانفتاحاً في كل المجالات. وعليه فليس من المتسغرب ان يحلم الصحفيون الاردنيون باتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق حلمهم في

الحرية الذي داعب مخيلاتهم طوال السنوات الماضية.
واولى هذه الخطوات الواجب اتخاذها الغاءالعمل بقانون المطبوعات على الفور وتعديل القوانين الاخرى المتعلقة بالصحافة لاتاحة المجال امام الصحفيين للقيام بواجباتهم دون معيقات كما ان استمرار ملكية الحكومة في بعض الصحف تعد سيفاً مسلطاً على الحرية الصحفية، ولا يمكن ان تكون هناك حرية صحفية حقيقية مع استمرار هذا الوضع.
في اليوم العالمي لحرية الصحافة نحتفي بهامش الحرية النسبي المتاح لنا ونتمنى ان يكون حالنا افضل في العام المقبل وان يتمتع الصحفيون الاردنيون بحرية اكبر للقيام بواجبهم في خدمة وطنهم.

رئيس تحرير جريدة الدستور

حرية الصحافة بين الحبر والدم

اغتيل غسان كنفاني بعد سنوات قضاها بين الحبر والورق بحثا عن الحقيقة.. كان كنفاني يقول "كل الحقيقة للجماهير" فقتل وبقيت الحقيقة مرة بطعم العلقم!

*** نضال منصور**

وانجبت ريشة ناجي العلي حنظلة .. فادار حنظلة ظهره لـ كواتم الصوت وظل يطارد القتلة والسماسرة وتجار الوطنية .. فسقط ناجي وبقي "ضميرنا" حنظلة قابعاً بين الحبر والدم!

صور كنفاني وناجي راودتني وانا افكر في تقديم شهادة عن سنوات امضيتها بين الحبر والورق.

صورهما لم تفارق ذاكرتي.. شعرت وترسخت عندي قناعة بانه في اكثر الاحيان يمتزج الحبر بالدم لتزهر حرية الصحافة!

طريق صعب.. الورق الابيض لا يغطي مساحته حبر اسود بل دم احمر.. هل يكفي ذلك؟!

ربما ابدو سوداويا ومتشائماً .. حاولت ان لا اكون كذلك ولكنها الذاكرة الملعونة.. والاحداث الملعونة التي لا تقود الى غير هذه النتائج!

فقبل ما يزيد عن الخمسة عشر عاماً كانت اول رحلة الى دنيا الحبر ودنيا الارق المستمر.

كنت قد انهيت دراستي الجامعية في الصحافة والاعلام وعدت الى الكويت بحثا عن صحافتها المزدهرة.. والتي احتضنت ابرز الاعلاميين.. هناك التقيت ناجي العلي بواسطة صديق له على امل ان يساعدني في العمل في الصحف الكويتية التي فتحت ابوابها له.

اعتذر ناجي، فقد كان يعيش اخرايامه في الكويت مطاردا، كان رأسه مطلوبا وكان عليه ان يرحل. كان لقائي به الاول والاخير ولكنه كان هاما فقد علمني ان لـ الحرية ثمنا وثمنا غالياً.

عملت في صحيفة "الرأي العام" الكويتية بعد اقل من شهر من بحثي وبين الاقسام السياسية

والمحلية اكتشفت عالم الصحافة .. وفي ذات يوم وبعد الاعتداء الامريكي على ليبيا طلب مني مدير التحرير التوجه الى مقر اتحاد عمال الكويت لتغطية اعتصام جماهيري دعا اليه الاتحاد والقوى السياسية الكويتية، كان الاعتصام غير مرخص وكانت قوات الأمن تطوق المكان منعاً لاي مسيرة يمكن ان تنطلق من هناك.
وقفت بالقرب من مقر الاتحاد اراقب المعتصمين واستمع الى كلماتهم، وبعد و قت وجيز حضر مسؤول أمني وسألني ماذا تفعل؟
فأجبته أنني صحفي واغطي الاعتصام فطلب مني الانصراف ومغادرة المكان .. فتركت مكاني وانتقلت الى موقع آخر.. وبعد ما يقرب ربع الساعة اكتشف المسؤول الأمني أنني لم اغادر المكان، فتقدم نحوي وسألني لماذا لم انصرف فحاولت ان اشرح له أنني صحفي ومكلف بعمل.. فعاجلني بـ صفعة على وجهي!!
كان "الكف" الاول وربما الدرس الاول في حرية الصحافة!
وتوالت الايام بعد ذلك وتوالت ايضا الدروس..
اكثر من خمس سنوات امضتيها في بلاط صاحبة الجلالة في الكويت تعلمت منها الكثير الكثير.. واشهد ان الصحفيين كان بامكانهم ان يستنشقوا هواء الحرية.. واشهد ان مساحة الحرية كانت اكبر من مأساة القيود، وباستثناءالازمة التي حدثت بين البرلمان والحكومة وحل بعدها "مقص الرقيب" في الصحف ضيفا دائما اكثر من عام فان الصحافة الكويتية كانت بخير مقارنة مع واقع الصحافة العربية.
في عمان كانت المحطة الثانية من رحلة المواجهة.
وفي شيحان كانت البداية. وكانت شيحان عام 1990 تبدو وحيدة تغرد خارج السرب. فالصحف اليومية لم تكن قد استفادت الى حد كبير من عودة الحياة الديمقراطية، والصحافة الاسبوعية لم يولد اكثرها بعد، فقد كانت تراخيص اصدار الصحف موقوفة بانتظار قانون المطبوعات الجديد الذي صدر عام 1993.
من جريدة القبس التي كانت عربية ودولية الى شيحان الاسبوعية الصغيرة كانت المسافة كبيرة وكبيرة جدا. وكان الكثيرون من زملائي يسخرون من هذه القفزة. وكنت مصرا على ان الصحفي يجب ان لا ينزوي في منزله ويستطيع ان

يرسخ حضوره وان يفجر القنابل الصحفية التي تضعه على الخارطة الاعلامية.
اولى الازمات لم تكن بيني وبين الحكومة في الاردن.. اولى الازمات كانت مع زملاء صحفيين لم يتقبلوا وجودي بينهم، واعتبروني "دخيلا" مشاكسا.. حاولوا وضع العراقيل امامي، كنت قد كلفت بتغطية "البرلمان" وحين كنت اسألهم وانا الجديد عن اسماء النواب كانوا يتهربون من الاجابة وكان بعضهم يعمل على تضليلي!
احزنتني هذه القصة ولكنها زادتني تصميما على المواجهة.
ولم تكن المواجهة بعيدة، بل قريبة جدا ابتدأت بقصة اعتقال النائبين ليث شبيلات ويعقوب قرش ومحاكمتهما في قضية "النفير" المشهورة.
كنت مديرا للتحرير في شيحان وكنت اتابع هذه القصة الخطيرة والتي شغلت ليس الاردنيين فقط بل العرب والعالم.. وكانت كتابتي مختلفة كثيرا عن تغطية الصحف الاردنية وكنت لا انظر الى المحظورات والخطوط الحمراء.
وقبيل اصدار الحكم كتبت مرافعة في شيحان كان عنوانها "الشبيلات الغائب الحاضر" ووضعناالى جانب المقال رسما يظهر الشبيلات كـ "حنظلة" الذي استخدمه الشهيد ناجي العلي في رسوماته الكاريكاتيرية.
وفي اليوم التالي لصدور الصحيفة كان اصدقاء الشبيلات واقرباوه يحملون شيحان في اعتصام امام المحكمة وحين حاولت الدخول الى المحكمة لمتابعة جلساتها فوجئت برجل يشدني من يدي ويدخلني الى احدى غرف المحكمة وقال لي بالحرف الواحد "لا تقترب من الجيش.. انت شاب في بداية شبابك فلا تضيع مستقبلك"!
هذه الكلمات صعقتني واذهلتني خاصة بعد ان علمت ان الرجل الذي نقل لي الرسالة هو مسؤول امني بارز!!
كان هذا درسا جديدا وتجربة جديدة لا تخلو من الخوف والرهبة، وكان علي ان اختار بين الرضوخ للضغوط او البحث عن الحقيقة وممارسة عملي بامانة.
شيحان محطة هامة فقد كانت ايامها مثيرة ومازلت اذكر حين نشرنا قصة وزير الصحة الاسبق "ملحس جيت" الذي اعترف وهو على كرسي الوزارة بان "دواءنا وغذاءنا فاسدان؟

لقاء الوزير فجر فضيحة لا حدود لها، وفجر ايضا حملة من الغضب ضدنا في الجريدة وحملة من الهجوم الشرس.. وصمدنا ودافعنا عن رأينا بان ما نقوم به هو واجب الصحفي.. وذهبت الحكومة وخرج الوزير وبقيت الصحيفة رغم التهديدات و"لفلفة" القضية.

وانتقلت الى جريدة البلاد رئيساً للتحرير وكنت اضافة لعملي الصحفي امينا لسر منظمة العفو الدولية في الاردن. في ذلك الوقت كانت المنافسة بين الصحف الاسبوعية قد اشتدت خاصة بعد السماح باصدار صحف جديدة.

كانت "البلاد" تحاول ان تجد موطئ قدم للمنافسة.. وكان سلاحنا الوحيد مزيداً من الجرأة ومزيداً من البحث في مشاكل المجتمع.

ذات يوم في عام 94 وردني خبر بان مجموعة من الاردنيين من الذين يعيشون في كرواتيا اصيبوا بمرض الايدز، نشرت الخبر وبعد اكثر من شهر كان له تداعيات وشجون لن انساها مدى العمر.

صبيحة يوم اتصل بي مسؤول امني كبير وطلب مني ان ازوره في مكتبه لشرب القهوة .. فاجبته" هل احضر المحامي معي؟

اكد لي ان الزيارة للتعارف وشرب القهوة!

وحين دخلت مكتبه لمست ان الشرر يتطاير من عينيه وبدا غاضبا، حاولت تلطيف الاجواء واحتواء ازمة قادمة، غير أنني فشلت، اذا ما هي الا لحظات حتى كان المسؤول الأمني ينهال علي بالشتائم متهما اياي بأنني اسأت للأمن الوطني. وان الخبر الذي نشرته عن اصابات الايدز اضر بسمعة البلد!!

اعترضت على اسلوب تعامله ورفضت اتهاماته، فلم يكترث وطالبني بان ابلغه عن مصدر معلوماتي.. ورفضت وقلت له ان ذلك يمس شرفي المهني ولن افعل.. فهددني بأنني لن اخرج من السجن!

بعد دقائق كنت معصوب العينين والقيود في يدي ونقلت الىزنزانة مكثت فيها ثلاثة ايام، قبل ان يفرج عني بعد تدخل "القصر" ومنظمات حقوق الانسان وعلى رأسها منظمة العفو الدولية، واعتصام زملائي الصحفيين احتجاجاً على اعتقالي امام رئاسة الوزراء.

درس جديد اكثر قسوة من الدورس التي سبقته..

هذه المرة عرفت زوجتي ان في حياتي "سجونا وشجونا" وسمع ابني الصغير مجد ان هناك مكانا

في السجن لغير اللصوص والقتلة!
واستمر الحبر يسري في العروق لم تجمده التهديدات ولا لحظات السجن القاسية.
زادت رغبتي في المجازفة. زاد حبي للصحافة فكان اجمل اخطاء حياتي تأسيس جريدة الحدث عام 1995.
الان اصبحت ليس رئيسا للتحرير فقط.. اصبحت احد المالكين وكان السير على الحبل الرفيع بين الصحافة وحريتها واستحقاقاتها وبين الحفاظ على مصالح الجريدة واتصالاتها امرا صعبا وشائكا!!
منذ اللحظة الاولى عندما فكرنا في تقديم ترخيص لاصدار الحدث كانت الاشواك في الطريق، فقد رفضت الحكومة ترخيص الجريدة واستمرت في المماطلة وقدم لي وزراء في الحكومة وعودا بتعييني في مواقع اعلامية مقابل التخلي عن فكرة اصدار الصحيفة. رفضت وطلبت من المرحوم المحامي البارز الاستاذ ابراهيم بكراقامة دعوى لي في محكمة العدل العليا، وبعد ايام من تسجيل القضية وافق مجلس الوزراء ابان حكومة زيد بن شاكر على ترخيص الجريدة.
اصدار الحدث رحلة يومية بين حقول الالغام.
يافطات الممنوعات كثيرة جدا، ومراكز النفوذ واجهات راسخة في بلد صغير يطمع بالديمقراطية، واستعادة الحقوق الضائعة للمواطنين والصحافة مهمة ليست سهلة.
ان تمضي في طريق فوق حقول الالغام، مغامرة مثيرة ومقلقة، ولكن لا خيار امامنا غير ذلك.
الاتهامات كثيرة لي وللجريدة.
وفي ازمة الخبز عام 1997 كنت على موعد مع درس جديد. من جهات اخرى.
بعدالازمة كتبت مقالا بعنوان "الجنوب.. العشائرية... المجتمع المدني" فتح في وجهي نار جهنم فبعد صدور الجريدة بدأت اتلقى مكالمات تحمل تهديدات بقتلي وحرق الجريدة.
مكالمات التهديد توالت فابلغت الأجهزة الأمنية ووضعت الجريدة واجهزة الهاتف تحت الرقابة والمنزل تحت الحماية.
والمفاجأة التي لم اكن اتوقعها ان مكالمات التهديد صادرة من هاتف احد النواب وهو ما ابلغني به مسؤول امني توصلت له تحقيقات الشرطة بعد مراقبة خطوط الهاتف.
سألني ان كنت راغبا في تقديم شكوى ضده فلم افعل؟!

هذه المرة التهديد لم يأت من الحكومة واجهزتها بل جاء من نائب مطالب بحماية الديمقراطية وحرية التعبير!

عام 97 كان نذير شؤم على الصحافة الاردنية، ففي هذا العام وفي ذكرى اغتصاب فلسطين 1997/5/15 اصدرت الحكومة قانون المطبوعات المؤقت الذي تسبب في اغلاق "13" صحيفة اسبوعية كان من بينها الحدث.

شعرت بان الحكومة قررت اغتيال احلامنا بـ الحرية.. فقررنا التصدي لها، ونظمنا اعتصاما للصحفيين امام رئاسة الوزراء.

كان يوما لا ينسى فقد امرت الحكومة رجال الشرطة بتأديب الصحفيين. فكان مشهداً تاريخيا.. اجساد الصحفيين العزل تحت الهراوات والبساطير.. وكنت اول الضحايا!!

والمهزلة ان وزير الاعلام اكد لوكالات الانباء والفضائيات ان الصحفيين لم يضربهم احد، في حين كانت شبكات التلفزة العربية تعرض صوراً درامية للاعتداء علينا.

ما يقرب ثلاثة شهور والجريدة مغلقة، ونحن نجتمع فيها نفكر بالمستقبل وبمصيرنا ونقضي الوقت في لعب "الشدة".

ولم نخسر في المواجهة فلقد اصدرت محكمة العدل العليا قراراً تاريخياً بعدم دستورية قانون المطبوعات المؤقت فعادت الحدث والصحف الاسبوعية للصدور وعدنا بقرار المحكمة للحياة مرة اخرى!

عشر سنوات مرت كأنها العمر باكمله في الصحافة الاردنية.. وطوال هذه السنوات كنا زوارا دائمين للمحاكم .. القضايا الكيدية التي رفعت ضد رؤساء التحرير وانا منهم كثيرة جدا ولم نعد نتذكر عددها من كثرتها.

كان الهدف ان نبقى في دائرة الخوف والقلق.. وكان الهدف ان نمضي وقتا طويلا بين اروقة المحاكم مع اللصوص حتىنرتعب ونرتدع فالمسافة بين الصحفي واللص اقتربت والمعالم تشوهت!!

قصص القضايا كثيرة، ولكن اكثرها غرابة بالنسبة لي القضية التي رفعتها ضدي النائب السابق توجان فيصل..

هذه القضية حركت في داخلي سؤالاً كبيرا جدا.. كيف للديمقراطية ان تكبر وتترسخ ... وفي الاردن حكومة واحزاب ومؤسسات مجتمع مدني اكثرهم

لا يتقبلون حرية الصحافة ودورها؟
احياناً كثيرة ينتابني شعور بعبثية المحاولة ويأس كبير من ازدهار حرية الصحافة واحياناً اخرى تجتاحني نوبة من التفاؤل.. ولا اعرف ما هو الشعور الاكثر صدقا.. ومن سينتصر في نهاية المطاف؟!
مبررات الهزيمة واليأس والخوف على حرية الصحافة تقدم نفسها في شهادتي وشهادة زملائي الاخرين في الاردن والوطن العربي.
فهل ثمة متسع في الايام المقبلة لـ صحافة حرة دون تهديد ووعيد.. وهل تستطيع اقلام الصحفيين ان ترصد الواقع دون خوف من ظلام السجن وكواتم الصوت!

قبل وفاة المغفور له الملك الحسين.. اختار ان يلتقي بنا معشر الصحفيين في واشنطن.. وهناك شعرت بدفء مشاعره نحونا ومدى احترامه لنا ودفاعه عن دورنا وحريتنا ففرحت قليلا.
وفي اول لقاء لي مع جلالة الملك عبدالله الثاني بعد اقل من شهر على تسلمه العرش قال لي ولزملائي الصحفيين "ان حرية الصحافة حدودها السماء" فزادت فرحتي واملي!
وبين الامل والقلق والفرح و الخوف تزهر حرية الصحافة. ويختلط الحبر بـ الدم.. ولا طريق غير ذلك!

صحفي
رئيس تحرير الحدث

الحريات الصحفية التي نريد

ابتداء اود التساؤل: لو ان احدنا قام بطبع مليون نسخة من حروف اللغة العربية.. فهل تعترض الحكومة او اي شخص آخر؟ الجواب: بالطبع كلا. لكن عندما يتم استعمال هذه الحروف في نص معين فالامر يختلف.

* **يحيى شقير**

وهذا ما فعله جوتنبرغ، مخترع الطباعة في القرن السادس عشر، فطبع الكتاب المقدس، ليقرأه عامة الناس، فاعترضت الكنيسة، التي كانت تحتكر كلمة الله وتفسيرها، فتم حرمان جوتنبرغ لانه "اخترع اداة من صنع الشيطان".

اتعرفون متى اعيد الاعتبار له؟ سنة 1989 فقط.

ينص البند الثامن من القانون الدستوري لعام 1929 للفاتيكان: "يحظر دون اذن من الحاكم ان تمارس الجماهير، الطباعة.. بالحروف والتصميمات والرسوم.. ولو كانت تعطى للجماهير بالمجان".

ان شيوع مصطلح السلطة الرابعة مع ما يعني من انقاص الاوزان النسبية للسلطات الثلاث الاخرى: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومزحة جيفرسون في تفضيله الصحافة على الحكومة، يؤكد اهمية الصحافة في الدولة الحديثة.

لقد أدركت الحكومات مبكراً، اهمية وسائل الاعلام في تطويع الجماهير، ففي كافة الانقلابات العسكرية في العالم العربي، كانت دبابة تذهب الى وزارة الدفاع او مقر الحاكم، واخرى الى الاذاعة والتلفزيون، لاذاعة البيان رقم 1.

وان كان عصر الانقلابات قد ولى، فان سيطرة النخب الحاكمة على عقول البشر، لم تكن بوساطة وسائل الاتصال الجماهيري فقط، انما سبقتها ادوات وآليات اقتصادية واجتماعية وسياسية، اضفى عليها نوع من الشرعية.

وفي تحول مختلف الدول نحو الديمقراطية ونظام السوق،

اصبح لزاماً ان تواكب ذلك التعددية السياسية وحرية التعبير وحرية الصحافة وفي حالة الاردن، تم اقرار قانون الاحزاب الذي يتيح قدرا من التعددية السياسية وقانون المطبوعات والنشر، الذي يتيح قدراً اكبر من تعددية الآراء وتداولها.

هناك ضمانات لحرية الرأي والتعبير. وحرية الصحافة في الدستور الاردني والميثاق الوطني، وفي كل مجتمع ديمقراطي، فان حرية الرأي وحرية الصحافة تقعان في صدر الدساتير. وحتى عند تنازع الحريات، فحرية الصحافة هي ضمن الحريات المفضلة التي يجب ضمانها اكثر من غيرها. ان المصالح التي يحميها القانون متنوعة، وقد تكون متضاربة احياناً. لذلك اعتبرت حرية الصحافة اجدر بالرعاية من غيرها، لانها ثمرة مفاضلة حق الرأي والتعبير الذي يحقق الصالح العام.

ان الدستور الاردني جمع حرية الرأي "لكل اردني" وحرية الصحافة في مادة واحدة، شأن اكثر الدساتير وكلمة لكل اردني موجودة في الدستور في هذه المادة والمادة 1-22 فقط المتعلقة بحق المناصب العامة. اما في باقي مواده فقد استعمل صيغة الجمع "الاردنيون متساوون امام القانون وللاردنيين نفس الحقوق والواجبات.

وكترجمة مبكرة لكيفية تفسير الحكومات لحرية الصحافة، تقدم عام 1953 السيدان حسن النابلسي وعيسى مدانات بطلب من وزير الداخلية للحصول على ترخيص باصدار مجلة الفجر الجديد، الا ان الوزير رفض طلبهما في عدد الجريدة الرسمية 1953/11/8 وجاء في قرار الرفض "لما كان قانون المطبوعات يتطلب ان يكون صاحب الجريدة ومحررها المسؤول حسن السيرة والسمعة.. ولدى استطلاع رأي الجهات المختصة تبين ان حسن النابلسي وعيسى المدانات يعتنقان المبدأ الشيوعي فهما لذلك لا يتمتعان بحسن السيرة والسمعة، فاقر رد طلبهما الحصول على ترخيص لاصادر مجلة الفجر الجديد".

وقدم المستدعيان طعنا بقرار الوزير الى محكمة العدل العليا التي الغت القرار المشكو منه وجاء في قرارها "دعوى عدل عليا 57، 1954": فقول وزير الداخلية للتدليل على ان المستدعيين غير حائزين لشرط

حسن السمعة لانهما يعتنقان المبدأ الشيوعي قول لا يكفي.. اذ ان مجرد اعتناق مبدأ سياسي خاص دون ان يقترن هذا الاعتناق بنشاط معاقب عليه في القانون لا ينطوي بحد ذاته على سوء الخلق، والا فان الاخذ بغير هذا المفهوم يؤدي الى نتائج غير معقولة لا تتمشى مع روح القانون واهدافه.

وبعد نصف قرن لم تتغير الامور كثيرا، فتحليل مضامين ما ينشر في الصحف يشير في الغالب، وباختصار الى تدعيم شرعية السلطة، والمحافظة على الوضع الراهن وحشد الرأي خلف قرارات السلطة التنفيذية والتهدئة قرارات الحكومة السلبية وتبريرها فقد تآخت الصحافة مع الحكومات، منذ زمن طويل، بل - في اوقات سابقة- كان للصحافة صفات الطيور الداجنة.

هناك عدة قيود ظاهرة ومستترة تعيق حرية الصحافة ومنها الملكية: فالحكومة تحتكر البث الاذاعي والتلفزيوني، وبهذا يخرج الراديو والتلفزيون من كونهما منافسين وحافزين للصحافة. كذلك تسيطر الحكومة على وكالة الانباء - بترا- والتي غالباً ما تكون مضامين ما تبثه نوعا من العلاقات العامة للحكومة ومؤسساتها كما تسيطر الحكومة- عبر صناديقها - على33٪ من اسهم صحيفة الدستور، 63٪ من أسهم "الرأي" وعبر هذه الملكية يتم التدخل لدعم الحكومة.

وللمقارنة يمنع على حكومة الولايات المتحدة تملك اي وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري. وذلك لضمان الديمقراطية. فالصحافة يجب ان لا تنام مع الحكومة في فراش واحد.

لكن ما هي حرية الصحافة التي نريدها؟

اختصارا فان حرية الوصول الى المعلومات هي حجر الاساس لاي حرية تعبير وحرية الصحافة في اي دولة في العالم وليس فقط في الاردن. ومن المعلوم ان اغلب المعلومات موجودة عند السلطة التنفيذية ومؤسساتها. ولترجمة مبدأ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار يجب التسهيل على الصحفي للحصول على المعلومات لنشرها وايجاد سوق حرة لمناقشتها والوصل الى اكبر قدر من الاتفاق عليها، وهذا نادر الوجود عند الحكومات.

مع كل الحريات الصحفية في الدول المتقدمة ورقابة الصحافة على الفساد والترهل الحكومي الا

ان البعض يقع في الفساد وتكشفه الصحافة ومكافحة الفساد ومعالجة الترهل اصبح مطلبا رسميا في الاردن.

والاردن بلد يعاني من ثقل مديونيته الخارجية وبحاجة الى الاستثمارات الخارجية وزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وكل ذلك لن يتحقق دون صحافة حرة، فقد ثبت انه كلما ارتفعت حرية الصحافة في بلد ما تزداد فيه نسبة النمو الاقتصادي وكلما اضطهدت الصحافة وارتفع عدد الصحفيين السجناء قلت نسبة النمو الاقتصادي. وحرية الصحافة اصبحت من اهم العوامل الداخلة في دراسة الجدوى الاقتصادية عند المستثمر.

كما ان الاردن معروف بندرة موارده الطبيعية، وما يجعل الاردن يأخذ اكبر من حجمه هو "صورة الاردن" وهذه الصورة تضررت اشد الضرر عندما قامت الحكومة باخراج قانون المطبوعات رقم 27 لسنة 1997 المؤقت في غياب مجلس الامة، والذي سرعان ما تبين انه قانون غير دستوري، وفي 1998/9/1 تم اقرار قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998 الذي تم تعديله فيما بعد ليبدو انه عصري تتراضى عنه كافة فئات المجتمع وندخل به القرن المقبل.

ان ثورة المعلومات والاتصالات شكلت الضربة الاساسية لسيادة الدولة المطلقة على افرادها فاذا كانت دائرة المطبوعات تستطيع منع دخول صحيفة او مجلة، فانها لا تستطيع منع اي مواطن من رؤية اية محطة فضائية او اي موقع على الانترنت.

اعتقد ان الردة التي حدثت في الحريات العامة في الاردن ومحاولات الحكومة تخفيض سقف الحرية الصحفية سببها شعورها بتأكل سيادتها المطلقة. ولذلك تريد التعويض عن ذلك بفرض مزيد من القيود عما تبقى لها من سيادة.

دعونا نعترف ان المثل العليا عن حرية الصحافة، غير موجودة بنسب متساوية في مختلف دول العالم، فالحرية لا تأتي دون تضحيات ودون تراكمات من اجل كل كلمة حرة في مسيرتنا المباركة وتاريخنا، فالصحافة كما قيل هي تاريخ تحت الطبع.

* صحفي- العرب اليوم